

Distr.: General
21 March 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

البند ١٥٨ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - الولاية والنتائج المقررة
٥	ألف - لمحة عامة
٦	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
١٥	جيم - تعاون البعثة على المستوى الإقليمي
١٦	دال - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة
١٧	هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج
٦٠	ثانيا - الموارد المالية
٦٠	ألف - الإجمالي
٦٢	باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية



الرجاء إعادة استعمال الورق



٦٢	جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة
٦٣	دال - عوامل الشغور
٦٤	هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
٦٤	واو - التدريب
٦٥	زاي - المشاريع السريعة الأثر
٦٦	حاء - الأنشطة البرنامجية
٦٩	ثالثا - تحليل الفروق
٧٥	رابعا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها
	خامسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبته في قراراتها ٢٨٦/٧٠ و ٢٧٨/٧٠، بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها
٧٦	الجمعية العامة
٧٦	ألف - الجمعية العامة
٨١	باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

المرفقات

٨٣	الأول: تعاريف
٨٥	الثاني: المخططات التنظيمية (حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧)
٩١	الثالث: معلومات بشأن أحكام وأنشطة تمويل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها
٩٨	خريطة

مدّد مجلسُ الأمن بموجب قراره ٢٣٣٣ (٢٠١٦) ولايةَ بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (البعثة) لفترةٍ أخيرةٍ تمتد حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، وطلب إلى الأمين العام أن ينتهي بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ من سحب مجملٍ عنصري البعثة العسكري والمدني، باستثناء ما يكون مطلوباً لإتمام تصفية البعثة.

ويتضمن هذا التقرير ميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، التي تبلغ ٢٠٠ ١١١ ١٢٢ دولار وهي تغطي تكاليف سحب البعثة وتصفيتهما بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. بما ينسجم مع قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦).

وتأخذ الميزانية المقترحة في الحسبان السحب التدريجي لـ ١٥ مراقبا عسكريا و ٤١٩ من أفراد الوحدات العسكرية و ٥٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٢٦٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و ٢٣٧ موظفا دوليا و ٤٢١ موظفا وطنيا و ١٢٥ من متطوعي الأمم المتحدة و ٥ أفراد مقدمين من الحكومات خلال فترة الولاية والانسحاب الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨؛ وإنهاء خدمة ما يصل عدده إلى ١٢٥ موظفا دوليا و ٢٢٤ موظفا وطنيا و ٤٦ من متطوعي الأمم المتحدة خلال إتمام فترة التصفية الممتدة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

ورُبط مجموع احتياجات البعثة من الموارد للفترة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بهدف البعثة من خلال عدد من الأطر القائمة على النتائج، المصنفة بحسب العنصر (الأمن والاستقرار والمشاركة السياسية؛ وسيادة القانون؛ وتوطيد السلام؛ والدعم). ونُسبت احتياجات البعثة من الموارد البشرية من حيث عدد الأفراد إلى فترة الولاية والانسحاب وإتمام تصفية البعثة، انسجاما مع قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦). ويُقسم عنصر الدعم إلى إطارين، يتعلق أولهما بفترة الولاية والانسحاب الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وثانيهما بفترة إتمام فترة التصفية الممتدة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

ورُبطت شروح الفروق في مستويات الموارد، سواء أكانت هذه الموارد بشرية أو مالية، حسب الاقتضاء، بنواتج محددة قررتها البعثة.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفئة	تقديرات التكاليف					الفرق	
	الولاية والانسحاب					إتمام التصفية	
	النفقات	المخصصات	(١) تموز/يوليه	(١) أيار/مايو - المجموع	النسبة	المبلغ	المتوية
	(٢٠١٦)	(٢٠١٦)	أبريل (٢٠١٨)	حزيران/يونيه (٢٠١٨)			
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	١٤٠ ٥٣٧,٤	٦٠ ١٦١,٢	٢٦ ١٦٤,٩	-	٢٦ ١٦٤,٩	(٣٣ ٩٩٦,٣)	(٥٦,٥)
الموظفون المدنيون	١٠٥ ٧٤٥,٤	٧٣ ٢٩٠,٩٠	٥٤ ٠٠٤,٩	٤ ٩٧٦,٩	٥٨ ٩٨١,٨	(١٤ ٣٠٩,١)	(١٩,٥)
التكاليف التشغيلية	٦٦ ٩٦٩,٣	٥٣ ٦٨٧,٥	٣٣ ٧٩٠,٨	٣ ١٧٣,٧	٣٦ ٩٦٤,٥	(١٦ ٧٢٣,٠)	(٣١,١)
إجمالي الاحتياجات	٣١٣ ٢٥٢,١	١٨٧ ١٣٩,٦	١١٣ ٩٦٠,٦	٨ ١٥٠,٦	١٢٢ ١١١,٢	(٦٥ ٠٢٨,٤)	(٣٤,٧)
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٨ ٩٩٦,٧	٦ ٥٦٢,٨	٤ ٦٣١,٦	٣ ٨٦,٠	٥ ٠١٧,٦	(١٥ ٤٥٠,٢)	(٢٣,٥)
صافي الاحتياجات	٣٠٤ ٢٥٥,٤	١٨٠ ٥٧٦,٨	١٠٩ ٣٢٩,٠	٧٧ ٦٤,٦	١١٧ ٠٩٣,٦	(٦٣ ٤٨٣,٢)	(٣٥,٢)
الترعرات العينية (الدرجة في الميزانية)	٥٢,٨	٥٢,٨	٥٢,٨	-	٥٢,٨	-	-
مجموع الاحتياجات	٣١٣ ٣٠٤,٩	١٨٧ ١٩٢,٤	١١٤ ٠١٣,٤	٨ ١٥٠,٦	١٢٢ ١٦٤,٠	(٦٥ ٠٢٨,٤)	(٣٤,٧)

الموارد البشرية

النشر المقرر ^(ب)													القوام المأذون بـ ^(ج)
الولاية والانسحاب													
إتمام التصفية													
حزيران/ يونيه ٢٠١٨	أيار/ مايو ٢٠١٨	نيسان/ أبريل ٢٠١٩	آذار/ مارس ٢٠١٨	شباط/ فبراير ٢٠١٨	كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧	أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧	آب/ أغسطس ٢٠١٧	تموز/ يوليه ٢٠١٧	٢٠١٦/ ٢٠١٧	
المراقبون العسكريون	٥٠	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	٥٠	
الوحدات العسكرية	١١٩٠	٤١٩	٤١٩	٤١٩	٤١٩	٤١٩	٤١٩	٤١٩	٤١٩	٤١٩	٤١٩	١١٩٠	
شرطة الأمم المتحدة	٢٢٦	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٢٦	
وحدات الشرطة المشكّلة	٣٨٠	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠	٣٨٠	
الموظفون الدوليون ^(ج)	٢٩٤	٢٣٧	٢٣٧	٢٣٧	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٧	٢٣٧	٢٣٧	٢٩٤	
الموظفون الوطنيون ^(د)	٥٦٠	٤٢١	٤٢١	٤٢١	٤٢١	٤٢١	٤٢١	٤٢١	٤٢١	٤٢١	٤٢١	٥٦٠	
الوظائف المؤقتة													
منطوعو الأمم المتحدة	١٥٧	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٥٧	
أفراد مقدّمون من الحكومات	٢٦	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٢٦	
المجموع	٢٨٨٣	١٥٣٢	١٥٣٢	١٥٣٢	١٥٣١	١٥٣١	١٥٣١	١٥٣١	١٥٣٢	١٥٣٢	١٥٣٢	٢٨٨٣	

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المقترح.

(ب) يرد النشر اعتباراً من اليوم الأول من الشهر.

(ج) تشملوظيفتين من فئة الخدمة الميدانية ممولتين في إطار المساعدة المؤقتة العامة خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

(د) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

وترد في الفرع الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

أولا - الولاية والنتائج المقررة

ألف - لمحة عامة

١ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (البعثة) بموجب قراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣). وقرر المجلس، بموجب قراره ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، تمديد ولاية البعثة لفترة أخيرة تمتد حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، وطلب إلى الأمين العام أن ينتهي بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ من سحب مجمل عنصري البعثة العسكري والمدني، باستثناء ما يكون مطلوباً لإتمام تصفية البعثة.

٢ - وكلفت البعثة بمساعدة مجلس الأمن على بلوغ الهدف العام المتمثل في دفع عجلة العملية السلمية في ليبيريا.

٣ - وفي إطار هذا الهدف العام، ستسهم البعثة خلال فترة الميزانية في عدد من الإنجازات المتوقعة عن طريق تحقيق النواتج الرئيسية المتعلقة بما الواردة في الأطر أدناه. ونُظمت هذه الأطر حسب العناصر المستمدة من ولاية البعثة (الأمن والاستقرار والمشاركة السياسية؛ وسيادة القانون؛ وتوطيد السلام؛ والدعم). ويُقسم عنصر الدعم إلى إطارين، يتعلق أولهما بمرحلة الولاية والانسحاب الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وثانيهما بفترة إتمام التصفية الممتدة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٤ - وستفضي الإنجازات المتوقعة إلى الوفاء بالولاية التي أنشأها مجلس الأمن خلال المدة المتبقية من وجود البعثة، في حين تُبيّن مؤشرات الإنجاز مدى التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الإنجازات خلال فترة الميزانية. ونُسبت الموارد البشرية للبعثة، من حيث عدد الأفراد، إلى كل عنصر على حدة، باستثناء موارد التوجيه التنفيذي والإدارة، التي يمكن أن تُنسب إلى البعثة ككل.

٥ - وتغطي الميزانية تكاليف الانسحاب التدريجي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الموجودين في منطقة البعثة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ (١٥ مراقبا عسكريا و ٤١٩ من أفراد الوحدات العسكرية و ٥٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٢٦٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة)، والتخفيض المقرر لما عدده ٢٣٧ موظفا دوليا (بينهم موظفان يشغلان وظيفتين مؤقتتين من فئة الخدمة الميدانية)، و ١٢٥ من متطوعي الأمم المتحدة و ٥ من الأفراد المقدمين من الحكومات وإنهاء خدمة ٤٢١ موظفا وطنيا يشغلون وظائف معتمدة في نفس التاريخ، فضلا عن التصفية الإدارية للبعثة خلال الفترة الممتدة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٦ - ويرأس البعثة الممثل الخاص للأمين العام لليبيريا، برتبة وكيل أمين عام، يساعده نائب الممثل الخاص للأمين العام (لتوطيد السلام/المنسق المقيم) ونائب الممثل الخاص للأمين العام

(الشؤون السياسية وسيادة القانون)، وكلاهما برتبة أمين عام مساعد. ويرأس العمليات العسكرية قائد للقوة برتبة مد-٢، في حين يرأس عمليات الشرطة، بما في ذلك دعم أنشطة بناء مؤسسات وقدرات وكالات إنفاذ القانون، مفوض للشرطة برتبة مد-١. ويرأس دعم البعثة مدير برتبة مد-٢ ويرأس التوجيه التنفيذي والإدارة رئيس للموظفين برتبة مد-١.

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

٧ - وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، وفي سياق التخفيض التدريجي للبعثة، ستعمل البعثة، في تنسيق وثيق مع شركائها، على تقديم الدعم إلى حكومة ليبيريا خلال الفترة الانتقالية فيما تبذله من جهود بالغة الأهمية في مجالات السياسة والحكم والقضاء والأمن وفي بناء المؤسسات والقدرات، وكذلك في التعاون الأمني في المنطقة دون الإقليمية، وفي تعزيز النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي والجنساني. وستواصل البعثة تعزيز التكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري في تنفيذ ولاية البعثة، بما في ذلك من أجل انتقال المشاريع الجارية عملاً بالقرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، وتحقيقاً لهذه الغاية، أدرجت الموارد اللازمة لدعم انتقال المشاريع المتميزة والحساسية في هذه الميزانية المقترحة. وتشمل هذه المشاريع، على سبيل المثال، مشروعاً لدعم لجنة الأراضي وبرنامجاً مشتركاً بين ركيزة سيادة القانون بالبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان تسليم المسؤوليات بشكل فعال وضمان استمرار التعاون في المسائل الأساسية. وعلى غرار ذلك، يُقترح استخدام الأموال لدعم تدابير بناء الثقة من أجل زيادة ثقة السكان في مؤسسات الحكم المركزي والمحلي وذلك عن طريق دعم سيادة القانون، وحماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان، فضلاً عن معالجة حالات الطوارئ وغير ذلك من القضايا المحددة عند بروزها خلال الانتخابات والفترة الانتقالية. وستبذل البعثة أيضاً مساعيها الحميدة من أجل الدعوة وتقديم الدعم لإحراز تقدم ملموس وسريع في مجالات الإصلاح المؤسسي، وحل النزاعات، والمصالحة، والإدماج والتلاحم الاجتماعي، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وانتقال الحكم بشكل سلمي. وستنظم الأنشطة بما يكفل إنجازها قبل انتهاء فترة الولاية في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، وتمهيد الطريق أمام إعادة الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين إلى وطنهم وتصفية البعثة بصورة سلسة وفعالة ومتسمة بالكفاءة.

٨ - وبعد إتمام المرحلة الانتقالية الأمنية في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، واصلت البعثة دعم المؤسسات القضائية والأمنية الوطنية بإصلاح القوانين والسياسات. ودخل قانون الشرطة الوطنية الليبرية وقانون دائرة الهجرة الليبرية حيز النفاذ، وأقرت القواعد التنظيمية والتعليمات الإدارية المتصلة بهما اللتان وضعتا بدعم من البعثة، بغية تيسير تنفيذهما وتطويرهما. وشرع الجهاز القضائي، بدعم من حكومة السويد، في تدريب ٦٠ قاضياً محترفاً بغية زيادة قدراتهم. وأجرت البعثة تدريباً شمل ٦٠ موظفاً من الرتب المتوسطة من موظفي شؤون السجون في

بمجال الإدارة العامة وعمليات السجون. كما عززت هياكل الرقابة الداخلية والمساءلة داخل المؤسسات القضائية والأمنية، بوسائل منها تعزيزاً لامركزية شعبة المعايير المهنية التابعة للشرطة الوطنية الليبرية. وأحرزت ليبريا تقدماً كبيراً في الوفاء بالتزاماتها بتقديم تقارير بموجب المعاهدات، وحسّنت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان عملياتها وإجراءاتها الداخلية، ومن بينها تلك المتصلة بمعالجة الشكاوى وإدارة السجلات، وأصدرت تقارير في مجال الرصد. وإضافة إلى ذلك، استؤنفت مراجعة استراتيجية الأمن الوطني لعام ٢٠٠٨، التي كانت توقفت عام ٢٠١٤ بسبب أزمة فيروس إيبولا، كما بدأت المناقشات الرامية إلى تحسين السلامة العامة وتنظيم الشركات الأمنية الخاصة.

٩ - وفي عام ٢٠١٦، أطلقت البعثة مبادرات عدة لمعالجة الأسباب الكامنة للتراع وتعزيز القدرات الوطنية من أجل بناء ودعم التلاحم الاجتماعي. وفي هذا السياق، أُجريَ أول حوار للمصالحة على مستوى المقاطعات في مقاطعة غراند غيده، وأدى الدعم المقدم من البعثة إلى مكتب بناء السلام التابع للحكومة إلى تعزيز لجنة سلام المقاطعات في مقاطعة سينوي. وشجع عددٌ من المشاريع السريعة الأثر المشاركة البناءة بين المقاتلين السابقين والمؤسسات الأمنية والمجتمعات المحلية سعياً إلى التخفيف من خطر عنف الغوغاء. ونجحت البعثة في مساعدة المجتمعات المحلية والشركات صاحبة الامتيازات على أن تدير بشكلٍ بناء العلاقات في عدد من المقاطعات، الأمر الذي أدى إلى حل العديد من المنازعات المحلية الطويلة الأمد. وعززت الدعوة التي أطلقتها البعثة الحوار السياسي بشأن التشريع الهادف إلى إنشاء مجلس وطني للسلام، من شأنه أن يعزز فعالية الهياكل الأساسية للسلام على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات، بما يشمل مكتب سفير السلام ولجان السلام في المقاطعات والمناطق، وبرنامج الاعتراف والصفح "أكواخ بالافا"، وأكواخ السلام النسائية ومجالس المجتمع المدني. وواصلت البعثة دعم اللامركزية بإنشاء مراكز خدمات المقاطعات في مقاطعات ريفر سيس وغباربولو وبومي.

١٠ - ويُتوقع أن يتأثر إلى حد كبير تنفيذُ الولاية خلال فترة الميزانية بالانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام ٢٠١٧، وبتقليص حجم البعثة وتصفيتهما وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦). وستقدم البعثة، من خلال المساعي الحميدة ودور الوساطة السياسية اللذين يقوم بهما الممثل الخاص للأمين العام، الدعم في المسائل المتعلقة بالانتخابات الرئاسية والتشريعية، بما في ذلك مشاركة المرأة، والتصدي لحالات التوتر والتزاعات المحتملة، ودعم جهود تحقيق المصالحة والتلاحم الاجتماعي، والدعوة إلى حماية المدنيين وحقوق الإنسان، بما يشمل مكافحة العنف الجنسي والجنساني، وتعزيز تنفيذ إصلاح المؤسسات والقوانين والسياسات في قطاعي العدل والأمن.

١١ - وبغية سد الثغرات التي تعترى قدرات الحكومة، ستساعد البعثة، عند الطلب منها وفي حدود قدراتها ومع مراعاة المسؤولية الواقعة على كاهل الحكومة، في تقديم الدعم

اللوجستي، بما في ذلك في مجال الطيران، خلال إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١٧، بما في ذلك تسجيل الناخبين، وبخاصة تسهيل الوصول إلى المناطق النائية.

١٢ - وستكون إحدى الأولويات الرئيسية للبعثة كفالة توفير الأمن الفعال لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وآمنة في عام ٢٠١٧، على نحو ينسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والانتقال إلى حكومة جديدة. وفي هذا الصدد، ستواصل البعثة حماية السكان المدنيين من خطر العنف البدني، في حدود قدراتها وضمن مناطق انتشارها، من دون المساس بالمسؤولية الرئيسية للسلطات الليبرية عن أمن السكان وحمايتهم. وستشمل العناصر الرئيسية لأمن الانتخابات الجهود الرامية إلى بناء الثقة مع المجتمعات المحلية من خلال زيادة التشديد على الخفارة المجتمعية، وإسداء المشورة إلى الشرطة الوطنية ووكالات إنفاذ القانون الأخرى في مجال تخطيط العمليات بشكل فعال وتعزيز قدرات القيادة والتحكم على الصعيد الوطني. وستشمل الأولويات الإضافية لقطاعي الأمن والعدل إسداء المشورة إلى حكومة ليبريا بشأن التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمن الوطني، وقانون الشرطة الوطنية الليبرية، وقانون دائرة المهجرة الليبرية، وقانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر، وبشأن تنفيذ التوصيات المعتمدة على الصعيد الوطني لإصلاح قطاع العدل، وتقديم الدعم، بالتعاون مع البنك الدولي، لإجراء استعراض للإنفاق العام. وستسعى البعثة أيضاً إلى تعزيز المساءلة عن الجرائم التي تنطوي على عنف جنسي وجنساني وممارسات تقليدية ضارة؛ وتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك في عملية مراجعة الدستور؛ وتعزيز المعايير المهنية والرقابة والمساءلة. كما ستبذل جهود لتعزيز تنفيذ التوصيات الرئيسية الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

١٣ - ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، خُفض عدد الأفراد العسكريين للبعثة إلى حد أقصى بلغ ٤٣٤ فرداً بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، شمل سرية واحدة وعناصر تمكينية مناسبة، بينها العتاد الجوي. وخُفض قوام شرطة البعثة إلى ٥٠ شرطياً، وأُبقِيَ على وحدتين من وحدات الشرطة المشكّلة، وخُفض إجمالي القدرات الشرطة بالتالي إلى المستوى المأذون به البالغ ٣١٠ أفراد. ووفقاً لخطة الخفض التدريجي، سيبدأ الانسحاب التدريجي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في شباط/فبراير ٢٠١٨ وسيُنجز بأكمله بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٨.

١٤ - وفي ما يتعلق بتوطيد السلام، ستواصل البعثة تقديم المساعدة في الجهود الرامية إلى بناء القدرات الوطنية والمحلية الحيوية على معالجة الأسباب الجذرية للتزاع في ليبريا. وستُعطى الأولوية للأنشطة البرنامجية، مثل تحسين إدارة الأراضي ولا مركزية الخدمات الأساسية، من أجل معالجة العوامل المحركة للتزاع، وهي ستتفّذ مع فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء محليين آخرين. وفي السياق نفسه، ستدعم البعثة المشاركة البناءة للشباب المعرضين لأخطار كبيرة في الفترة المؤدية إلى انتخابات عام ٢٠١٧. وإضافة إلى ذلك، سيبدأ انعقاد جلسات

حوارية للمصالحة في المقاطعات تنظمها سلطات المقاطعات المحلية، ويدعمها مكتب بناء السلام الليبري والبعثة، في سبعة مقاطعات مهمشة ومعرضة للزاعات (هي مقاطعات بومي، وبونغ، ولوفا، وماريلاند، ونيمبا، وريفر سيس، وسينو). وستكون جلسات الحوار هذه واحدة من الوسائل الرئيسية التي تتبعها البعثة لدعم المصالحة على المستوى المحلي في أنحاء البلد في إطار المساعي الحميدة وولاية الدعم السياسي المنوطة بالمثل الخاص للأمين العام، بحيث تشكل عمليات الحوار هذه منتديات للإدارة المحلية والأحزاب السياسية والشيوخ التقليديين والمجتمع المدني ومجتمع الأعمال، والروابط العمالية والمهنية للتوصل إلى توافق في الآراء على توطيد السلام في الفترة المؤدية إلى انتخابات عام ٢٠١٧ وما بعدها. وتهدف مشاريع الشباب والحوارات من أجل المصالحة إلى دعم قدرات الجهات الفاعلة المجتمعية والحكومية على منع النزاعات أثناء الفترة الانتخابية وبعدها. وستنفذ البعثة ولايتها بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين من أجل تيسير الانتقال بأولويات توطيد السلام والقدرات على القيام بذلك من عملية حفظ السلام إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري. وكما طلب مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، وضعت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري خطة لبناء السلام تحدد دور الأمم المتحدة والشركاء المعنيين في دعم عملية الانتقال في ليبيريا حتى آذار/مارس ٢٠١٨ وتنشئ إطاراً للدعم المقدم من الأمم المتحدة لأولويات بناء السلام في البلد حتى عام ٢٠٢٠.

١٥ - واقترح القيام بأنشطة برنامجية تبلغ تكلفتها الإجمالية ٧ ملايين دولار من المقرر إنجازها بدعم من الفريق القطري والحكومة والمجتمع المدني بصفتهم شركاء منفذين. ووضعت البعثة هذه المشاريع استجابةً للأنشطة الصادر بها تكليف والمأذون بها والمطلوبة في الفقرات ٨ و ١١ و ١٢ و ١٣ من القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦).

١٦ - وفي القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، طلب مجلس الأمن من البعثة نقل الأنشطة المكلفة بها إلى الحكومة والفريق القطري لضمان استمرارية الخدمات وتجنب الثغرات، ولا سيما "مواصلة التقدم" في رصد حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمصالحة الوطنية، وإصلاح قطاع الأمن. وسلّم المجلس بالأهمية الحيوية التي تنسم بها العملية الانتقالية إلى الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وشجع المجتمع الدولي والبعثة على دعم المساعدة المقدمة من الفريق القطري إلى الحكومة. وصُمت ولاية البعثة التي تقدّم بموجبها المساعي الحميدة والدعم السياسي من أجل ضمان انتقال فعال والتأكد من أن الإدارة المقبلة قادرة على الوفاء بالتزاماتها والمضي في حَمْل الإرث الذي بنته البعثة على مدى السنوات الـ ١٤ الماضية. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري الاضطلاع بأنشطة برنامجية من أجل إنجاز المشاريع الأساسية بشكل مسؤول؛ وبخلاف ذلك، يمكن أن تؤدي أنشطة المرحلة الانتقالية إلى فقدان القدرات الحيوية اللازمة التي تتيح للحكومة المقبلة إدارة السلام، وإمكانية الحفاظ عليه، بعد انسحاب البعثة. لذا، فإن الأنشطة البرنامجية ضرورية لضمان تمتّع الحكومة المقبلة بكل ميزة ممكنة، وهو أمر حيوي في تنفيذ القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦) وبالغ الأهمية لتحقيق سلام مستدام في ليبيريا.

١٧ - وأدرجت البعثة أيضا في ميزانيتها تدابير لبناء الثقة من أجل تعزيز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجالات سيادة القانون، وحماية المدنيين، وتعزيز حقوق الإنسان، وكذلك لمعالجة حالات الطوارئ وغير ذلك من القضايا المحددة عند بروزها خلال الانتخابات والفترة الانتقالية، مع التركيز بوجه خاص على السكان المحرومين والمعرضين للخطر. والهدف العام من هذه التدابير هو زيادة ثقة السكان في مؤسسات الحكم المركزي والمحلي، وتمكين المجتمع المدني في الوقت نفسه من تقديم إسهامات مجدية في صون السلام والاستقرار. وسيكون تعزيز ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة وفي دور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني رئيسيا في التحضير للانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر، ونقل السلطة في مطلع عام ٢٠١٨ والنجاح في إنجاز ولاية البعثة الممتدة على مدى ١٥ سنة في آذار/مارس ٢٠١٨. وستساعد تدابير بناء الثقة على تيسير زيادة مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك النساء، في العمليات السياسية وجهود توطيد السلام الأوسع نطاقا لدى دخول البعثة مرحلتها النهائية.

١٨ - وستركز تدابير بناء الثقة على المجتمعات المحلية التي يمكن أن تفضي فيها التظلمات إلى حالات توتر تستدعي اتخاذ تدابير للتخفيف من حدتها من خلال الاستجابة المبكرة ومبادرات المصالحة. وستدعم هذه التدابير أيضا مبادرات اجتماعية وأخرى رامية إلى بناء القدرات تركز على العنف الجنسي والجنساني وتعزيز مشاركة الشباب، الذين يمثلون الشريحة السكانية الأوسع والأكثر تقلبا في ليبيريا. وأخيرا، ستسعى هذه التدابير إلى ضمان إدماج المنظور الجنساني في تصميم المشاريع وتنفيذها.

١٩ - وستعاد مواءمة عنصر الدعم التابع للبعثة مع التغييرات في الولاية والخفض التدريجي للقدرات العسكرية والشرطية والمدنية. ولن يستفيد الهيكل التشغيلي المقترح الأصغر حجما لدعم البعثة من قدرات النقل والهندسة العسكرية التي أعيدت إلى موطنها في شباط/فبراير ٢٠١٧؛ لذا، سيتعين تلبية الاحتياجات في مجالي الهندسة والنقل عن طريق القدرات المدنية أو من خلال الخيارات التجارية.

٢٠ - ويؤثر موسم الأمطار في ليبيريا تأثيرا كبيرا على البنية التحتية المتداعية للطرق، فهو يؤدي إلى إغلاق الطرق الرئيسية لأشهر. وستجرى الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ خلال موسم الأمطار، وهو فترة يُتوقع أن يكون من المتعذر فيها سلوك العديد من الطرق. وسيكون من الضروري إمكان نقل مواد وموظفي الانتخابات في جميع أنحاء البلد. والبعثة مكلفة بالمساعدة في سد أي ثغرات لوجستية وتلبيتها بصورة عاجلة، وهو أمر تتوقع القيام به بشكل رئيسي من خلال عمليات النقل الجوي.

٢١ - وبسبب حالة الطرق وموسم الأمطار، تعتمد البعثة على العتاد الجوي في النقل الحيوي للركاب والبضائع. وفي ضوء انخفاض عدد المواقع والأفراد، ستخفّض البعثة حجم أسطولها الجوي ليصل قوامه إلى ثلاث طائرات مروحية وطائرة واحدة ثابتة الجناحين.

إن توفير هذا المستوى من القدرات الجوية ضروري للتنقل الداخلي من أجل تيسير العمليات المتصلة بالولاية، والاستجابة لحالات الطوارئ والقيام بعمليات الإجلاء الطبي واحتمال النشر السريع لقوة الرد السريع.

٢٢ - وسيُفضى تقليص عدد الأفراد النظاميين وإغلاق المواقع إلى خفض الاحتياجات من الخدمات المطلوبة. وعليه، فإن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ تعكس انخفاضاً في الاحتياجات من الموارد يشمل عدد الموظفين المدنيين، وخدمات الصيانة اللازمة للمرافق والهياكل الأساسية، والمعدات واقتناء المواد، وما يتصل بذلك من مصاريف شحن. وأُغلق المكتبان الميدانيان الإقليميان في غرينفيل وهاربر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وسيقلص حجم مكتب غبارنغا ليصبح مكتب اتصال صغيراً، وسيظل المكتبان الميدانيان الإقليميان في فوينجاما وزويدرو على حالهما. وبالإبقاء على هذه المكاتب، ستقوم البعثة بتشغيل وتقديم الدعم إلى ١٨ موقعا في ليبيريا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٧.

سحب البعثة وتصفيتهما

٢٣ - خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، اضطلعت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بنشاط بالأعمال التحضيرية للتصفية، بما في ذلك الأعمال التحضيرية لتصفية المواقع، وتخفيض مستويات المخزون، والتصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات من أجل الإسراع بعملية التصفية. وتُعد عملية الإغلاق والتصفية النهائية للبعثة نشاطاً كبير الحجم. فهي تشمل إعادة الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين غير اللازمين لعملية التصفية إلى أوطانهم بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وتتطلب وقتاً كافياً لإغلاق ١٨ موقعا والتصرف في الأصول.

٢٤ - ففي ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، كانت البعثة تشغل ٣١ موقعا. وقد خُفض هذا العدد إلى ٢٥ موقعا بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ويُقترح مواصلة تخفيض العدد إلى ١٨ موقعا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٧. وسيتم إغلاق المواقع المتبقية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ تمشياً مع التخفيض التدريجي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين. وسيكون آخر موقع يُغلق هو مركز اللوجستيات المعروف باسم "Star Base" في مونروفيا. وقبل موعد الإغلاق، ستُنَفَّذ عملية تنظيف بيئي للمواقع وفقاً للسياسات البيئية المتبعة في الأمم المتحدة. وسيقوم مسؤولون حكوميون بتفحص جميع المواقع قبل تسليمها. وسيتم التصرف بجميع الأصول وفقاً لخطة التصرف في الأصول.

٢٥ - ولدى البعثة فريق مكرّس لشؤون البيئة يُعنى بتعميم السياسات البيئية المعمول بها في الأمم المتحدة والحكومة على جميع الأطراف المعنية. وتتابع البعثة الأمور عن كثب لكفالة التنفيذ الكامل للسياسات. ويشارك معظم أقسام دعم البعثة في أنشطة تخفيف المخاطر البيئية.

٢٦ - وخلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، ستكفل بعثة الأمم المتحدة استمرار تلك الأنشطة، بما في ذلك استخدام أجهزة الحرق، ولا سيما للتخلص من النفايات الطبية؛ واستخدام مراكز جمع النفايات السامة والتخلص منها لتحقيق مزيد من الأمان في عمليات التخلص من النفايات؛ والاحتفاظ بمناطق خاصة لصهاريج الوقود وفواصل لعزل الزيوت عن المياه؛ واستخدام محطات معالجة النفايات؛ وتنظيف جميع المواقع التي تخلّوها البعثة. وأدرجت في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ مخصصات تبلغ قيمتها ٣,٦ ملايين دولار من أجل استيفاء المعايير المرتبطة بالتنظيف البيئي لمواقع البعثة بهدف تسليمها أثناء عملية التصفية. وحرصا على مراقبة الجودة، يُتوقع أن يواصل فريق البعثة المعني بحماية البيئة ووكالة حماية البيئة في ليبيريا القيام بعمليات تفتيش في مختلف المواقع التي تستخدمها البعثة.

٢٧ - وبإغلاق المكاتب الميدانيين الإقليميين في هاربر وغرينفيل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، يكون عدد المكاتب المتبقية للبعثة ثلاثة، وهي موجودة في زويدرو وغبارنغا وفوينجاما. وتم توسيع نطاق منطقة مسؤولية المكتب الميداني الإقليمي في زويدرو ليشمل المساعدة في المحافظة على التغطية في المنطقة الجنوبية الشرقية. وتمشيا مع توصيات بعثة التقييم الاستراتيجي التي أوفدت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٦، فسيتم إغلاق المكتب الميداني الإقليمي في غبارنغا بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٧، ولكنه سيحتفظ بقدرة صغيرة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨ لتيسير إغلاق ما تبقى من مواقع البعثة. وستحتفظ البعثة بالمكتب الميداني الإقليمي في زويدرو، مع توسيع نطاق تغطيته، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ والمكتب في فوينجاما حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨ للمحافظة على تغطية الجزء الشمالي النائي من البلد خلال المرحلة الانتقالية.

٢٨ - وبغية زيادة تبسيط هيكل البعثة تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، سيتم حل دائرة دعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، مع الاحتفاظ بالحد الأدنى من القدرات اللازمة لدعم تنفيذ مهام المساعي الحميدة التي تبذلها البعثة والدعم السياسي الذي تقدمه في مجال إصلاح نظام العدالة وإصلاح قطاع الأمن. وسيتم استيعاب هذه القدرة في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية وسيادة القانون) ومكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة.

٢٩ - ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، فقد تم إجراء تخفيض كبير في قوام بعثة الأمم المتحدة من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧. ويقدر الانخفاض في الاحتياجات من الموارد الناجم عن ذلك تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بما نسبته ٥٦,٥ في المائة.

٣٠ - وتقترح البعثة حاليا خفضا في عنصر ملاك الموظفين المدنيين قدره ٥٧ موظفا دوليا، و ١٣٩ موظفا وطنيا، و ٣٢ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة، وتحويل ٣ وظائف مؤقتة

من وظائف دولية إلى وظائف وطنية لمتطوعي الأمم المتحدة بحيث يتحقق خفض كلي في عدد الموظفين المدنيين من ١٠١١ موظفاً إلى ٧٨٣ موظفاً بحلول بداية فترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وبحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٧، سيكون عنصر ملاك موظفي البعثة مؤلفاً من ٢٣٧ موظفاً دولياً و ٤٢١ موظفاً وطنياً (٣٥ وظيفة ثابتة لموظفين وطنيين من الفئة الفنية، و ٣٨٦ وظيفة ثابتة لموظفين وطنيين من فئة الخدمة العامة)، و ١٢٥ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة.

٣١ - وقد وضعت بعثة الأمم المتحدة خطة للتصفية بغية توفير توجيهات لدى التحضير لعملية التصفية وتنفيذها. وقد صممت الخطة لكي تكون دليلاً لعملية التصفية، ولتقدم عرضاً عاماً للمهام والأنشطة في مرحلتها ما قبل التصفية والتصفية. وتنقسم عملية التصفية إلى ست مراحل مدة كل منها أربعة أسابيع. وتوفر الخطة مهلاً زمنية وأحداثاً محددة يجب أن تتم من أجل كفالة تصفية البعثة في الموعد المحدد وبشكل فعال. وبناءً على ذلك، فإن التخطيط للتصفية يتضمن احتياجات الدعم اللازمة لتنفيذ الأنشطة الفنية أو التشغيلية الأخرى الجارية لفترة زمنية محدودة.

٣٢ - وبغية سد الثغرات التي تعترى قدرات الحكومة، فإن البعثة ستساعد، عند الطلب منها وفي حدود قدراتها، عن طريق تقديم الدعم اللوجستي، بما في ذلك الدعم في مجال الطيران، أثناء العملية الانتخابية الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١٧، بما في ذلك تسجيل الناخبين، ولا سيما لتسهيل الوصول إلى المناطق النائية.

٣٣ - واسترشاداً بدليل التصفية الصادر عن إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني، سيتم إنشاء فرقة عمل معنية بالتصفية من أجل القيام بدور لجنة توجيهية لتوفير التوجيه الاستراتيجي لعملية تخطيط التصفية ولضمان اتساق التخطيط للتصفية مع استراتيجية الخروج. وسيلزم وجود خبراء متخصصين بالموضوع لضمان اتباع الإجراءات السليمة لكل مجال من مجالات تخصصهم. وستحدد حجم فرقة العمل المعنية بالتصفية بحسب نطاق واحتياجات الدعم؛ لكنه سيكون صغيراً قدر الإمكان. وسينخفض حجم فرقة العمل بسرعة أثناء مرحلة الإنهاء الأولية ثم يُخفض بعد ذلك لحين اكتمال عملية التصفية. وسيُبدل كل جهد ممكن للقيام، قدر الإمكان، بإبرام ترتيبات تعاقدية بديلة أو ترتيبات مناسبة أخرى، بغية تقليل الاحتياجات من موظفي الدعم إلى أدنى حد ممكن.

٣٤ - وستتصرف البعثة ببند يقدر عددها بـ ٤٣٦ ٧ بنداً من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات وتقدر قيمتها المتبقية بمبلغ ٢٢,١٥ مليون دولار؛ و ٩٠٠ ٠٠٠ ٢ بند من بنود المخزونات المستهلكة تقدر قيمتها بمبلغ ٣٣,٢ مليون دولار.

٣٥ - وسيتم التصرف بالبنود المذكورة أعلاه عن طريق: (أ) نقلها إلى بعثات أخرى لحفظ السلام؛ (ب) بيعها والتخلص منها تجارياً؛ (ج) التبرع بها للحكومة المضيفة وللمنظمات غير الحكومية.

٣٦ - وسيُستكمل مشروع الخطة الأولية للبعثة للتصرف في الأصول في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وعندما يُستكمل المشروع ويقره رئيس دعم البعثة وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، بإيطاليا، سيصبح بمثابة الخطة المعتمدة لدى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للتصرف في الأصول. ويُقدَّر أن جميع أصول بعثة الأمم المتحدة يمكن عملياً تصنيفها (وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة) على النحو التالي:

(أ) الأصول المقرر نقلها إلى بعثات أخرى لحفظ السلام بقيمة أولية متبقية تقدر بمبلغ ١٢,٠٦ مليون دولار؛

(ب) الأصول التي يحتمل التخلص منها عن طريق البيع التجاري أو يمكن التبرع بها كهبات أو تحويلها إلى خردة والتي تقدر قيمتها الأولية المتبقية بمبلغ ٢٥,٥١ مليون دولار؛

(ج) الأصول التي ستقيد كمصروفات أو سُشطب خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، والتي تُقدَّر قيمتها الأولية بحوالي ١٧,٨ مليون دولار.

٣٧ - والعمل جارٍ على تحديد بعثات الأمم المتحدة التي ستتلقى الأصول من الفئة الأولى. وتعمل إدارة سلسلة الإمداد التابعة لبعثة الأمم المتحدة بالتنسيق الوثيق مع فريق التصفية التابع لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات على وضع طريقة دقيقة للتصرف في الأصول من الفئة الثانية (أي البيع التجاري أو التبرع بها كهبات أو إتلافها/تحويلها إلى خردة).

٣٨ - وسيتم على الأرجح التبرع بالأصول التي هي عبارة عن بنى تحتية ثابتة إلى الحكومة أو المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات غير الربحية وفقاً لتحليلات مفصلة متعلقة بجدوى التكاليف والعوائد [بعد النظر في طلبات المساعدة الواردة رسمياً من تلك الكيانات].

قوة الرد السريع

٣٩ - ستبقى هناك أيضاً ترتيبات قائمة لتوفير "الدعم من الخارج" من خلال قوة رد سريع قوامها ٧٤٠ جندياً من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، من أجل تقديم المساعدة المؤقتة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في حال حدوث تدهور خطير في الحالة الأمنية في ذلك البلد. وعند الاقتضاء، ستتشر قوة الرد السريع في ثلاث مجموعات، هي: فرقة متقدمة قوامها ١٥٠ جندياً ستتشر في غضون ٧٢ ساعة من إذن صادر عن مقر الأمم المتحدة، ومجموعة رئيسية مؤلفة من ٣٥٠ جندياً ستتشر في غضون ٥ أيام من تاريخ صدور الأمر، ومجموعة رئيسية ثانية مؤلفة من ٢٤٠ جندياً ستتشر في غضون ١٠ أيام من تاريخ صدور الأمر. وستنحتم على البعثة تغطية تكلفة نقل الأفراد والمعدات المملوكة للوحدات وأماكن الإقامة وحصص الإعاشة والمياه والذخيرة. وتبلغ التكلفة التقديرية لدعم قوة الرد السريع للشهر الأول ١,٨٧ مليون دولار (بما في ذلك رحلة الشحن الجوي ذهاباً وإياباً وتكاليف الطائرات والمياه المعبأة وحصص الإعاشة والوقود والمياه المخصصة للاغتسال).

و ٥٠٠ ٢٠٠ دولار لكل شهر بعد ذلك. وتخلو الميزانية الحالية من اعتمادات مخصصة للموارد اللازمة لقوة الرد السريع. وإذا نشأت حاجة إلى القوة، فسيتم تناول احتياجات الموارد في حينه.

مبادرات دعم البعثة

٤٠ - اتخذت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا عددا من القرارات الإدارية التي تمخّض عنها و/أو سيتمخّض عنها مكاسب في الكفاءة.

٤١ - ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أعادت بعثة الأمم المتحدة التفاوض على عقود الخدمات المصرفية التي أبرمتها مع مؤسسات مصرفية محلية، مما أدى إلى انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالرسوم المصرفية بحوالي ٤٠٠ ٠٠٠ دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ مقارنة بالمبالغ المطلوبة بداية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

٤٢ - وأدى تنفيذ مشروع أوموجا، باعتباره نظاماً وحيداً متكاملاً وشاملاً في جميع البعثات، إلى تمكين المنظمة من تحقيق المركزية في تجهيز كشوف مرتبات جميع الموظفين الوطنيين والأفراد النظاميين الميدانيين العاملين في مركز الخدمات الإقليمي في عنيتي، بأوغندا. وتسمح فورات الحجم بأن يتولى عدد أقل من الموظفين تجهيز كشوف المرتبات والاستحقاقات الأخرى في إطار نظام موحد، وليس من خلال عمليات متعددة لكل بعثة من البعثات ولكل فئة من فئات الموظفين.

٤٣ - وتحققت وفورات تقدر قيمتها بحوالي ١,١ مليون دولار نتيجة لتنفيذ التوسعة ١ لنظام أوموجا، بما فيها إلغاء وظائف ثابتة لم تعد هناك حاجة إليها، ولخفض الرسوم المصرفية نتيجة تبسيط العمليات.

٤٤ - وتستند الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى افتراض أن الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ستكون انتخابات سلمية وستجرى في موعدها، وأن الحكومة التي ستتسلم مهامها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ لن تعرقل أو تعطل أنشطة البعثة.

جيم - تعاون البعثة على المستوى الإقليمي

٤٥ - عقب سحب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الذي سيتم في حزيران/يونيه ٢٠١٧، لن يجري التعاون بين البعثات الذي طالما يسهّر التنسيق عبر الحدود على الصعيدين الوطني والمحلي. وستواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا دعم مشاركة حكومة ليبيريا على الصعيد الشئني مع النظراء الإيفواريين، ولا سيما في رصد المناطق الحدودية وتبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات. ودعماً لتعزيز الشراكات الإقليمية، فستواصل بعثة الأمم المتحدة وفريق

الأمم المتحدة القطري في ذلك البلد العمل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، بشأن مبادرات السلام والأمن على الصعيد دون الإقليمي، بما في ذلك تعزيز آليات الإنذار المبكر، وكفالة إجراء انتخابات سلمية، وتعزيز توطيد السلام والاستقرار.

دال - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة

٤٦ - أظهرت نتائج الدراسة الإفرادية لحالة ليبريا المتعلقة بتكامل جهود الأمم المتحدة، والتي أعدت لاجتماع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق المنعقد في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أهمية تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة في أثناء التخفيض التدريجي لقوام بعثة الأمم المتحدة في ذلك البلد. وسيكون من الضروري ضمان وجود وضعية شديدة الفعالية للأمم المتحدة بعد مغادرة البعثة. فمن شأن الحاجة إلى توطيد المكاسب التي تحققت في السنوات الأربع عشرة الماضية في ظل وجود أصغر حجمًا للأمم المتحدة، بالاقتران مع تقلص المساعدة الإنمائية، أن تُجهد قدرة الأمم المتحدة على أداء مهامها خلال مرحلة من مراحل حياة البلد يشوبها الغموض واحتمال نشوب الاضطرابات.

٤٧ - وتعمل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الأمم المتحدة القطري معا على الأولويات التي تدرج ضمن ولاية البعثة، مع الهدف العام المتمثل في تحقيق عملية انتقال سلس. وفي هذا الصدد، شرعت البعثة في تنفيذ عدد من الأنشطة البرنامجية بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، على النحو المبين أعلاه. وبموجب ترتيب جهة التنسيق العالمية، فقد وضع برنامج مشترك بعنوان "تعزيز سيادة القانون في ليبريا: العدالة والأمن للشعب الليبري" لضمان إيلاء الاهتمام المستمر لقطاعي العدالة والأمن في ليبريا.

٤٨ - وفي ضوء تخفيض الوجود الميداني لبعثة الأمم المتحدة إلى مكتبين ميدانيين إقليميين بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، سيستمر استكشاف الفرص لوجود فريق الأمم المتحدة القطري خارج مونروفا، بما في ذلك الاشتراك في موقع واحد. وتم تكثيف التعاون بين بعثة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، بهدف تهيئة الفرصة لتلك الآليات القارية والإقليمية من أجل الاضطلاع بمزيد من الأدوار في ليبريا.

٤٩ - كما أن قيام الحكومة بإعادة تنظيم الهياكل الإدارية للإشراف على التقدم المحرز في ركيزة السلام والأمن والعدالة وسيادة القانون، بموجب خطة التحول التي أقرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قد أتاح فرصة لمنظومة الأمم المتحدة وللشركاء الدوليين لتحسين تنسيق المسؤوليات عن تحقيق النتائج في مجالات السلام والتنمية والأمن. وإضافة إلى ذلك، فإن خطة بناء السلام في ليبريا، التي طلبها مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، ستدعم

هذا الجهد بتوجيه دور منظومة الأمم المتحدة والشركاء المعنيين الآخرين، بما في ذلك الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف، في كفالة إنجاح العملية الانتقالية حتى نهاية الولاية في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، مع التركيز على أولويات بناء السلام المحددة بصورة مشتركة.

هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج

التوجيه التنفيذي والإدارة

٥٠ - يتولى ديوان الممثل الخاص للأمين العام توفير التوجيه للبعثة وإدارتها بوجه عام.

الجدول ١

الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

الموظفون الدوليون									متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون	المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية	ف-٣	ف-٥	مد-٢	أع - أعم
مكتب الممثل الخاص للأمين العام																
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧																
النشر المقترح																
الولاية ومرحلة الانسحاب																
حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧																
حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨																
حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨																
إنهاء مرحلة التصفية																
حتى ١ أيار/مايو ٢٠١٨																
حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨																
مركز التحليلات والعمليات المشتركة																
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧																
النشر المقترح																
الولاية ومرحلة الانسحاب																
حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧																
حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨																
حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨																
إنهاء مرحلة التصفية																
حتى ١ أيار/مايو ٢٠١٨																

الموظفون الدوليون									
و أ ع - أ ع م	مد-٢ - ف-٤	ف-٥ - ف-٢	الخدمة الميدانية	الموظفون الوطنيون	المتطوعون الأمم المتحدة	المجموع			
حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-			
مكتب الاتصالات والإعلام	-	-	-	-	-	-			
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	-	٣	٢	٢	٧	١٩	٤	٣٠	
النشر المقترح	-	-	-	-	-	-	-	-	
الولاية ومرحلة الانسحاب	-	-	-	-	-	-	-	-	
حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧	-	٢	٢	٢	٦	١٩	٤	٢٩	
حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	-	٢	٢	٢	٦	١٩	٤	٢٩	
حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨	-	١	-	-	١	٢	-	٣	
إتمام مرحلة التصفية	-	-	-	-	-	-	-	-	
حتى ١ إيار/مايو ٢٠١٨	-	١	-	-	١	١	-	٢	
حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨	-	١	-	-	١	١	-	٢	
قسم الشؤون القانونية	-	-	-	-	-	-	-	-	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	-	٢	١	-	٣	-	-	٣	
النشر المقترح	-	-	-	-	-	-	-	-	
الولاية ومرحلة الانسحاب	-	-	-	-	-	-	-	-	
حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧	-	٢	١	-	٣	-	-	٣	
حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	-	٢	١	-	٣	-	-	٣	
حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨	-	٢	١	-	٣	-	-	٣	
إتمام مرحلة التصفية	-	-	-	-	-	-	-	-	
حتى ١ إيار/مايو ٢٠١٨	-	١	١	-	٢	-	-	٢	
حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨	-	١	١	-	٢	-	-	٢	
قسم الشؤون السياسية	-	١	٣	٢	-	٦	٣	١١	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	-	٣	٢	-	٦	٢	٣	١١	
النشر المقترح	-	-	-	-	-	-	-	-	
الولاية ومرحلة الانسحاب	-	-	-	-	-	-	-	-	
حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧	١	٣	٢	١	٧	٢	٣	١٢	
حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	١	٣	٢	١	٧	٢	٣	١٢	
حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨	١	١	-	-	٢	١	-	٣	
إتمام مرحلة التصفية	-	-	-	-	-	-	-	-	
حتى ١ إيار/مايو ٢٠١٨	-	١	-	-	١	-	-	١	

المتطوعون الأمم المتحدة	الموظفون الدوليون							الجموع
	أع م	أع م	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	الجموع الفرعي	المتطوعون الوطنيون
-	-	-	-	-	-	-	-	-
حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-
فريق السلوك والانضباط	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	-	-	٣	-	-	١	٤	١
النشر المقترح	-	-	-	-	-	-	-	-
الولاية ومرحلة الانسحاب	-	-	-	-	-	-	-	-
حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧	-	-	٢	-	-	١	٣	١
حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	-	-	٢	-	-	١	٣	١
حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨	-	-	١	-	-	-	١	١
إنهاء مرحلة التصفية	-	-	-	-	-	-	-	-
حتى ١ أيار/مايو ٢٠١٨	-	-	١	-	-	-	١	١
حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨	-	-	١	-	-	-	١	١
الجموع	١	٢	١٨	٧	٦	٣٤	٢٥	١٣
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	١	٢	١٨	٧	٦	٣٤	٢٥	١٣
النشر المقترح	-	-	-	-	-	-	-	-
الولاية ومرحلة الانسحاب	-	-	-	-	-	-	-	-
حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧	١	٢	١٥	٦	٧	٣١	٢٥	١٣
حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	١	٢	١٥	٦	٧	٣١	٢٥	١٣
حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨	-	١	٥	١	-	٧	٤	-
إنهاء مرحلة التصفية	-	-	-	-	-	-	-	-
حتى ١ أيار/مايو ٢٠١٨	-	-	٤	١	-	٥	٢	-
حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨	-	-	٣	١	-	٤	٢	-

المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد؛ و أ ع = وكيل الأمين العام.

مكتب الممثل الخاص للأمين العام

٥١ - الممثل الخاص للأمين العام هو ممثل الأمم المتحدة الأعلى رتبة في ليبيريا، وهو بمثابة رئيس عملية الأمم المتحدة في ليبيريا، والمسؤول عن توجيه البعثة وإدارتها عموماً بما يتمشى مع ولايتها. وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية البعثة لفترة أخيرة تمتد حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، فإن دور الممثل الخاص للأمين العام في مجاليّ التيسير السياسي والدعم السياسي يشمل عدداً من المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك التصدي للأسباب الجذرية للزراع، وإنعاش عمليات المصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي،

وتعزيز الإصلاح الزراعي، وإحراز تقدم في الإصلاحات الدستورية والمؤسسية، ولا سيما إصلاح قطاع سيادة القانون وقطاع الأمن، ومكافحة العنف الجنسي والجنساني، وبناء الثقة فيما بين المواطنين الليبريين ومؤسسات الدولة وعملياتها.

٥٢ - وفي هذا السياق، يُقترح إلغاء ملاك موظفي المكتب المأذون به حالياً والمكون من ١١ وظيفة ثابتة في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وبعد مغادرة الممثل الخاص للأمين العام للبعثة، فسيُعيّن نائب الممثل الخاص (لشؤون توطيد السلام/المنسق المقيم) للاضطلاع بمهام الموظف المسؤول ورئيس البعثة لشهر نيسان/أبريل. وبحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٨، ستُلغى وظيفة نائب الممثل الخاص (لشؤون توطيد السلام/المنسق المقيم). وخلال إتمام مرحلة التصفية في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٨، ستنتقل مسؤوليات رئيس البعثة إلى مدير دعم البعثة، الذي سيتولى تلك المسؤوليات حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٨.

مركز التحليلات والعمليات المشتركة

٥٣ - يوفر مركز التحليلات والعمليات المشتركة معلومات متكاملة حول الإلزام بالحالة السائدة داخل نطاق بعثة الأمم المتحدة، ويقدم تقارير متكاملة يومية وأسبوعية عن الحالة السائدة في منطقة البعثة، ويرفع كذلك تقارير عن الحوادث والأخبار العاجلة إلى المقر، وذلك لتيسير العمليات المتكاملة أو المنسقة التي تقوم بها البعثة ولدعم إدارة الأزمات. والمركز مسؤول أيضاً عن توفير تحليلات متكاملة وتقييمات تنبؤية وإدارة الاحتياجات من المعلومات وتحديد الأخطار والتحديات التي تواجه تنفيذ الولاية.

٥٤ - ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، يُقترح خفض ملاك الموظفين الحالي البالغ ١٢ وظيفة ثابتة ومؤقتة إلى ١٠ وظائف ثابتة ومؤقتة، وذلك بإلغاء وظيفتين ثابتتين (١ ف-٤، و ١ ف-٣)، بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٧. ومن المقرر أن يتم حل المركز تماماً في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

مكتب الاتصالات والإعلام

٥٥ - يتولى مكتب الاتصالات والإعلام تقديم الدعم للممثل الخاص للأمين العام في الاضطلاع بالمهام المنوطة بالبعثة، وذلك بتقديم معلومات موثوقة ودقيقة وآنية. وفي القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، طلب مجلس الأمن تحديداً من البعثة مواصلة التواصل مع شعب ليبيريا وحكومتها، بوسائل منها إذاعة البعثة، للدعوة إلى استتباب السلام الدائم خلال الانتخابات التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وعملية نقل السلطة التي تليها في بداية عام ٢٠١٨، وللتنوعية أيضاً بالتحول الذي تشهده البعثة وبدنو موعده إغلاقها، وباستمرار عمل الأمم المتحدة في ليبيريا.

٥٦ - ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، يُقترح خفض ملاك الموظفين الحالي البالغ ٣٠ وظيفة ثابتة ومؤقتة بمقدار وظيفة ثابتة واحدة برتبة ف-٥ بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٧. وبنهاية آذار/مارس ٢٠١٨، ستُغلى ٢٦ وظيفة ثابتة ومؤقتة من الوظائف المتبقية البالغ عددها ٢٩ وظيفة. وستُغلى وظيفة ثابتة واحدة لموظف وطني من الفئة الفنية بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٨، وستبقى في البعثة وظيفة ثابتة واحدة برتبة ف-٤، ووظيفة ثابتة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة، وذلك حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

قسم الشؤون القانونية

٥٧ - يتولى قسم الشؤون القانونية تقديم المشورة القانونية السديدة والفورية لقيادة البعثة والمساعدة القانونية لبعثة الأمم المتحدة وأفراد البعثة، حسب الاقتضاء، بشأن مسائل قانونية موضوعية وإجرائية تتعلق بالقانون الدولي العام والقانون الدولي الخاص والقوانين الإدارية المعمول بها في الأمم المتحدة، وذلك بغية الوفاء بولاية البعثة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦).

٥٨ - وفي سياق قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، يُقترح خفض ملاك الموظفين الحالي البالغ ثلاث وظائف ثابتة بمقدار وظيفة ثابتة واحدة برتبة ف-٤ بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٨. وستبقى وظيفة ثابتة واحدة برتبة ف-٥ ووظيفة ثابتة واحدة برتبة ف-٣ في البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

قسم الشؤون السياسية

٥٩ - يوفر قسم الشؤون السياسية الدعم لقيادة البعثة فيما يتعلق بدورها في بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم السياسي، ويعمل على تسهيل تنفيذ الجوانب السياسية الموضوعية لولاية البعثة. ولهذه الغاية، فإن الدائرة تقوم بانتظام بإنتاج تحليلات وتقييمات سياسية متكاملة معمقة بشأن التطورات والاتجاهات الرئيسية في البلد وفي المنطقة دون الإقليمية، وكذلك بشأن مسائل حساسة يمكن أن يكون لها تأثير على السلام والاستقرار والتقدم في الإصلاح المؤسسي والعمليات ذات الصلة في مجالات الحكم، والمصالحة، ومراجعة الدستور، والانتخابات، والتشريعات، وسيادة القانون، والأمن.

٦٠ - وفي سياق قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، يُقترح زيادة ملاك الموظفين الحالي المؤلف من ١١ وظيفة ثابتة أو مؤقتة بمقدار وظيفة واحدة ثابتة من فئة الخدمة الميدانية (مساعد إداري)، عن طريق إعادة توزيع وظيفة من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (لشؤون توطيد السلام/المنسق المقيم)، وذلك في ضوء زيادة عبء عمل الدائرة، وذلك دعماً لولاية البعثة المتعلقة بالمساعي الحميدة والدعم السياسي، ولا سيما في سياق الانتخابات العامة التي ستُجرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وفي أعقاب الانتخابات، سيخفف عدد

وظائف القسم بمقدار تسع وظائف ثابتة ومؤقتة بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٨. وستُلغى وظيفة ثابتة واحدة برتبة مد-١ ووظيفة ثابتة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية بحلول ١ أيار/مايو ٢٠١٨، وستُلغى الوظيفة الثابتة المتبقية ذات الرتبة ف-٥ بحلول نهاية أيار/مايو ٢٠١٨.

فريق السلوك والانضباط

٦١ - يتمثل الدور الرئيسي للفريق في تقديم التوجيه والمشورة لقيادة البعثة بشأن المسائل المتصلة بالسلوك في ما يتعلق بجميع فئات الموظفين، وفي كفالة منع سوء السلوك وتحديد، ورصد الامتثال لمعايير سلوك الأمم المتحدة وإنفاذها من جانب جميع فئات الموظفين، وذلك باستخدام استراتيجية ثلاثية الأبعاد قائمة على المنع والإنفاذ والإجراءات التصحيحية.

٦٢ - وفي سياق قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، يُقترح خفض ملاك الموظفين الحالي البالغ خمس وظائف ثابتة بمقدار وظيفة ثابتة واحدة برتبة ف-٤ بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٧. ثم سيُجرى تخفيض إضافي لوظيفة ثابتة واحدة برتبة ف-٤ ولوظيفة ثابتة واحدة من فئة الخدمة الميدانية بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وستبقى وظيفة ثابتة واحدة برتبة ف-٥ ووظيفة ثابتة واحدة لموظف وطني من الفئة الفنية في البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

العنصر ١: الأمن، والاستقرار، والمشاركة السياسية

٦٣ - في ضوء دور البعثة الحالي والمتنامي في مجالي المساعي الحميدة والدعم السياسي، فإن الإنذار المبكر ومشاركة البعثة في منع نشوب النزاعات يتوقفان الآن في الغالب على المستوى السياسي. ويعكس العنصر ١ هذا التغيير، وقد تم تعديل عنوانه وفقا لذلك. ويعكس هذا العنصر أيضا الأحكام الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لفترة أخيرة تمتد حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، وطلب سحب مجمل عنصري البعثة العسكري والمدني، باستثناء ما يكون مطلوبا لإتمام تصفية البعثة، وذلك بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨. ومنذ انتقال المسؤوليات الأمنية الكاملة إلى حكومة ليبيريا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، فقد تركزت مسؤوليات الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة في البعثة، في حدود قدراتها، على حماية موظفي الأمم المتحدة ومواقعها وتوفير الاستجابة في الحالات القصوى التي تهدد بحدوث انتهاكات استراتيجية أو بتعرض المدنيين لأخطار جديدة.

٦٤ - وفي إطار العنصر ١، ستقوم البعثة أيضا، من خلال المساعي الحميدة والدعم السياسي، بنزع فتيل التوترات وتسوية النزاعات المتعلقة بالعمليات السياسية، وبالمؤسسات الحكومية الديمقراطية، والانتخابات الرئاسية والتشريعية، والانتقال إلى حكومة جديدة. وفي إطار هذا العنصر، ستُجرى تحليلات سياسية متكاملة لإبلاغ قيادة البعثة بالتطورات السياسية

والمؤسسية في الهيئة التشريعية، وفي غيرها من هيئات الحكومة، لتيسير مداخلتها في إطار المساعي الحميدة. وستعمل بعثة الأمم المتحدة على نحو متسق ومستنير مع اللجنة الوطنية للانتخابات ومع الأحزاب السياسية على تيسير التقيد بالمواعيد والأطر الانتخابية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وتشاركية وشفافة، مما يساعد على ضمان تحقيق نتائج مقبولة على نطاق واسع.

٦٥ - ويكتسي وجود أحزاب سياسية حسنة التنظيم ومجموعات ناخبين مستنيرة أهمية حاسمة لحسن سير الانتخابات ولأداء ديمقراطية مستقرة. وستساعد إذاعة بعثة الأمم المتحدة في تنوير الجمهور وتوفير منصة للمناقشة. ومن خلال البرامج التي تبثها إذاعة بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأخبار الخاصة والعادية والبرامج الإعلامية والتثقيفية، ستجري البعثة حملات وبرامج متعددة الوسائط توفران معلومات موثوقة وذات مصداقية وفي الوقت المناسب بشأن السلام والأمن والحكم الديمقراطي؛ وتعزيز المساءلة والمصالحة؛ والإصلاحات الدستورية والمؤسسية؛ ومشاركة المرأة والشباب في العمليات السياسية؛ وبشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة وعملية الانتقال. وستواصل البعثة أيضا تقديم برامج إذاعية توفر منبرا للمواطنين، ولا سيما النساء والشباب، لإشراك المرشحين بشأن هذه المسائل. وعلاوة على ذلك، ستدعم البعثة حملات متعددة الوسائط من خلال القائمين على وسائل الاتصال التقليدية، وتوزيع مواد إعلامية وترويجية بشأن الانتخابات.

٦٦ - وسيؤدي القبول الواسع النطاق للعملية الانتخابية على أنها عملية حرة ونزيهة إلى تعزيز الحكم الديمقراطي في مجتمع ليبريا الخارج لتوه من النزاع. وتبدأ فترة تسمية المرشحين وبدء حملة تثقيف الناخبين في تموز/يوليه ٢٠١٧، تليهما فترة الحملة الانتخابية في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، وقد تقرر موعد يوم الانتخابات في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، يليه إعلان نتائج الانتخابات في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. من المتوقع أن تعمل البعثة مع اللجنة الوطنية للانتخابات ومع المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية ومع عامة الجمهور على منع نشوب التزايدات والتخفيف من حدتها قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها. وفي حالة احتمال ضرورة إجراء جولة ثانية من الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، فستواصل بعثة الأمم المتحدة مشاركتها السياسية وأنشطة نزع فتيل التوترات طوال الفترة الانتقالية وتسلم المهام حتى تنصيب الحكومة الجديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٦٧ - وستوفر المساعي الحميدة التي تقدمها البعثة والعمل السياسي الذي تضطلع به الدعم للجهود الأوسع نطاقا في مجالي الحكم والإصلاح السياسي وجدول الأعمال التشريعي للحكومة، وإدماج الممارسات الديمقراطية في المؤسسات الحكومية. وسيوفران الدعم أيضا للأحزاب السياسية في تطويرها لمشاركة الشباب والنساء. وسيقوم العنصر بتيسير المشاركة والحوار فيما بين مختلف الجهات الفاعلة السياسية بغية إفراح المجال لعمليات شاملة للجميع.

وسيتّم ذلك عن طريق إشراك الجهات الفاعلة السياسية، والتحليل السياسي للأحداث، والإنذار المبكر بالعوامل التي يُحتمل أن تُسبّب توترات. وستدعم البعثة إجراء حوار بين حكومة ليبريا واللجنة الوطنية للانتخابات والأحزاب السياسية لمنع نشوب نزاعات ولدعم التسوية السلمية لأي منازعات سياسية وانتخابية قد تنشأ، وستعمل مع المنظمات الإقليمية، من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بهدف الاستفادة من دعمها لتحسين شكل الحكم، وتسوية المنازعات الانتخابية وتوطيد الديمقراطية بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٦٨ - وستقوم البعثة بدعم النهوض بالعمليات الوطنية التي لا غنى عنها لتحقيق سلام واستقرار طويلي الأمد في ليبريا والعمل مع الهيئة التشريعية في سبيل رصد اعتمادها للقوانين الرئيسية وتيسير نظرها في عملية الإصلاح الدستوري.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-١-١ عدم وقوع حوادث إخلال بالنظام العام تتطلب تدخل بعثة الأمم المتحدة في حالات الخطورة القصوى (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: لا يوجد؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: لا يوجد)	١-١ تهيئة بيئة آمنة وخالية من الأخطار في ليبريا
١-١-٢ عدم وقوع حوادث أمنية خطيرة في مواقع الأمم المتحدة تتطلب تدخلا من الوحدات العسكرية أو من وحدات الشرطة المشكلة التابعة لبعثة الأمم المتحدة (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: لا يوجد)	

النواتج

- ٨٢٣ يوم عمل لدوريات وحدات الشرطة المشكلة (وحدات شرطة مشكلة تقومان بدوريتين في اليوم حتى تُوقَّف وحدات الشرطة المشكلة عن العمل) وذلك لحماية موظفي الأمم المتحدة وأصولها ومنشآتها
- ٥٤٦ يوم عمل لدوريات (سرية مشاة واحدة تقوم بدوريتين ليلا لمدة ٢٧٣ يوما). وتتألف الدوريات من دوريات أمنية ليلية لدعم حماية موظفي الأمم المتحدة ومعداتها ومنشآتها
- ٥٤٦ يوم عمل لدوريات المراقبين العسكريين (فريق واحد يقوم بدوريتين في اليوم لمدة ٢٧٣ يوما)، بما في ذلك القيام بدوريات جوية وبرية، وكذلك دوريات بعيدة المدى، لمعاينة الظروف العامة داخل المجتمعات المحلية وجمع المعلومات بشأن حوادث محددة

- ٤٣٩ ساعة طيران (٤٠٨ ساعات طيران تقوم بها طائرات مروحية و ٣١ ساعة طيران تقوم بها طائرة ثابتة الجناحين)، بما في ذلك القيام بدوريات جوية/بحرية، والنقل الجوي للأفراد، والاستطلاع الجوي، والرحلات التدريبية والخاصة
- عقد ٣ دورات استشارية مع أمانة مجلس الأمن القومي لفائدة الوزارات المعنية، والجهات المقدمة للخدمات الأمنية، والمجتمع المدني، ومجالس أمن المقاطعات، بشأن تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية الرامية إلى تعزيز هياكل الإنذار المبكر بهدف تعزيز أمن الانتخابات
- ١ تقييم واحد متكامل للمخاطر على الصعيد الوطني
- ٢ (تقريران) متكاملان لتحليل الأوضاع بشأن أمن الحدود/الأمن الإقليمي، بما في ذلك الاتجار عبر الحدود وغيره من الأنشطة غير المشروعة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-١ تعزيز إقامة نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب ومؤسسات حكومية ديمقراطية	١-٢-١ زيادة في النسبة المئوية لتواجد منسّق ونشط ومنظم للأحزاب السياسية في جميع المقاطعات الخمس عشرة (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣٠ في المائة)
	٢-٢-١ امتثال الأحزاب السياسية بالكامل للقانون الانتخابي والمبادئ التوجيهية الانتخابية ذات الصلة بالأنشطة السياسية والحملات الانتخابية (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠ في المائة)
	٣-٢-١ زيادة في النسبة المئوية لمشاركة النساء والشباب في عملية صنع القرار السياسي، ولا سيما المرشحين للانتخابات التشريعية، وفي اجتماعات اللجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣٠ في المائة)

النواتج

- عقد اجتماع مائدة مستديرة للأحزاب السياسية يتمخض عنه بيان مشترك لإعلان التزامها بسلوك خال من العنف طوال العملية الانتخابية، تتولى بعثة الأمم المتحدة تيسيره سياسياً والتوقيع عليه إلى جانب المنظمات الإقليمية بوصفها جهات ضامنة له معنوياً
- عقد ٣٦ دورة عمل مع الأحزاب السياسية بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين الأحزاب واستدامته بعد الانتخابات

- عقد ٦ منتديات حوارية رفيعة المستوى جيدة التنظيم مع قادة الأحزاب السياسية
- عقد اجتماع مائدة مستديرة واحد مع جميع الأحزاب السياسية لمناقشة القضايا الوطنية ذات الأهمية
- عقد ٧ مناقشات استشارية مع القيادة التشريعية بشأن التخفيف من حدة النزاعات الانتخابية

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- ٣-١ نزع فتيل التوترات بشكل بناء وتسوية النزاعات بشكل منتج عشية الانتخابات وطوال عملية الانتقال الديمقراطية
- ١-٣-١ زيادة امتثال واستخدام قانون الانتخابات والدستور من قبل اللجنة الوطنية للانتخابات والحكومة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، في حل النزاعات التي تنشأ خلال الحملات، وأثناء الانتخابات، وطوال فترة الانتقال إلى حكومة جديدة، مقارنة بالانتخابات والانتقال السياسي لعام ٢٠١١ (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠ في المائة)
- ٢-٣-١ زيادة في عدد الاجتماعات/المبادرات التي تقودها الحكومة لتشجيع على مواصلة الحوار مع الأحزاب والجهات الفاعلة السياسية، ومع الشباب والنساء، من أجل تعزيز الحكم الرشيد وتوطيد الديمقراطية (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٢)
- ٣-٣-١ إقرار مشاريع قوانين من قبل الهيئة التشريعية لتيسير الحكم الرشيد، بما في ذلك مشاريع قوانين الحقوق في الأراضي، والحكومة المحلية، والعنف المنزلي (٢٠١٥/٢٠١٦: ١٢؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣٩؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣)

النواتج

- عقد ٢٨ دورة استشارية مع اللجنة الوطنية للانتخابات أو مع حكومة ليبريا، بشأن منع نشوب النزاعات والتسوية السلمية للمنازعات السياسية والانتخابية قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، حتى إكمال الانتقال القانوني إلى حكومة جديدة
- تقديم تقرير شامل واحد عن أسباب العنف المتصل بالانتخابات، يتضمن توصيات بشأن تدابير الوقاية منه والتخفيف من حدته
- تقديم ورقة تحليلية معمقة واحدة تركز على الفرص والتحديات الناشئة خلال الفترة اللاحقة للانتخابات وما يليها من انتقال إلى حكومة جديدة، تتضمن توصيات ملموسة لتقديم الدعم في إطار المساعي الحميدة

- إجراء استعراض شامل واحد لآلية اللجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب من أجل تحديد الدروس المستفادة والدعوة إلى إدخال التعديلات الممكنة عليها واستمرارها في معالجة المنازعات السياسية بفعالية
- إجراء ٢٤ مشاورة منفصلة مع المشرعين المنتهية أو المبتدئة ولايتهم بشأن منع نشوب المنازعات ودعم الحل السلمي لأي نزاعات يمكن أن تنشأ قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، والانتقال الذي يليها إلى حكومة جديدة
- تقديم (ورقتين) استراتيجيتين كحد أدنى بشأن الحكم الرشيد، بما في ذلك بشأن حقوق الأراضي والحكومة المحلية، تتضمنان توصيات بأنشطة تهدف إلى النهوض بسنّ أو تنفيذ التشريعات ذات الصلة

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- ١-٤-٤ مشاركة المنظمات الإقليمية بصورة فعالة ودائمة في دعم تحسين شكل الحكم وتوطيد السلام في ليبيريا
- ١-٤-١ زيادة في عدد اجتماعات الممثلين المحليين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، واتحاد نهر مانو، وكذلك اجتماعات المجتمع الدولي والسلك الدبلوماسي (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٢)
- ١-٤-٢ زيادة في عدد المبادرات المشتركة فيما بين الحكومة والجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، بما في ذلك الجهات المانحة وفريق الأمم المتحدة القطري، بشأن المسائل الحاسمة لتوطيد السلام والاستقرار (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٢)
- ١-٤-٣ زيادة في عدد وكالات الأمم المتحدة، من قبيل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشركاء الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، التي تقوم بتنفيذ تدابير بناء الثقة عبر الحدود، والتلاحم الاجتماعي، ومشاريع الأمن البشري، وذلك بالتنسيق مع اتحاد نهر مانو، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (٢٠١٥/٢٠١٦: ٣؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٥)

النواتج

- ٣ تقارير تقييم تُعدّها بعثة الأمم المتحدة عن التقدم المحرز في تنفيذ البروتوكولات الرئيسية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المتعلقة بالحكم الرشيد، ومنع نشوب النزاعات، والانتخابات وإدارة النزاعات

- عقد دورتين للتشاور والتنسيق (مشاركة الممثل الخاص للأمين العام) مع أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبرلمان البلدان الأفريقية، في الهيئة التشريعية الليبرية (واحدة قبل الانتخابات وواحدة بعدها)
- إجراء تحليل واحد للمشهد السياسي وفرص استخدام بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد، بوصفه المعيار الذهبي فيما يتعلق بالعملية الانتخابية والحكم عموماً
- إصدار بيان مشترك مع السفارات والمنظمات الإقليمية الرئيسية قبل الانتخابات بهدف الدعوة إلى التقيد بعملية انتخابية نزيهة والحفاظة على حيّز شامل وتشاركي
- إجراء تقييمين لتنفيذ تدابير بناء الثقة عبر الحدود، والتلاحم الاجتماعي، ومشاريع الأمن البشري، وذلك بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، في إطار التعاون عبر الحدود فيما بين بلدان اتحاد نهر مانو

الإيجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٥ توفير معلومات موثوقة وذات مصداقية لدعم ولاية البعثة عن طريق برامج متعددة الوسائط وبرامج تثقيفية	١-٥-١ زيادة في تغطية البث الإذاعي للوصول إلى السكان الليبريين وإلى الليبريين في المهجر
	١-٥-٢ برامج إذاعية تبثها البعثة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، وبرامج باللغة الإنكليزية وباللغة الإنكليزية الليبرية وبست لغات محلية
	١-٥-٣ المحافظة على مستوى التغطية الإعلامية المتعددة الوسائط للأحداث وتنفيذ حملات متعددة الوسائط دعماً لولاية البعثة

النواتج

- برامج إذاعية تبثها بعثة الأمم المتحدة: ٥ برامج حوارية أسبوعياً مدة كل منها ٤٥ دقيقة تُعنى بمناقشة قضايا الساعة ("استراحة القهوة")؛ و ٥ برامج تثقيفية أسبوعياً مدة كل منها ٣٠ دقيقة (Back to the Front Page and the Ballot Box, Dis Government Ting, Palava Hut, Crime Watch and Creek Town)؛ وبرنامجان أسبوعيان واحد إخباري والآخر إعلامي مدة كل منهما ساعة واحدة (Nationwide)؛ و ٣ برامج إخبارية وإعلامية أسبوعياً مدة كل منها ساعة واحدة (Dateline Liberia)؛ و ٥ مسلسلات لبرامج صحية وتثقيفية أسبوعياً مدة كل منها ٣٠ دقيقة (You and Your Health, Staying Alive, Let's Talk About Sex, Access For All and Campus Link)؛ ومسلسلان أسبوعيان مدة كل منهما ساعة واحدة يُعنيان بالقضايا الجنسية، بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي وبمجرد طاقات الناخبات (Women 's World and Girl Power)؛ و ١٠ برامج أسبوعياً لمكالمات المستمعين مدة كل منها ساعتان بشأن القضايا والأحداث الراهنة (Your Morning and Nightshift)؛ وبرنامجان حواريان أسبوعيان مدة كل منهما ساعة واحدة (Back to the Ballot Box and Inside the

(Legislature) للتربية المدنية وتثقيف الناحيين وتعزيز الوعي بعمل الهيئة التشريعية؛ ومسلسل إذاعي خاص واحد مدته ٩٠ دقيقة (Election Parade) يتضمن مناقشات مع مرشحين للانتخابات التشريعية والرئاسية لعام ٢٠١٧؛ و ٨٥ نشرة إخبارية يوميا (من الاثنين إلى الجمعة) بست لغات (٢٥٠٤)؛ و ٦ نشرات إخبارية باللغة الإنكليزية في عطلة نهاية الأسبوع؛ و ٥ إعلانات خدمة عامة ورسائل خاصة اسبوعياً

- ٦ برامج إخبارية مصورة توزع على محطات التلفزة وعلى أندية الفيديو لصالح حملة متعددة الوسائط تهدف إلى شرح الولاية المنقحة للبعثة ودور فريق الأمم المتحدة القطري ومجال تركيزه؛ و ٤ إعلانات خدمة عامة؛ وشريط مصور وثائقي واحد مدته ١٠ دقائق عن الانتخابات الرئاسية؛ وتقريران مصوران؛ و ٥٥ مهمة لالتقاط صور؛ و ٦ أعداد إلكترونية من نشرة الأخبار "UNMIL Today" الصادرة عن بعثة الأمم المتحدة؛ و ١٢ مؤتمرا صحفيا؛ و ٢١ بيانا صحفيا. ويتم إعداد جميع المنتجات الإعلامية للنشر على الموقع الشبكي لبعثة الأمم المتحدة وفي منصات التواصل الاجتماعي الرقمية التابعة لها

- حملة إعلامية للتوعية على الصعيد الوطني تركز على القضايا الرئيسية ذات الأهمية على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦): ٤٨ عرضا يقدمها ١١ مجموعة من القائمين على وسائل الاتصال التقليدية على الصعيد الوطني بشأن طائفة من المواضيع وبشأن إنتاج وتوزيع مواد ترويجية ذات صلة، بما في ذلك توزيع قمصان قصيرة الأكمام (٢٧ ٠٠٠)، ومنشورات (٥٠ ٠٠٠)، وملصقات (٥٠ ١٥٠)، وبطاقات لاصقة (٢٠ ٠٠٠)، وشرائط معصم (٣٢ ٥٠٠)، ولافتات (٣٥)، وتحديد ١٥ لوحة إعلانية (٦ منها عملاقة الحجم و ٩ متوسطة الحجم)

- إقامة ٧ مناسبات للتوعية على الصعيد الوطني مدة كل منها يوم واحد بتواؤم مع تدخلات البعثة (توطيد السلام، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون)، واحتفالات الذكرى التي تقيمها الأمم المتحدة، بما في ذلك اليوم الدولي للسلام، ويوم الأمم المتحدة، واليوم الدولي لحفظه السلام التابعين للأمم المتحدة، واليوم العالمي للاجئين

- إجراء استطلاع واحد للآراء/التصورات على الصعيد الوطني بشأن مهمة حفظ السلام التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والتي بلغ عمرها ١٥ سنة، الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٨

العوامل الخارجية

توفر حكومة ليبيريا موارد كافية لقطاعها الأمني وتحفز تقدما بخصوص عمليات الإصلاح، بما في ذلك ضمان الرقابة المناسبة على الأمن الوطني والقدرة على حماية المدنيين، وتنفيذ التشريعات والأنظمة ذات الصلة؛ وكفالة تخطيط الانتخابات الوطنية والتشريعية على نحو كافٍ وتوفير موارد وافية لها وإجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في موعدها المحدد، مع تحقيق انتقال ديمقراطي سلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨؛ وتوفر آليات لدى المنظمات الإقليمية من أجل تعزيز الاستقرار الإقليمي مع توفر الاستراتيجيات المناسبة والوسائل الكفيلة بتنفيذها؛ واستمرار الدعم المقدم من المانحين للانتخابات، وإصلاح قطاع الأمن وعمليات الإصلاح الأخرى.

الجدول ٢

الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع - أ ع م	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون		
مكتب قائد القوة									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	-	٢	-	-	٢	٤	-	-	٤
النشر المقترح	-								-
الولاية ومرحلة الانسحاب									
حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧	-	٢	-	-	٢	٤	-	-	٤
حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	-	٢	-	-	٢	٤	-	-	٤
حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إتمام مرحلة التصفية									
حتى ١ أيار/مايو ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب مفوض الشرطة									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	-	٢	٨	٣	١	١٤	٤	-	١٨
النشر المقترح	-								-
الولاية ومرحلة الانسحاب									
حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧	-	١	٨	١	٢	١٢	٤	١	١٧
حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	-	١	٨	١	٢	١٢	٤	١	١٧
حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إتمام مرحلة التصفية									
حتى ١ أيار/مايو ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	-	٤	٨	٣	٣	١٨	٤	-	٢٢
النشر المقترح	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الولاية ومرحلة الانسحاب									
حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧	-	٣	٨	١	٤	١٦	٤	١	٢١
حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	-	٣	٨	١	٤	١٦	٤	١	٢١
حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إتمام مرحلة التصفية									
حتى ١ أيار/مايو ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-

مكتب قائد القوة

٦٩ - تتمثل ولاية عنصر القوة، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، في حماية المدنيين من العنف البدني، في حدود قدراتها وداخل مناطق انتشارها، ولا سيما عندما يوجد احتمال بحدوث انتكاسة استراتيجية؛ وفي حماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشأتها ومعداتها؛ وكفالة حرية التنقل لموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وستتولى بعثة الأمم المتحدة، بما يتماشى مع ولايتها، توفير قدرات النقل من خلال وحدة الطيران ومن خلال الدعم الطبي من المستوى الثاني، وتقديم الدعم لنشر قوة الرد السريع، عند الاقتضاء.

٧٠ - وفي سياق قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، يُقترح إلغاء ملاك الموظفين الحالي البالغ أربع وظائف ثابتة (١ مد-٢، و ١ مد-١، و ٢ من فئة الخدمة الميدانية) بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٨.

مكتب مفوض الشرطة

٧١ - تتمثل الولاية الأساسية لعنصر الشرطة، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، في إسداء المشورة لحكومة ليبيريا في تطوير القيادة والإدارة الداخلية والتأهيل المهني وآليات المساءلة للشرطة الوطنية، مع التركيز بوجه خاص على حفظ الأمن في فترة الانتخابات. وذلك يتحقق عن طريق توفير التوجيه وتقديم الدعم للشرطة الوطنية على صعيدي المشورة والرصد.

٧٢ - وفي سياق قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، يُقترح تخفيض ملاك الموظفين الحالي البالغ ١٨ وظيفة ثابتة بمقدار أربع وظائف ثابتة بحلول ٢ تموز/يوليه ٢٠١٧ وزيادته بمقدار وظيفتين ثابتتين ووظيفة مؤقتة (١ ف-٤)، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة) عن طريق إعادة توزيع الوظائف من دائرة دعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية. وستتولى شاغل الوظيفة من فئة الخدمة الميدانية المسؤوليات الإدارية التي يضطلع بها حالياً أحد أفراد شرطة الأمم المتحدة. وستتولى شاغل الوظيفة ذات الرتبة ف-٤ و شاغل وظيفة متطوع الأمم المتحدة النهوض بالإصلاح المؤسسي في القطاع الأمني. وسيعمل هؤلاء المستشارون أيضاً على تعزيز الجهود التي تبذلها البعثة لضمان الأمن خلال فترة الانتخابات. وسيتم إلغاء وظائف المكتب السبع عشرة الثابتة والمؤقتة بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٨.

العنصر ٢: سيادة القانون

٧٣ - عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦) سيركز عنصر البعثة المعني بسيادة القانون على دعم القدرات الوطنية لتعزيز وحماية ورصد حقوق الإنسان وحماية المدنيين ودعم تطوير مقومات القيادة والجدارة المهنية والإدارة الداخلية للشرطة الوطنية، مع التركيز على أمن الانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، سيدعم عنصر سيادة القانون الدور الذي كلف به الممثل

الخاص للأمين العام، بتقديم المساعدة، عن طريق مساعيهِ الحميدة ودعمه السياسي، للجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بإصلاح قطاعي سيادة القانون والأمن وبناء الثقة بين السكان ومؤسسات الدولة.

٧٤ - وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، ستعزز البعثة جهودها لدعم النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان، وستتطلع بأنشطة التوعية والرصد في سياق الانتخابات، وستكشف الجهود الرامية إلى دعم المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وستعزز المصالحة وتقدم المشورة والتوجيه في مجال تطوير قدرات اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، فضلاً عن وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. وستسعى البعثة إلى النهوض بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان ووفاء الحكومة بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالمعاهدات والإجراءات الخاصة وآلية الاستعراض الدوري الشامل. وستواصل البعثة أيضاً التصدي للممارسات التقليدية الضارة من خلال العمل مع الجهات الفاعلة المعنية من الدول ومن غير الدول. وستواصل البعثة الاضطلاع بعنصر أساسي من عناصر عملها في مجال حقوق الإنسان، وهو دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الجهود الرامية إلى كفالة مساءلة مرتكبي هذه الجرائم. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، حماية السكان المدنيين من أخطار تعرضهم للعنف البدني، دون المساس بالمسؤولية الرئيسية للسلطات الليبرية عن أمن وحماية السكان. وستدعم البعثة أيضاً الجهود الرامية إلى إنشاء مكتب لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ليبيا.

٧٥ - ومساهمة منها في تحقيق السلام والاستقرار وسيادة القانون أثناء انتخابات عام ٢٠١٧، ستدعم البعثة الوكالات الليبرية المعنية بإنفاذ القانون في التخطيط لكفالة أمن الانتخابات. وإن كفالة أمن الانتخابات هي مسؤولية وطنية تتقاسمها جميع الوكالات المعنية بإنفاذ القانون في ليبيا، أكثر من كونها مجرد مسؤولية تقع على عاتق الشرطة. وبالنظر إلى أهمية الدور الذي ستؤديهِ دائرة الهجرة الليبرية بالتعاون مع الشرطة الوطنية في مجال أمن الانتخابات، وتكملةً للجهود المبذولة لدعم الاستقرار على الحدود على النحو المبين تفصيلاً في عنصر الأمن والاستقرار والمشاركة السياسية، ستقدم البعثة أيضاً دعماً محدد الأهداف إلى دائرة الهجرة الليبرية.

٧٦ - وسيركز الدعم الذي تقدمه البعثة إلى الشرطة الوطنية، وفقاً للولاية المكلفة بها، على تقديم المشورة بشأن تطوير القدرات في مجالات القيادة، والإدارة الداخلية، والكفاءة المهنية، وآليات المساءلة، وتعزيز الإدارة من الرتب المتوسطة والعليا، بما في ذلك تعزيز دور المرأة؛ والعمل بمبدأ لامركزية خدمات التمكين والقدرات المتعلقة بالقيادة والرقابة والاتصالات؛ وتعزيز قدرات التحقيق والاستخبارات بشأن الجرائم المتخصصة؛ وبناء الشراكات المجتمعية

وزيادة العمل على تعزيز القدرات التنفيذية والتشجيع على تولي زمام الأمور على الصعيد المحلي وترسيخ أواصر العلاقات بين الشرطة والمجتمعات المحلية التي تخدمها.

٧٧ - ودعماً للمساعي الحميدة والعمل السياسي في إطار ولاية الممثل الخاص للأمين العام، سيدعم عنصر سيادة القانون الجهود المبذولة لضمان الاستقرار خلال فترة الانتخابات عن طريق تقديم الدعم الاستشاري إلى السلطة القضائية واللجنة الوطنية للانتخابات بشأن متطلبات تسوية المنازعات. ومن خلال بذل المساعي الحميدة وبالاتناد إلى العلاقة المتينة القائمة بين عنصر البعثة المعني بسيادة القانون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودعماً للأعمال التحضيرية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتولي المسؤولية الرئيسية عن دعم الأمم المتحدة لمبادرات الإصلاح في قطاع العدالة والأمن في ليبيريا، ستواصل البعثة دعم هذه العملية الانتقالية والعمل عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار ترتيبات مركز التنسيق العالمي للمضي قدماً بالبرنامج المشترك للعدالة والأمن. وتشمل الأولويات الحاسمة مواءمة نظم العدالة الرسمية والتقليدية، بما في ذلك معالجة العناصر الضارة، ولكن الحساسة من الناحية السياسية، في نظام العدالة التقليدي وتقديم الدعم الاستشاري بشأن تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية.

٧٨ - وستواصل البعثة أيضاً دعم الجهود الرامية إلى التصدي باستمرار للحوادث التي تعيق التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، من خلال إدماج المنظور الجنساني في جميع الأولويات المحددة.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٢ دعم التقدم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها	١-٢ زيادة العمل مع الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول من أجل دعم تنفيذ ورصد التدابير المتعلقة بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣٠)
١-٢ زيادة الدعم التقني من خلال وضع وثائق ونماذج توجيهية داخلية لتعزيز قدرة اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان على رصد حقوق الإنسان، وتقديم التقارير بشأنها، والقيام بأنشطة فعالة في مجال الدعوة واتخاذ الإجراءات التصحيحية، بما في ذلك بشأن العملية الانتخابية (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠)	١-٢ زيادة الدعم التقني من خلال وضع وثائق ونماذج توجيهية داخلية لتعزيز قدرة اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان على رصد حقوق الإنسان، وتقديم التقارير بشأنها، والقيام بأنشطة فعالة في مجال الدعوة واتخاذ الإجراءات التصحيحية، بما في ذلك بشأن العملية الانتخابية (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠)
١-٢ زيادة في عدد الجهات الفاعلة من الدول والمجتمع المدني التي تتمتع بالمعارف والمهارات اللازمة لإدماج نهج	١-٢ زيادة في عدد الجهات الفاعلة من الدول والمجتمع المدني التي تتمتع بالمعارف والمهارات اللازمة لإدماج نهج

حقوق الإنسان والنهج الجنسانية في القوانين والسياسات
والبرامج ذات الصلة بالعنف الجنسي والجنساني والمساءلة
(٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛
٢٠١٧/٢٠١٨: ٢٧)

النواتج

- ١٢ دورة استشارية مع اللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان لتيسير تنفيذ الخطة وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل ودعم إدراج الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان في القانون المحلي
- ٤ دورات عمل لفائدة المؤسسات الحكومية واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني لدعم طلب الاعتماد الذي قدمته اللجنة وتحسين أدائها في تقديم التقارير بموجب المعاهدات والتعامل مع الإجراءات الخاصة
- ١٠ دورات استشارية لفائدة اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بشأن كفالة الفعالية في رصد الانتخابات الوطنية، والاحتجاز قبل المحاكمة، وأوضاع السجون، وتنفيذ برنامج الاعتراف والصفح "أكواخ بالافا"، والتوصيات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بلجنة تقصي الحقائق والمصالحة، بما في ذلك احتفالات تخليد الذكرى والمصالحة الوطنية، والإبلاغ عنها والدعوة إلى الانتصاف بشأنها وضمان امتثالها لحقوق الإنسان
- ١٠ دورات استشارية وتوجيهية مع الشرطة الوطنية ودائرة الهجرة الليبرية ومكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل والجهاز القضائي والقوات المسلحة الليبرية لتحسين دمج حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية وتعميم مراعاتها في السياسات والعمليات والإجراءات وآليات المساءلة وإذكاء الوعي بمسألة سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان
- ١٨ دورة استشارية لفائدة المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية بشأن المشاركة الفعالة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك المصالحة والدعوة بشأن حقوق المرأة والأقليات وتمكين المجتمع المحلي من تحسين احترام وحماية حقوق الإنسان
- ٤ جلسات مائدة مستديرة مع منظمات المجتمع المدني لمناقشة مسألة تقديم المساعدة في سبيل إنشاء منتدى المجتمع المدني الوطني لحقوق الإنسان بهدف تعزيز أدوارها في تأمين الحماية والرقابة
- ٤ جلسات للتشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين وفريق الأمم المتحدة القطري لدعم فتح مكتب قطري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ليبريا بعد إكمال البعثة انسحابها
- ٦ دورات عمل لفائدة الزعماء التقليديين الوطنيين والمنظمات المجتمعية بشأن تطبيق المعايير العالمية لحقوق الإنسان من خلال السياسات والتدابير الرامية إلى الحد من الممارسات التقليدية الضارة، بما فيها

تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ودعم تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الذي أعدته المفوضية والبعثة بعنوان "تقييم قضايا حقوق الإنسان الناشئة عن الممارسات التقليدية في ليبيريا"^(١) بالتعاون مع وزارة الشؤون الداخلية

- اجتماع رفيع المستوى للجهات الفاعلة في قطاع العدالة الجنائية وغيرها من الشركاء لوضع استراتيجية لمعالجة المسائل المساهمة في ظاهرة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي والجسدي والجرائم ذات الصلة
- ٦ جلسات عمل تقنية مع وحدة جرائم العنف الجنسي والجسدي في وزارة العدل وقسم حماية المرأة والطفل التابع للشرطة الوطنية من أجل تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بمكافحة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي والجسدي داخل نظام العدالة الجنائية
- جلستا عمل مع وزارة العدل واللجنة الليبرية لمكافحة الفساد واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ورابطة المحامين الوطنية الليبرية وممثلي المجتمع المدني لاستعراض وإقرار مشروع سياسة حماية الشهود من أجل دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى الحد من إفلات مرتكبي جرائم العنف الجنسي والجسدي من العقاب
- ٨ دورات عمل مع المؤسسات الحكومية المعنية (الشرطة الوطنية، والقوات المسلحة الليبرية، ودائرة الهجرة الليبرية، ومكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل، واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، بمشاركة الوزارات ذات الصلة على المستوى التقني) بشأن استراتيجيات حماية المدنيين

الإلحاحات المتوقعة	مؤشرات الإلحاح
٢-٢ دعم تنمية القدرات فيما يتعلق بالقيادة والإدارة الداخلية، وآليات المساءلة والكفاءة المهنية داخل الشرطة الوطنية لتعزيز القدرة التشغيلية في مجال دعم إدارة الانتخابات وتهيئة بيئة أمنية مؤاتية	٢-٢-١ زيادة في عدد قادة الشرطة الوطنية في المقاطعات والمناطق الإقليمية وتفويضهم مسؤوليات قيادة العمليات ومراقبتها من أجل دعم إجراء انتخابات آمنة (٢٠١٦/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٢٠)
٢-٢-٢ زيادة في عدد أنشطة المشاركة المجتمعية التي اضطلع بها كبار ضباط الشرطة الوطنية للتخفيف من الحوادث المتصلة بأمن الانتخابات وتعزيز آليات المساءلة (٢٠١٦/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ١٢)	٢-٢-٢ زيادة في عدد قادة الشرطة الوطنية من ذوي المعارف والمهارات في إدارة الحوادث (٢٠١٦/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٥؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٦٠)

(١) متاح على الموقع الشبكي التالي: http://www.ohchr.org/Documents/Countries/LR/Harmful_traditional_practices18Dec.2015.pdf

النواتج

- المشاركة في المساعي الحميدة من خلال عقد ٨ اجتماعات تتعلق بركيزة السلام والأمن وسيادة القانون لخطة العمل من أجل التغيير، وإشراك أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين والجهات المانحة، لتحديد وتنسيق وتيسير الدعم الطويل الأجل للمجالات البالغة الأهمية في مجال إصلاح قطاع العدالة والأمن في ليبيريا
- ٥ دورات استشارية بشأن تنفيذ قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر من أجل دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتسجيل وتعقب الأسلحة والمواد التي تستوردها وتستخدمها قوات الأمن
- عقد منتدى واحد و ٥ اجتماعات متابعة لدعم وزارة العدل والشرطة الوطنية ودائرة الهجرة الليبرية وأمانة مجلس الأمن الوطني في تحقيق تحول فعال في الخدمة المدنية
- ٤ دورات استشارية بشأن إجراء استعراض للنفقات العامة في قطاع العدالة والأمن (يجري الاضطلاع به بالتعاون مع لجنة بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام والبنك الدولي) مع مقدمي الخدمات الأمنية الوطنية الرئيسية والجهات الرقابية الفاعلة، بما فيها وزارة العدل، ووزارة الدفاع الوطني، ووزارة المالية، وأمانة مجلس الأمن الوطني والمجتمع المدني
- رصد جميع الإجراءات القضائية المتعلقة بالمنازعات الانتخابية خلال الفترة الانتخابية (الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية وأي جولة من انتخابات دورة التصفية المحتملة) لإطلاع الممثل الخاص للأمين العام على مجرياتها في إطار مساعيه الحميدة
- ورقة استشارية بشأن مهارات التحقيق والادعاء مع اللجنة الليبرية لمكافحة الفساد وإدارة الادعاء العام في وزارة العدل لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة
- ١٠ جلسات تقنية لتسهيل الانتقال الكامل للبرنامج المشترك للعدالة والأمن إلى فريق الأمم المتحدة القطري وضمان استدامته

العوامل الخارجية

نظرا إلى أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ليبيريا تهيمن على النصف الثاني من عام ٢٠١٧، من المتوقع أن يركز النظراء الوطنيون على إجراء الحملة الانتخابية والأعمال التحضيرية للعملية الانتخابية، مما يعوق مشاركتهم الكاملة في الأعمال اليومية وتنفيذ الأنشطة الجارية. وقد تكون الإرادة السياسية لدى الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية للمضي قدما بمبادرات الإصلاح، فضلا عن التنسيق الفعال فيما بين المؤسسات الحكومية منعدمة أيضا في السنة التي تجرى فيها الانتخابات. وبالمثل، قد يؤثر هذا الأمر في رصد مخصصات كافية في الميزانية للمؤسسات الوطنية. وبالنظر إلى أن قيادة المحاورين الوطنيين الرئيسيين مع عنصر سيادة القانون تتألف إلى حد كبير من أشخاص معينين سياسياً، فينبغي أن تكون البعثة مستعدة للمشاركة فورا مع الإدارة المقبلة في مجالات الإصلاح الحاسمة ودعم المحاورين المنتهية ولايتهم في العملية الانتقالية.

الجدول ٣

الموارد البشرية: العنصر ٢ - سيادة القانون

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون	المجموع
	و أ ع - أ ع م	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي				
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية وسيادة القانون)										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	١	-	٢	-	١	٤	١	-	٥	-
النشر المقترح	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الولاية ومرحلة الانسحاب										
١ تموز/يوليه ٢٠١٧	١	-	٣	١	١	٦	٤	-	١٠	-
١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	١	-	٣	١	١	٦	٤	-	١٠	-
١ نيسان/أبريل ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إتمام مرحلة التصفية										
١ أيار/مايو ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١ حزيران/يونيه ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
دائرة حقوق الإنسان والحماية										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	-	١	٣	١	١	٦	٣	٢	١١	-
النشر المقترح	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الولاية ومرحلة الانسحاب										
١ تموز/يوليه ٢٠١٧	-	١	٣	٢	١	٧	٣	٣	١٣	-
١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	-	١	٣	٢	١	٧	٣	٣	١٣	-
١ نيسان/أبريل ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إتمام مرحلة التصفية										
١ أيار/مايو ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١ حزيران/يونيه ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
دائرة دعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	-	١	٦	٤	١	١٢	٦	٦	٢٤	-
النشر المقترح	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الولاية ومرحلة الانسحاب										
١ تموز/يوليه ٢٠١٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١ نيسان/أبريل ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إتمام مرحلة التصفية										
١ أيار/مايو ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١ حزيران/يونيه ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							الجميع
	أ ع م	مد-١	ف-٤	ف-٣	الخدمة الميدانية	الجميع الفرعي	الموظفون الوطنيون	الجميع
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	١	٢	١١	٥	٣	٢٢	١٠	٤٠
النشر المقترح	—	—	—	—	—	—	—	—
الولاية ومرحلة الانسحاب								
١ تموز/يوليه ٢٠١٧	١	١	٦	٣	٢	١٣	٧	٢٣
١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	١	١	٦	٣	٢	١٣	٧	٢٣
١ نيسان/أبريل ٢٠١٨	—	—	—	—	—	—	—	—
إتمام مرحلة التصفية								
١ أيار/مايو ٢٠١٨	—	—	—	—	—	—	—	—
١ حزيران/يونيه ٢٠١٨	—	—	—	—	—	—	—	—

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية وسيادة القانون)

٧٩ - يوفر مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية وسيادة القانون) التوجيه الاستراتيجي لركيزة سيادة القانون التي تضطلع بمسؤولية تنفيذ الأنشطة المنوطة بالبعثة فيما يتعلق على وجه التحديد باحترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين وإصلاح الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع نائب الممثل الخاص للأمين العام بمهمة العمل على المستوى الاستراتيجي مع الجهات الفاعلة الوطنية، وهو أمر أساسي لضمان الالتزام السياسي اللازم للنهوض بالإصلاحات المؤسسية في قطاع سيادة القانون، تمشيا مع ولاية البعثة المتعلقة بالمساعي الحميدة والعمل السياسي. وعلاوة على ذلك، يتولى نائب الممثل الخاص للأمين العام قيادة التنسيق مع الشركاء الدوليين والتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تحقيق النواتج المتوخاة من ولاية البعثة.

٨٠ - وفي سياق قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، يُقترح إجراء زيادة في ملاك الموظفين الحالي المؤلف من ٥ وظائف ثابتة بمقدار ٤ وظائف ثابتة (هي ٣ وظائف لموظفي الشؤون القضائية (١ ف-٣) وموظفان وطنيان من الفئة الفنية) ومساعد فريق (موظف وطني من فئة الخدمة العامة) من خلال إعادة توزيع وظيفة من دائرة دعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، ووظيفة ثابتة واحدة (كبير موظفي شؤون سيادة القانون (ف-٥) عن طريق إعادة ندب وظيفة من نفس الدائرة. هذا الأمر سيضمن وفاء البعثة بولايتها في إطار المساعي الحميدة والعمل السياسي، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦) المتمثلة بالنهوض بإصلاح المؤسسات في قطاع سيادة القانون. علاوة على ذلك، سيدعم المكتب جهود البعثة الرامية لكفالة الاستقرار خلال فترة الانتخابات عن طريق تقديم المشورة لحل المنازعات الانتخابية وكفالة إنجاز عملية انتقال ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم لقطاع العدالة

بصورة نهائية إلى فريق الأمم المتحدة القطري عن طريق البرنامج المشترك للعدالة والأمن. ويُقترح حل المكتب الذي يتألف من ١٠ وظائف ثابتة بشكل تام بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٨.

دائرة حقوق الإنسان والحماية

٨١ - أسند مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٣ (٢٠١٦) إلى دائرة حقوق الإنسان والحماية مهمة تعزيز وحماية ورصد حقوق الإنسان في ليبيريا، مع إيلاء اهتمام خاص للانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال والنساء، ودعم تعزيز الجهود التي تبذلها حكومة ليبيريا لمكافحة العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك ما تبذله من جهود ترمي إلى مكافحة الإفلات من العقاب على هذه الجرائم. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم الدائرة بتنسيق الجهود فيما يتعلق بولاية البعثة في حماية المدنيين.

٨٢ - وفي سياق قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، ستجري في ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ زيادة وظيفة ثابتة واحدة ووظيفة مؤقتة واحدة في الملاك الحالي للوظائف المؤلف من ١١ وظيفة ثابتة ومؤقتة، وسيتم ذلك بإعادة توزيع الوظائف من المكاتب الميدانية الإقليمية. والقصد من إعادة توزيع وظيفة ثابتة برتبة ف-٣ لموظف لشؤون حقوق الإنسان من المكاتب الميدانية الإقليمية هو ضمان أن تتمكن الدائرة من الوفاء بالتزاماتها على نحو فعال فيما يتعلق بحماية المدنيين فيما يتم تقليص حجم البعثة. والقصد من إعادة توزيع وظيفة مؤقتة لموظف لشؤون حقوق الإنسان من فئة متطوعي الأمم المتحدة هو دعم الحاجة إلى زيادة الرصد الذي سيجري من منروfia، في ضوء المزيد من التخفيضات في المكاتب الميدانية. وبالإضافة إلى ذلك، سيعاد توزيع خمسة أفراد مقدمين من الحكومات من دائرة دعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التي جرى حلها (انظر الفقرة ٨٣ أدناه) إلى دائرة حقوق الإنسان والحماية، لضمان التركيز المستمر على رصد حقوق الإنسان في مرافق الإصلاحات. ويُقترح حل دائرة حقوق الإنسان والحماية التي تتألف من ١٣ وظيفة ثابتة ومؤقتة بشكل تام بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٨.

دائرة دعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

٨٣ - سرّعت دائرة دعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية ونيرة المشاركة مع حكومة ليبيريا في المجالات المكلفة بها والمتمثلة في بناء قدرات قطاعات العدالة والإصلاحات والأمن وتقديم الدعم الاستشاري لها، واضطلعت بفعالية بدور الأمانة للأمم المتحدة في ليبيريا في ما يتعلق بعملية انتقال المسؤوليات الأمنية، وبدور التنسيق على نطاق البعثة ومع فريق الأمم المتحدة القطري والتواصل مع كيانات الحكومة المعنية بالعملية الانتقالية، وكذلك مع المجتمع الدولي، وتقديم الدعم التقني للحكومة، بما في ذلك ما يتعلق برصد التقدم في العملية

الانتقالية. وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦) وبموجب الولاية الجديدة للبعثة التي تركز دعمها لإصلاح قطاع العدالة والأمن على عاتق المساعي الحميدة والعمل السياسي، وتمشيا مع تخفيض قوام البعثة المستمر والتوجيه الداعي إلى توحيد وتبسيط العنصر المدني، تقترح البعثة حل الدائرة اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧.

٨٤ - وكما ذكر أعلاه، وفي سياق قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦) يُقترح حل الدائرة التي يتألف ملاكها من ٢٤ وظيفة ثابتة ومؤقتة، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٧. وسيتم إلغاء ست عشرة وظيفة ثابتة ومؤقتة وإعادة توزيع وظيفتين ثابتتين ووظيفة مؤقتة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة إلى مكتب مفوض الشرطة، وإعادة توزيع أربع وظائف ثابتة إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية وسيادة القانون) وإعادة ندب وظيفة ثابتة واحدة برتبة ف-٥ إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية وسيادة القانون).

العنصر ٣: توطيد السلام

٨٥ - وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، سينصب تركيز بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على دعم المجالات ذات الأولوية اللازمة لتوطيد السلام. وسوف يشمل هذا الدعم توجيه الجهود من خلال المساعي الحميدة التي تبذلها البعثة والدعم السياسي الذي تقدمه من أجل النهوض بالإصلاحات الدستورية والمؤسسية البالغة الأهمية، واللامركزية، والمصالحة الوطنية، والتماسك الاجتماعي. وسيشمل ذلك تكثيف الجهود من أجل دعم اعتماد قانون الحكم المحلي وقانون الحقوق في الأراضي. وسيظل الاهتمام المستمر بمكافحة العنف الجنسي والجنساني وتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن، يشكل عاملا أساسيا في تنفيذ ولاية البعثة.

٨٦ - وتعتبر نزاهة ومصداقية العمليات الانتخابية والانتقال الديمقراطي من العوامل الحاسمة لتحقيق التماسك الاجتماعي والسلام والاستقرار السياسي في ليبيريا. وستقوم البعثة بإسداء المشورة إلى منظمات المجتمع المدني بشأن إدارة أنشطة التثقيف المدني بطريقة فعالة وواسعة النطاق مع الاستمرار أيضا في الدعوة إلى زيادة مشاركة المرأة والشباب والفئات الضعيفة. وسوف تقوم البعثة ببذل مساعيها الحميدة ومشاركتها السياسية من أجل دعم الجهود الرامية إلى بناء ثقة الجمهور في الحكومة ومؤسساتها، وتعزيز المساءلة المؤسسية والشفافية، وتعزيز تقديم الخدمات بشكل منصف ولا مركزي.

٨٧ - وسيؤدي التوكيد في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦) على المصالحة إلى توجيه جهود البعثة نحو معالجة الأسباب الجذرية للتراع خلال فترة الخفض التدريجي. وستركز البعثة على دعم نقل أولويات توطيد السلام إلى فريق الأمم المتحدة القطري وفقا لخطة بناء السلام، التي تهدف إلى إعادة تنشيط المصالحة الوطنية في السنة الأخيرة من ولاية الحكومة الحالية،

ووضع معايير للتعافي الوطني في الأجل الطويل. كما ستركز البعثة على تسريع الإصلاحات المؤسسية اللازمة لمعالجة الدوافع المحتملة لنشوب النزاع في مجال الإصلاح الزراعي عن طريق دعم هيئة الأراضي في ليبيريا، والإجراءات ذات الأولوية في الحكومة المحلية واللامركزية التي حددها الحكومة والشركاء الدوليون. وفي هذا السياق، سيظل تعزيز العلاقات البناءة بين الشركات الحائزة للامتيازات والمجتمعات المحلية يحتل مكانا بارزا.

٨٨ - وسوف تركز استراتيجية البعثة لدعم المصالحة الوطنية على حوارات المصالحة المحلية في عدة مقاطعات والهياكل الوطنية لبناء السلام، مع العمل في الوقت نفسه بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد، يظل تضميد الجراح بعدا هاما من أبعاد المصالحة الوطنية، وستقدم البعثة الدعم للأعمال الجارية التي يضطلع بها سفير السلام في ليبيريا. وسوف تسعى حوارات المقاطعات إلى وضع خرائط طرق محلية للمصالحة تضم جهات فاعلة مجتمعية متعددة من المجتمع المدني وقطاع الأعمال والحكومة، وتهدف إلى إقامة شراكات محلية قوية من أجل بناء السلام. وستناقش نتائج حوارات المصالحة على مستوى المقاطعات في مؤتمر وطني للمصالحة تدعمه البعثة.

٨٩ - ويعد تعزيز العلاقات بين الدولة والمجتمع جزءا أساسيا من بناء التماسك الاجتماعي وكفالة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. وستدعم البعثة الجهود الرامية إلى تعزيز النهج القائمة على المشاركة إزاء عملية اتخاذ القرارات الحكومية، وإسماع أصوات المواطنين في عمليات التغيير والتأكد من أن جميع الليبريين يشعرون بأن شواغلهم بشأن التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي وتوطيد السلام تبلغ مسامع السلطات المركزية والمحلية. وستواصل البعثة دعم الجهود الرامية إلى تمكين مشاركة المواطنين في مساءلة الحكومة عن السياسات والممارسات التي تؤثر على عملية الإصلاح والمصالحة، مع التركيز بشكل خاص على دور منظمات المجتمع المدني.

٩٠ - وسيكون المجتمع المدني شريكا بالغ الأهمية في عملية المصالحة بالنسبة للحكومة والمجتمع الدولي. وستقدم البعثة المساعدة للمجتمع المدني في تبوء مركزه كمدافع عن المصالحة الوطنية والإصلاحات الحيوية اللازمة لتسريع التغيير الاجتماعي - السياسي. وستشمل تلك المساعدة العمل مع شبكات المجتمع المدني الحالية المشاركة في الحوكمة الرشيدة والإصلاح الزراعي وكفالة مشاركة المنظمات التي تمثل الشباب والنساء مشاركة كاملة في العمليات الاستراتيجية لبناء السلام. وفي هذا السياق، ستعمل البعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري للمساعدة على تحويل دور الشباب الضعفاء والجانحين حتى يصبحوا عناصر إيجابية في توطيد السلام.

٩١ - وستعمل البعثة، من أجل مواصلة بناء ثقة السكان في مرحلة توطيد البعثة وتخفيضها التدريجي، من خلال المشاريع السريعة الأثر، على دعم المبادرات الرامية إلى معالجة أوجه

النقص في عملية توطيد السلام والاستقرار في المجتمعات المحلية الضعيفة بشكل خاص، وإلى بناء الثقة في الوجود المعزّز لمؤسسات الدولة في المقاطعات، ولا سيما في ما يتصل بتقديم الخدمات المدنية والأمنية والقضائية لامركزيا، بما في ذلك في المناطق الحدودية.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٣ تهيئة بيئة أفضل لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية تتسم بطابع سلمي وبالشفافية وشمول الجميع في عام ٢٠١٧	١-٣-١ زيادة نسبة الناخبات (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٤٠ في المائة)
١-٣-٢ زيادة عدد المسؤولين المنتخبين من الإنثا (٢٠١٥/٢٠١٦: ١٢؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٢؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٥)	

النواتج

- عقد منتدى واحد لأصحاب المصلحة لتشجيع المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب، على المشاركة الفعالة في انتخابات عام ٢٠١٧، بالتعاون مع لجنة الانتخابات الوطنية، والمجلس الوطني للمجتمع المدني في ليبيريا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة
- تيسير عقد ٦ حلقات عمل عن زيادة مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية، بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية والأطفال والحماية الاجتماعية، ولجنة الانتخابات الوطنية، والمنظمات النسائية غير الحكومية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- عقد منتدين على الصعيد الوطني و ٦ منتديات على صعيد المقاطعات لأصحاب المصلحة لمناقشة الانتقال السلمي للسلطة، بالتعاون مع لجنة الحوكمة، ووزارة الداخلية، ولجنة الانتخابات الوطنية، ووزارة العدل وغيرها من الكيانات الحكومية ذات الصلة، ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-٣ تنفيذ الإصلاحات الإدارية اللازمة لمعالجة الأسباب الكامنة للتراجع	٢-٣-١ زيادة عدد منظمات المجتمع المدني التي تحاط علما بالقوانين والأدوار والمسؤوليات المتعلقة بتقديم الخدمات والمتأنية من عملية تحقيق اللامركزية (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٢٥)
٢-٣-٢ زيادة عدد مراكز خدمة المقاطعات العاملة (٢٠١٥/٢٠١٦: ١؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٥)	

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٣-٢-٣ زيادة عدد أنظمة وسياسات هيئة الأراضي التي تمت صياغتها (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٧)

النواتج

- إجراء تقييم واحد لتنفيذ قانون الحكم المحلي وفرص حصول المواطنين على الخدمات اللامركزية، بالتعاون مع وزارة الداخلية ولجنة الحوكمة ووزارة الصحة ووزارة التعليم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- دعم إنشاء وتشغيل هيئة الأراضي الليبرية، مع التركيز على تصميم السياسات والأنظمة والإجراءات ذات الصلة اللازمة لتنفيذ قانون الحقوق في الأراضي، بالتعاون مع فرقة العمل المؤقتة المعنية بالأراضي، ولجنة الحوكمة، ووزارة الداخلية، وفريق الأمم المتحدة القطري
- عقد منتدى وطني واحد للمسؤولين الحكوميين وقادة المجتمع المدني بشأن الآثار الناجمة عن إنشاء هيئة الأراضي وسن قانون الحقوق في الأراضي، وبث ١٥ برنامجاً تثقيفياً بشأن قانون الحقوق في الأراضي على إذاعة البعثة بالتعاون مع فرقة العمل المؤقتة المعنية بالأراضي وفريق الأمم المتحدة القطري

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٣-٣ زيادة قدرات المؤسسات الوطنية على تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة للجميع والتماسك الاجتماعي ٣-٣-١ معرفة المؤسسات الوطنية والمجتمعات المحلية الحائزة على امتيازات ومنظمات المجتمع المدني بالتهج البديلة لحل المنازعات وتوافر إمكانية لجوئها إلى هذه النهج (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢١؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣٠)

٣-٣-٢ عدد المقاطعات التي تنشر خططاً محلية وتعتمدها من أجل المصالحة ومنع نشوب النزاعات في الأجل الطويل (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٦)

النواتج

- عقد ٥ منتديات متعددة القطاعات للحوار بشأن المصالحة في المقاطعات، ومؤتمر وطني بشأن المصالحة بالتعاون مع مكتب بناء السلام، ومكتب سفير السلام ووزارة الداخلية
- إعداد تقرير التقييم بشأن أداء منتديات أصحاب المصلحة المتعددين في حل المنازعات المتصلة بالامتيازات وتحسين الحيز المتاح لتنمية المجتمعات المحلية، بالتشاور مع هيئة الأراضي، ومكتب بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

- عقد منتدى وطني للشباب والتنمية والسلام بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، ومكتب بناء السلام، وفريق الأمم المتحدة القطري
- تنفيذ ٥٠ مشروعاً سريع الأثر في إطار دعم توطيد السلام، بما في ذلك المصالحة والحوكمة وتقديم الخدمات وسيادة القانون، مع التركيز على المبادرات المراعية للاعتبارات الجنسانية، وتنمية القدرات على الصُّعد المجتمعي والتنظيمي والمؤسسي

العوامل الخارجية

توافر الإرادة السياسية للمضي قدماً بعمليات الإصلاح البالغة الأهمية؛ وتوافر الإرادة السياسية والقدرة المؤسسية على التصدي للفساد وتحسين ممارسات الحكم المتسمة بالشفافية؛ وتوافر قدرة الحكومة على إجراء إصلاحات مؤسسية وتقديم الدعم الفعال إلى الجهات الفاعلة الوطنية من أجل تنفيذها؛ وتوافر الحيز السياسي للمشاركة الشعبية الفعالة في عمليات الإصلاح البالغة الأهمية؛ وسن التشريعات وتنفيذ الإصلاحات البالغة الأهمية؛ والانتقال الديمقراطي والسلمي للسلطة السياسية والإدارية.

الجدول ٤

الموارد البشرية: العنصر ٣ - توطيد السلام

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون	المجموع الفرعي	المجموع
	و أ ع م	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	الاجمموع					
	أ ع م	مد-١	ف-٤	ف-٢							
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد السلام/المنسق المقيم)											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧											
١	—	٢	١	٣	٧	٦	—	١٣			
النشر المقترح											
الولاية ومرحلة الانسحاب											
١	—	١	١	٢	٥	٦	—	١١			
اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧											
١	—	١	١	٢	٥	٦	—	١١			
اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨											
١	—	١	١	٢	٥	٤	—	٩			
اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨											
إنهاء مرحلة التصفية											
—	—	—	—	—	—	—	—	—			
اعتباراً من ١ أيار/مايو ٢٠١٨											
—	—	—	—	—	—	—	—	—			
اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨											
وحدة الاستشارات الجنسانية											
—	—	١	١	—	٢	٢	١	٥			
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧											
النشر المقترح											
الولاية ومرحلة الانسحاب											

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							
	و أ ع م	مد-٢ - ف-٥ - ف-٣	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع	
اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧	—	—	١	١	—	٢	٢	٥
اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	—	—	١	١	—	٢	٢	٥
اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨	—	—	—	—	—	—	—	—
إتمام مرحلة التصفية	—	—	—	—	—	—	—	—
اعتباراً من ١ أيار/مايو ٢٠١٨	—	—	—	—	—	—	—	—
اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨	—	—	—	—	—	—	—	—
دائرة توطيد السلام								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	—	١	٤	٤	١	١٠	٧	٢٠
النشر المقترح	—	—	—	—	—	—	—	—
الولاية ومرحلة الانسحاب	—	—	—	—	—	—	—	—
اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧	—	١	٣	٢	١	٧	٧	١٥
اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	—	١	٣	٢	١	٧	٧	١٤
اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨	—	—	٢	—	١	٣	—	٣
إتمام مرحلة التصفية	—	—	—	—	—	—	—	—
اعتباراً من ١ أيار/مايو ٢٠١٨	—	—	—	—	—	—	—	—
اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨	—	—	—	—	—	—	—	—
فريق الدعم الميداني								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	—	—	١	١	—	٢	—	٤
النشر المقترح	—	—	—	—	—	—	—	—
الولاية ومرحلة الانسحاب	—	—	—	—	—	—	—	—
اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧	—	—	—	١	—	١	—	٣
اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	—	—	—	١	—	١	—	٣
اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨	—	—	—	—	—	—	—	—
إتمام مرحلة التصفية	—	—	—	—	—	—	—	—
اعتباراً من ١ أيار/مايو ٢٠١٨	—	—	—	—	—	—	—	—
اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨	—	—	—	—	—	—	—	—
المكاتب الميدانية الاقليمية								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	—	—	٥	٩	—	١٤	١٩	٥٦
النشر المقترح	—	—	—	—	—	—	—	—
الولاية ومرحلة الانسحاب	—	—	—	—	—	—	—	—
اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧	—	—	٢	٤	—	٦	١٠	٣٧
اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	—	—	٢	٤	—	٦	١٠	٣٧
اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨	—	—	—	—	—	—	—	—

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون								متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع - أ ع م	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون			
إتمام مرحلة التصفية										
اعتباراً من ١ أيار/مايو ٢٠١٨										
اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨										
المجموع										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧										
النشر المقترح										
الولاية ومرحلة الانسحاب										
اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧										
اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨										
اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨										
إتمام مرحلة التصفية										
اعتباراً من ١ أيار/مايو ٢٠١٨										
اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨										

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد السلام/المنسق المقيم)

٩٢ - يقدم مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد السلام/المنسق المقيم) المشورة في مجال السياسات والدعم الاستراتيجي إلى نائب الممثل الخاص للأمين العام فيما يتعلق بمسؤولياته المتصلة بتوطيد السلام والاستقرار في ليبيريا، ولا سيما تقديم الدعم إلى الحكومة في تعزيز الحوكمة والإصلاحات المؤسسية البالغة الأهمية وتنشيط عمليات المصالحة غربي الصعيدين الوطني والمحلي. كما يدعم المكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام فيما يتعلق بمسؤولياته عن الإشراف على تنفيذ ولاية البعثة في مجال الشؤون الجنسانية، وتدابير بناء الثقة، والمشاريع السريعة الأثر والتنسيق بين المكاتب الميدانية الإقليمية. ويكفل المكتب التنسيق بين البعثات والتنسيق الخارجي، بما في ذلك مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين.

٩٣ - وفي سياق قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، أدى تواجد مكتب المنسق المقيم في موقع واحد مع مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام إلى إمكان تبسيط المسؤوليات، وإلغاء وظيفة برتبة ف-٤ ونقل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى قسم الشؤون السياسية، في هذا السياق.

٩٤ - وبحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٨، يُقترح تخفيض ملاك الموظفين البالغ ١١ وظيفة ثابتة ومؤقتة بوظيفة من الفئة الفنية الوطنية ووظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية. وخلال نيسان/أبريل، كما ذكر أعلاه، سيعين نائب الممثل الخاص للأمين العام بوصفه الموظف

المسؤول ورئيس البعثة. واعتباراً من ١ أيار/مايو ٢٠١٨، سيتم إلغاء الوظائف التسع المتبقية، وسيتم حل المكتب.

وحدة الاستشارات الجنسانية

٩٥ - تسدي وحدة الاستشارات الجنسانية المشورة إلى قيادة البعثة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك الاتصال والدعوة مع عناصر البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، من أجل تعزيز المبادرات والإجراءات الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي والجنساني.

٩٦ - وفي سياق قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، يقترح تخفيض ملاك الموظفين الحالي البالغ خمس وظائف ثابتة ومؤقتة بوظيفة واحدة برتبة ف-٣ بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠١٨، وستلغى الوظائف الثابتة والمؤقتة الأربع المتبقية بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٨.

دائرة توطيد السلام

٩٧ - تقدم دائرة توطيد السلام الدعم لدور المساعي الحميدة الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام ونائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد السلام/المنسق المقيم)، على النحو المتوخى في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦). وستواصل دعم توطيد السلام من أجل التركيز على تيسير العمليات التي تحركها العناصر الفاعلة على الصعيد الوطني كالمصالحة الوطنية والإصلاح المؤسسي، ولا سيما تلك المتعلقة بقضايا الأراضي والحكم المحلي ومنع نشوب النزاعات وتعزيز التראה في مجالات الحكم الرئيسية. وستقوم الدائرة أيضاً بتعزيز الاتصال الفعال بين كيانات الحكومة المركزية ذات الصلة والناس في المقاطعات، وكذلك مع المجتمع المدني.

٩٨ - وفي سياق قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، سيعاد تشكيل دائرة توطيد السلام من أجل التركيز على المجالات المواضيعية التي تتماشى مع إطار الميزنة القائمة على النتائج لفترة السنتين ٢٠١٧/٢٠١٨، وهي الحوكمة والمصالحة، مع الإبقاء على القدرات المناسبة من أجل كفالة استمرار التحليل الذي يتسم بالجودة، والمشورة والدعوة والدعم المطلوب بموجب ولاية المساعي الحميدة. وتماشياً مع التخفيض التدريجي للبعثة، يقترح إلغاء ثلاث وظائف (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ ف-٢) ووظيفتين لمتطوعي الأمم المتحدة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٧. وستلغى وظيفة مؤقتة إضافية لمتطوعي الأمم المتحدة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تليها ١١ وظيفة أخرى في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وسيتم إلغاء الوظائف الثلاث المتبقية في ١ أيار/مايو ٢٠١٨.

فريق الدعم الميداني

٩٩ - يتولى فريق الدعم الميداني التنسيق بين المكاتب الميدانية للبعثة لكفالة اتباع نهج متسق في تنفيذ ولاية البعثة والاتصال بشركاء الأمم المتحدة على مستوى المقاطعات. ويدعم الفريق أيضا تنفيذ برنامج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" على مستوى المقاطعات عن طريق مواءمة الكفاءة التشغيلية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد، وتعزيز الإدارة والمساءلة دعما لتنفيذ الولاية. ويدعم الفريق البعثة في رصد تنفيذ الولاية في المقاطعات.

١٠٠ - وكما تواصل البعثة تعزيز عملياتها والنهوض بالتخفيض التدريجي تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، يُقترح إلغاء وظيفة برتبة ف-٤ اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧. وسيتم إلغاء الوظائف الثلاث المتبقية بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٨.

المكاتب الميدانية الإقليمية

١٠١ - مع توحيد مكاتب المقاطعات الخمس عشرة في مكتبين ميدانيين إقليميين وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، تناقصت تأثير البعثة، بينما تم الاحتفاظ بمجال عملها الإجمالي. وستجري إعادة تحديد مجالات مسؤولية كل من فريق الدعم الميداني والمكتبين الميدانيين الإقليميين لكفالة استمرار تنفيذ الولاية في جميع المقاطعات بالنظر إلى انخفاض قدرة البعثة.

١٠٢ - وسوف يستتبع انخفاض عدد المكاتب الميدانية الإقليمية إلغاء ٢٠ وظيفة ثابتة ومؤقتة، بما فيها موظفان لشؤون حقوق الإنسان (١ ف-٣، و ١ من متطوعي الأمم المتحدة)، ستقل إلى دائرة حقوق الإنسان والحماية في ١ تموز/يوليه ٢٠١٧. ولكفالة التنسيق المناسب للعمليات الميدانية ودعم تنفيذ الولاية في مجال مسؤولية فريق الدعم الميداني المتزايدة، يقترح زيادة ملاك الموظفين بثلاثة من متطوعي الأمم المتحدة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٧. ومع زيادة التخفيض التدريجي للبعثة، ستلغى ٣٧ وظيفة ثابتة ومؤقتة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨.

العنصر ٤: الدعم

١٠٣ - ينقسم عنصر الدعم إلى إطارين، يتعلق أولهما بفترة الولاية والانسحاب الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ في حين يتعلق ثانيهما بإتمام فترة التصفية الممتدة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

فترة الولاية والانسحاب (١ تموز/يوليه ٢٠١٧ - ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨)

١٠٤ - سيواصل عنصر الدعم تقديم خدمات تتسم بالكفاءة لجميع الموظفين لتمكينهم من الاضطلاع بولاية البعثة. وسيواصل عنصر الدعم تقديم خدمات النقل، بما في ذلك النقل الجوي والبحري، وصيانة مرافق البعثة ومعداتها. وتشمل خدمات الدعم الأخرى الخدمات

الطبية؛ وتوافر القدرة على الإحلاء في جميع الأوقات، بما في ذلك إلى المستشفيات خارج منطقة البعثة؛ وصيانة المساحات وأماكن العمل لكفالة بيئة عمل مقبولة لجميع أفراد البعثة؛ وتحديد المعسكرات؛ وخدمات النظافة؛ وأعمال التنظيف البيئية؛ وإجراءات التقيد بالمعايير التشغيلية الأمنية الدنيا لأماكن العمل والمعايير التشغيلية الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة؛ وإصلاح وتحديد الأسبجة والهياكل الأمنية الأخرى. وسيتم تعهد الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالبعثة مع التركيز على توفير الربط الإلكتروني السلس في كل الأوقات. وسيواصل فريق السلوك والانضباط العمل على كفالة أن يكون جميع موظفي الأمم المتحدة والسكان المحليين الذين يعيشون بالقرب من منشآت البعثة على علم تام بسياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وسيحقق ذلك من خلال تدريب جميع الأفراد الجدد، وتقديم دورات تجديد المعلومات للموظفين الحاليين، ودورات التوعية للسكان المحليين. وسيواصل الفريق المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أيضاً تدريب موظفي البعثة وتوعيتهم. وستشمل الخدمات الأخرى توفير حصص الإعاشة والوقود والمواد الاستهلاكية والمعدات التي من شأنها تمكين الأفراد من القيام بواجباتهم.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٤ سرعة وفعالية وكفاءة الدعم اللوجستي والتنظيمي والإداري والأمني المقدم إلى البعثة	١-٤-١ النسبة المئوية لساعات الطيران المعتمدة المستخدمة (عدا ساعات الطيران المتصلة بأنشطة البحث والإنقاذ والإحلاء الطبي/إجلاء المصابين) (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٩٠ في المائة)
١-٤-٢ التزامات الميزانية للسنوات السابقة التي تم إلغاؤها كنسبة مئوية من الالتزامات المرحلة من فترات سابقة (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٥ في المائة)	١-٤-٢ التزامات الميزانية للسنوات السابقة التي تم إلغاؤها كنسبة مئوية من الالتزامات المرحلة من فترات سابقة (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٥ في المائة)
١-٤-٣ متوسط النسبة المئوية السنوية للوظائف الدولية المأذون بها الشاغرة (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠ في المائة)	١-٤-٣ متوسط النسبة المئوية السنوية للوظائف الدولية المأذون بها الشاغرة (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠ في المائة)
١-٤-٤ متوسط النسبة المئوية السنوية للوظائف الدولية الشاغرة من الإناث (٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٢ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٤٠ في المائة)	١-٤-٤ متوسط النسبة المئوية السنوية للوظائف الدولية الشاغرة من الإناث (٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٢ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٤٠ في المائة)
١-٤-٥ النتيجة الإجمالية في سجل إدارة الدعم الميداني للنتائج في مجال الإدارة البيئية (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠ في المائة)	١-٤-٥ النتيجة الإجمالية في سجل إدارة الدعم الميداني للنتائج في مجال الإدارة البيئية (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠ في المائة)
١-٤-٦ النسبة المئوية لجميع المشاكل التي تطرأ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي يتم حلها في إطار الأهداف المحددة	١-٤-٦ النسبة المئوية لجميع المشاكل التي تطرأ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي يتم حلها في إطار الأهداف المحددة

للمشاكل ذات الأهمية الكبيرة والمتوسطة والمنخفضة
(٢٠١٥/٢٠١٦: ٨٥ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧ لا ينطبق؛
٢٠١٧/٢٠١٨: ٩٠ في المائة)

٤-١-٧ الامتثال لسياسة إدارة المخاطر والسلامة المهنية الميدانية
(٢٠١٥/٢٠١٦: ٩٨ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧ لا ينطبق؛
٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠ في المائة)

٤-١-٨ متوسط عدد الأيام ابتداء من طلبات التوريد وصولاً إلى
أوامر الشراء، لجميع المشتريات بموجب العقود الإطارية في فترة
الميزانية (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧ لا ينطبق؛
٢٠١٧/٢٠١٨: ٧)

٤-١-٩ الدرجة الكلية بالنسبة للرقم القياسي لإدارة الممتلكات الذي
وضعت إدارة الدعم الميداني، وذلك استناداً إلى ٢٠ مؤشراً من مؤشرات
الأداء الرئيسية التي يقوم عليها ذلك الرقم (٢٠١٥/٢٠١٦: ٦٠٣؛
٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٨٠٠)

٤-١-١٠ النسبة المئوية لأفراد الوحدات المقيمين في مبانٍ للأمم
المتحدة مستوفية للمعايير في ٣٠ حزيران/يونيه، تماشياً مع مذكرة
التفاهم (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧ لا ينطبق؛
٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠ في المائة)

٤-١-١١ امتثال البائعين لمعايير الأمم المتحدة لحصص الإعاشة من
حيث تسليمها وجودها وإدارة مخزونها (٢٠١٥/٢٠١٦: ٩٧ في
المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧ لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠ في المائة)

النواتج

تحسين الخدمات

- تنفيذ خطة العمل البيئي على نطاق البعثة، تماشياً مع الاستراتيجية البيئية لإدارة الدعم الميداني
- دعم تنفيذ استراتيجية ومخطط إدارة سلسلة الإمداد لإدارة الدعم الميداني

خدمات الطيران

- تشغيل وصيانة ٤ طائرات (طائرة واحدة ثابتة الجناحين، و ٣ ذات أجنحة دوارة)

- توفير ما مجموعه ٩٠٠ ساعة طيران مقررة (٢٨٠ من مقدمي الخدمات التجارية و ٦٢٠ من مقدمي خدمات الطيران العسكري) لنقل الركاب والبضائع وتسيير الدوريات والمراقبة والبحث والإنقاذ، والانتخابات الرئاسية، وقوة الرد السريع وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي
- الإشراف على معايير سلامة الطيران لأربع طائرات ومطارين و ٤ مواقع لهبوط الطائرات

خدمات الموظفين المدنيين

- تقديم خدمات الموارد البشرية إلى الموظفين المدنيين المأذون بهم بقوام أقصاه ٧٨٣ فرداً (٢٣٧ من الموظفين الدوليين، و ٤٢١ من الموظفين الوطنيين و ١٢٥ من متطوعي الأمم المتحدة)، بما في ذلك تقديم الدعم لتجهيز المطالبات والاستحقاقات والمزايا، والتوظيف، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية وإدارة أداء الموظفين، تمثيلاً مع السلطة المفوضة
- تقديم دورات تدريبية في البعثة ودعم تقديم تدريب خارج البعثة للموظفين المدنيين
- دعم تجهيز ١ ٤٥٥ طلب سفر داخل منطقة البعثة و ١٢٢ طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض غير التدريب و ٧٤ طلب سفر لأغراض التدريب للموظفين المدنيين

خدمات المرافق والهياكل الأساسية والخدمات الهندسية

- تقديم خدمات الصيانة والتصليح لما مجموعه ١٨ موقعاً تابعاً للبعثة في ٤ أماكن
- تشغيل وصيانة ١٢٢ من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة
- تشغيل وصيانة مرافق الإمداد بالمياه ومعالجتها المملوكة للأمم المتحدة (٢٦ بئراً/حفرة لتجميع المياه و ٢٠ من محطات تنقية ومعالجة المياه)، وتقديم خدمات الدعم لما عدده ٤ مرافق مملوكة للوحدات في ١٨ موقعاً
- تقديم خدمات إدارة النفايات، بما في ذلك جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها في ١٨ موقعاً
- توفير خدمات التنظيف، وصيانة الأرض ومكافحة الآفات

خدمات إدارة الوقود

- إدارة التوريد وتخزين الوقود والزيوت ومواد التشحيم في جميع نقاط التوزيع ومرافق التخزين

خدمات تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية

- تشغيل وصيانة شبكة لتوفير خدمات الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات، بما في ذلك ٨ وحدات طرفية ذات فتحات صغيرة جداً، و ٢٥ من المقاسم الهاتفية، و ١٠٠ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، وكذلك توفير خطط لخدمات الهاتف الساتلية والهواتف المحمولة

- توفير ٩٣٨ قطعة من معدات المستعملين النهائيين، بما في ذلك ١٤٦ حاسوباً مكتيباً و ٦٧٠ حاسوباً محمولاً و ١٥ حاسوباً لوحياً و ٢٧ من أجهزة الاتصال الشخصي و ٨٠ طابعة و ١٥ خادوماً، وتوفير الدعم لها
- توفير مجموعات وتراخيص البرمجيات والنظم المركزية وما يتصل بها من تكنولوجيا المعلومات والخدمات الرقمية لقوام ممول متوسطه ٨٣٧ مستعملاً نشطاً
- دعم وصيانة ١٢ من الشبكات المحلية والشبكات واسعة النطاق في ١٨ موقعاً
- تحليل بيانات جغرافية مكانية تغطي ١٢٣ ٣٧ كيلومتر مربع، وتعهّد الطبقات الطبوغرافية والمواضعية، وإعداد ٧٥٠ خريطة

الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة المرافق الطبية المملوكة للأمم المتحدة (٣ عيادات من المستوى الأول/ومركزين صحيين فرعيين) وتقديم الدعم إلى المرافق الطبية المملوكة للوحدات (٤ عيادات من المستوى الأول ومستشفى من المستوى الثاني)، في ٩ مواقع
- مواصلة ترتيبات الإحلاء الطبي إلى مرافق طبية (من بينها مستشفين من المستوى الرابع) في موقعين خارج منطقة البعثة

خدمات إدارة سلسلة الإمداد

- تقديم الدعم لإجراءات التخطيط والتوريد التي ستتم من أجل اقتناء بضائع وبيع، وفقاً للسلطة المفوضة
- استلام البضائع وإدارتها وتوزيعها لاحقاً داخل منطقة البعثة
- إدارة الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات المالية وغير المالية، والمعدات الواقعة دون عتبة بعينها، وحصرها والإبلاغ عنها تمثيلاً مع السلطة المفوضة

الخدمات المتعلقة بالأفراد النظاميين

- توفير خدمات الإقامة والتناوب والإعادة إلى الوطن لقوة قوامها الأقصى ٧٤٤ فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المأذون بهم (١٥ مستشاراً عسكرياً، و ١٥ مراقباً عسكرياً، و ٤٠٤ من أفراد الوحدات العسكرية المشكلة و ٥٠ فرداً من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٢٦٠ فرداً من أفراد الشرطة المشكلة)
- التفتيش والتحقق والإبلاغ فيما يتعلق بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات والامتثال لشروط الاكتفاء الذاتي لما عدده ٣ وحدات عسكرية واثنين من وحدات الشرطة المشكلة في ٦ مواقع جغرافية

- توريد وتخزين حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه لما متوسطه ٤٠٤ من أفراد القوة العسكرية المشكلة و ٢٦٠ من أفراد الشرطة المشكلة
- دعم عملية تجهيز المطالبات والاستحقاقات لقوات يبلغ متوسط قوامها ٧٤٤ فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة

خدمات إدارة المركبات والنقل البري

- تشغيل وصيانة ٣٣٥ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة (١٩٥ مركبة ركاب خفيفة، و ٦٨ مركبة للأغراض الخاصة، و ٨ سيارات إسعاف ومركبة مدرعة واحدة، بالإضافة إلى ٦٣ من المركبات المتخصصة والمقطورات والملحقات الأخرى)، و ٤ مرافق للورش والإصلاح، فضلاً عن توفير وسائل النقل وخدمات النقل المكوكة

السلوك والانضباط

- تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط موجه إلى جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، من خلال أنشطة الوقاية، بما يشمل التدريب، ورصد التحقيقات والإجراءات التأديبية

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

- التدريب على التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وخدمات الوقاية لجميع الموظفين في جميع مواقع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين
- تشغيل وصيانة خدمات الكشف فيروس نقص المناعة البشرية (المشورة والفحص طوعية وفي سرية) في موقعين ثابتين والتواصل مع ٣ مكاتب إقليمية

الأمن

- تركيب ١٠ كاميرات إضافية من كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة في مبانٍ مختلفة تابعة للبعثة، لتعزيز الأمن، بغية الحد من عمليات نهب وسرقة أصول الأمم المتحدة، وكذلك لتعزيز أمن موظفي البعثة
- توفير الحماية اللصيقة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة وللزوار من المسؤولين الرفيعة المستوى
- إجراء تدريب عملي لموظفي الأمم المتحدة على أعمال التركز والإجلاء/الترحيل
- القيام، كل سنة، بتحديث الخطة الأمنية القطرية وخطة تقييم المخاطر التي يتعرض لها الأمن الإلكتروني

العوامل الخارجية

ستتحقق الأهداف أعلاه إذا استمرت الحالة الأمنية الراهنة في ليبريا ووفر البائعون المواد والبضائع المطلوبة في الوقت المناسب لتنفيذ المشاريع

إتمام فترة التصفية (١ أيار/مايو - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨)

١٠٥ - عقب اختتام فترة الانسحاب في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، سينفذ فريق عنصر الدعم تصفية العملية خلال فترة مدتها شهران. وهناك خطط لإغلاق ١٤ موقعا بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وسيجري إغلاق أماكن العمل الأربعة المتبقية في مونروفيا خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٨. وتنقسم مرحلة التصفية إلى مرحلتين فرعيتين: (أ) تنفيذ خطة التصرف في أصول البعثة؛ (ب) إنجاز أنشطة الإغلاق الإداري المتبقية بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٨ من خلال الأفرقة التي جرى تخفيضها.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-٤-١ نقل الأصول أو التصرف فيها على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة	١-٤-١ التنفيذ الفعال لخطة التصرف في أصول البعثة
١-٤-٢ إغلاق جميع مواقع البعثة عملا بالمتطلبات البيئية للأمم المتحدة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨	١-٤-٢ إنجاز التصفية الإدارية للبعثة بفعالية وكفاءة
١-٤-٢ وضع الصيغة النهائية لجميع الوثائق المتعلقة بمعاملات البعثة وإنشاء ما يلزم من آليات المتابعة	

النواتج

تحسين الخدمات

- تنفيذ تدابير حماية البيئة في جميع المواقع التي أحلتها البعثة، بما في ذلك جمع النفايات الخطرة وغير الخطرة التي تولدها البعثة والتخلص منها بطريقة ملائمة للبيئة وإعادة جميع المواقع إلى حالتها الأصلية

الخدمات المتعلقة بالموظفين المدنيين

- إدارة شؤون فريق للدعم يضم عددا من الموظفين يبلغ ١٢٥ موظفا دوليا و ٢٢٤ موظفا وطنيا و ٤٦ من متطوعي الأمم المتحدة، بما في ذلك إجراءات مغادرة البعثة
- إعادة عدد من الموظفين يبلغ ١٢٥ موظفاً دولياً و ٤٦ من متطوعي الأمم المتحدة إلى أوطانهم

فترة صيانة أماكن العمل وتسليمها

- صيانة ٤ أماكن عمل رئيسية في مونروفيا والإعداد لتسليمها
- تشغيل وصيانة ما تبقى من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة
- توفير خدمات التنظيف، وصيانة الأرض ومكافحة الآفات

- التصرف في ما يقدر بحوالي ٤٣٦ ٧ وحدة من الممتلكات والمنشآت والمعدات يقدر مجموع قيمتها المتبقية بعد خصم الاستهلاك بمبلغ ٢٢,١٥ مليون دولار وفي ٢,٩ مليون وحدة من أصول المخزون تقدر قيمتها بمبلغ ٣٣,٢ مليون دولار، من خلال نقلها إلى بعثات حفظ السلام وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، أو بالبيع التجاري والتخلص منها، أو التبرع بها إلى الحكومات المضيفة والمنظمات غير الحكومية

النقل البري

- تشغيل ١٧١ مركبة من مركبات الأمم المتحدة، بما في ذلك مركبات الأغراض العامة وشاحنات ثقيلة ومتوسطة وحافلات صغيرة وسيارات إسعاف ومركبة مدرعة واحدة مخصصة لدعم فريق الإغلاق الإداري وإجراء صيانة نهائية لها، وإعدادها لجولة ثانية من التصرف فيها من خلال نقلها إلى بعثات الأمم المتحدة الأخرى أو التبرع بها للحكومة المضيفة والمنظمات غير الحكومية قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- دعم وصيانة خادوم واحد و ١٩٥ حاسوباً محمولاً/حاسوباً مكتبياً و ٢٥ طابعة، وشبكتين محليتين لفائدة ٢٠٠ من المستخدمين في موقعين، و شبكتين لاسلكيتين، و ٢٠٠ حساب للبريد الإلكتروني
- صيانة وصلة ساتلية، وإتاحة قابلية الاتصال من خلال مقدم خدمات الإنترنت، وتوفير التطبيقات الرئيسية التي تستخدمها إدارة الدعم الميداني
- تقديم خدمات دعم للعملاء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعدد أقصاه ٣٩٥ مستخدماً فردياً

الشؤون الطبية

- تقديم الدعم في إدارة الشؤون الطبية إلى فريق الإغلاق الإداري التابع للبعثة خلال الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

الأمن

- توفير الخدمات الأمنية على مدار الساعة يوميا طوال أيام الأسبوع في كل مباني البعثة القائمة

العوامل الخارجية

ستتحقق الأهداف أعلاه إذا استمرت الحالة الأمنية الراهنة في ليبيا ووفر البائعون المواد والبضائع المطلوبة في الوقت المناسب لتنفيذ المشاريع

الجدول ٤

الموارد البشرية: العنصر ٤، الدعم

الموظفون المدنيون	موظفون دوليون							متطوعو الموظفون الأمم المتحدة المجموع
	أع م	ع - مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ -	الخدمة الميدانية الفرعية	الموظفون الوطنيون	المجموع	الوطنية	الفرعية	
مكتب مدير دعم البعثة ونائب مدير دعم البعثة								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	-	٢	٢	١	٣	٨	١	١٠
النشر المقترح	-	-	-	-	-	-	-	-
الولاية ومرحلة الانسحاب	-	١	١	-	٣	٥	١	٧
حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧	-	١	١	-	٣	٥	١	٧
حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	-	١	١	-	٣	٥	١	٧
حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨	-	١	١	-	٢	٤	١	٦
إتمام مرحلة التصفية	-	١	١	-	٢	٤	-	٥
حتى ١ أيار/مايو ٢٠١٨	-	١	١	-	١	٣	-	٣
حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨	-	١	١	-	١	٣	-	٣
شعبة دعم البعثة								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	-	٧	١٧	٣٠	٥٤	٨٣	٣٠	١٦٧
النشر المقترح	-	-	-	-	-	-	-	-
الولاية ومرحلة الانسحاب	-	-	٧	١٢	٢٥	٤٤	٦٦	١٣٣
حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧	-	-	٦	١٢	٢٢	٤٠	٥٩	١١٦
حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	-	-	٥	١٠	١٨	٣٣	٤٥	٩٠
حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨	-	-	٥	١٠	١٨	٣٣	٤٥	٩٠
إتمام مرحلة التصفية	-	-	٥	١٠	١٨	٣٣	٣٧	٨٠
حتى ١ أيار/مايو ٢٠١٨	-	-	٣	٩	١٣	٢٥	٦	٥٨
حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨	-	-	٣	٩	١٣	٢٥	٦	٥٨
إدارة سلسلة الإمداد								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	-	٣	٤	١٤	٢١	٥١	١٥	٨٧
النشر المقترح	-	-	-	-	-	-	-	-
الولاية ومرحلة الانسحاب	-	-	٣	٣	١٢	١٨	٣٧	٦٥
حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧	-	-	٣	٣	١١	١٧	٢٥	٥١
حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	-	-	٣	٣	٩	١٤	٢٠	٤٣
حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨	-	-	٣	٢	٩	١٤	٢٠	٤٣
إتمام مرحلة التصفية	-	-	٣	٢	٩	١٤	٢٠	٤٣
حتى ١ أيار/مايو ٢٠١٨	-	-	٣	٢	٥	١٠	٦	١٨
حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨	-	-	٣	٢	٥	١٠	٦	١٨
تقديم الخدمات								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	-	٨	١١	٣١	٥٠	٢٣٨	٦١	٣٤٩

موظفون دوليون									الموظفون المدنيون
أع م	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة المجموع	الموظفون الأمم المتحدة	الوطنيون	متطوعو	المجموع	
أع م	مد-١	ف-٤	ف-٢	الميدانية الفرعي	الوطنيون	الوطنيون	الوطنيون	المجموع	النشر المقترح
النشر المقترح									
الولاية ومرحلة الانسحاب									
حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧	-	٨	٨	٢٦	٤٢	١٥٨	٤٩	٢٤٩	
حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	-	٨	٨	٢٤	٤٠	١٥٤	٤٧	٢٤١	
حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨	-	٧	٦	٢٠	٣٣	١١٠	٢٩	١٧٢	
إتمام مرحلة التصفية									
حتى ١ أيار/مايو ٢٠١٨	-	٧	٤	١٧	٢٨	٩٠	٢٦	١٤٤	
حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨	-	٦	٢	١٢	٢٠	٢٤	١٠	٥٤	
قسم الأمن									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	-	١	٤	٤٧	٥٢	١١٤	-	١٦٦	
النشر المقترح									
الولاية ومرحلة الانسحاب									
حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧	-	١	٣	٤٣	٤٧	٩٨	-	١٤٥	
حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	-	١	٣	٤٣	٤٧	٩٨	-	١٤٥	
حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨	-	١	١	٣٩	٤١	٧٥	-	١١٦	
إتمام مرحلة التصفية									
حتى ١ أيار/مايو ٢٠١٨	-	١	١	٣٩	٤١	٧٥	-	١١٦	
حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨	-	١	١	٢٠	٢٢	٤٨	-	٧٠	
المجموع									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	-	٢	٢١	٣٧	١٢٥	٤٨٧	١٠٧	٧٧٩	
النشر المقترح	-	-	-	-	-	-	-	-	
الولاية ومرحلة الانسحاب									
حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧	-	١	٢٠	٢٦	١٠٩	٣٦٠	٨٣	٥٩٩	
حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	-	١	١٩	٢٦	١٠٣	٣٣٧	٧٤	٥٦٠	
حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨	-	١	١٧	١٩	٨٨	٢٥١	٥١	٤٢٧	
إتمام مرحلة التصفية									
حتى ١ أيار/مايو ٢٠١٨	-	١	١٧	١٧	٨٥	٢٢٢	٤٦	٣٨٨	
حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨	-	١	١٤	١٤	٥١	٨٤	٣٩	٢٠٣	

(أ) تشمل اثنتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة من فئة الخدمة الميدانية أنشئت للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

مكتب مدير دعم البعثة ونائب مدير دعم البعثة

١٠٦ - يتولى مكتب مدير دعم البعثة ونائب مدير دعم البعثة تنسيق وإدارة جميع أنشطة الدعم اللازمة لتنفيذ ولاية البعثة. والمكتب مسؤول عن تأمين الموارد البشرية والمالية الضرورية للبعثة؛ وتخطيط الميزانية واستخدامها؛ توفير الإشراف على تقديم تقارير مالية ممثلة

للمعايير؛ الإشراف على تخطيط القوة العاملة وخدمات التوظيف في البعثة؛ الإشراف على تخطيط خدمات تكنولوجيا الجغرافيا المكانية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتفعيلها؛ الإشراف على تقديم الخدمات وإدارة سلسلة الإمداد وتنفيذ التصفية؛ وتوفير التوجيه الاستراتيجي بشأن المسائل المتصلة بقيادة البعثة.

١٠٧ - وفي سياق قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦) يقترح خفض ملاك الموظفين الحالي البالغ ١٠ وظائف بنسبة وظيفة واحدة برتبة مد-١. وستدمج واجبات نائب مدير دعم البعثة من الرتبة مد-١ ضمن مهام مدير دعم البعثة وغيره من كبار الموظفين الإداريين. وسيلزم زيادة مساءلة رؤساء الأقسام الخاضعين للإشراف المباشر من مكتب مدير دعم البعثة. وستزداد مساءلة رؤساء الدوائر عن المناطق المسؤولين عنها. وسيتم أيضا خفض ملاك موظفي المكتب بمقدار وظيفة من فئة الخدمة الميدانية بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٨. وبحلول ١ أيار/مايو ٢٠١٨ سيزداد تخفيض الملاك الوظيفي بنسبة وظيفة واحدة من فئة الخدمة العامة الوطنية. وبحلول نهاية أيار/مايو ٢٠١٨ ستلغى وظيفة واحدة ثابتة من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة. وستظل الوظائف المتبقية قائمة في البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وهي وظيفة برتبة مد-٢ ووظيفة برتبة ف-٥ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية.

شعبة دعم البعثة

١٠٨ - تشمل شعبة دعم البعثة وحدة سلامة الطيران الإقليمي؛ وحدة المراجعة وإدارة المخاطر والامتثال ومجلس التحقيق؛ وحدة إدارة المعلومات؛ ووحدة الصحة المهنية والسلامة والبيئة ومركز التدريب المتكامل للبعثة ومركز عمليات دعم البعثة؛ والمكاتب الميدانية الإقليمية؛ قسم خدمات الجغرافيا المكانية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية؛ قسم المالية والميزانية وقسم إدارة الموارد البشرية.

١٠٩ - وفي سياق قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦) سيخفض ملاك الموظفين الحالي البالغ ١٦٧ وظيفة بمقدار ٣٤ وظيفة ثابتة ومؤقتة حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧. وبعد التقليل التدريجي، سيظل مستوى الملاك الوظيفي ٥٨ وظيفة ثابتة ومؤقتة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

إدارة سلسلة الإمدادات

١١٠ - تشمل إدارة سلسلة الإمدادات مكتب رئيس إدارة سلسلة الإمدادات، وقسم التخزين المتكامل، وقسم المشتريات، وقسم إدارة الممتلكات.

١١١ - وفي سياق قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦) سيخفض ملاك الموظفين الحالي البالغ ٨٧ وظيفة بمقدار ٢٢ وظيفة ثابتة ومؤقتة حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧. وبعد التقليل التدريجي، سيظل مستوى الملاك الوظيفي ١٨ وظيفة ثابتة ومؤقتة حتى ٣٠ حزيران/يونيه

٢٠١٨. وستشمل الوظائف الأربع المتبقية في البعثة من فئة الخدمة الميدانية حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٨ وظيفتين في قسم إدارة الممتلكات، سيتم نقلهما جغرافياً إلى مركز الخدمات العالمية وستمولان من خلال المساعدة المؤقتة العامة للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨.

تقديم الخدمات

١١٢ - يشمل تقديم الخدمات مكتب رئيس دائرة تقديم الخدمات، وقسم دعم المعيشة، وقسم الطيران، وقسم النقل، وقسم مراقبة الحركة، وقسم الخدمات الطبية، ووحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقسم الهندسي.

١١٣ - وفي سياق قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦) سيخفض ملاك الموظفين الحالي البالغ ٣٤٩ وظيفة بمقدار ١٠٠ وظيفة ثابتة ومؤقتة حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧. وبعد التقليل التدريجي، سيظل مستوى الملاك الوظيفي ٥٤ وظيفة ثابتة ومؤقتة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

قسم الأمن

١١٤ - يقوم قسم الأمن بتوفير الدعم وإسداء المشورة لجميع عناصر البعثة في ما يتعلق بالسلامة والأمن باستثناء الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة، ويتولى حماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتها، وكفالة أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وحرية تنقلهم؛ وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦). ومع التخفيض الكبير للوجود العسكري والشرطي للبعثة في جميع أنحاء البلد، نقلت المسؤوليات الأمنية إلى قسم الأمن. ومن المتوقع أن تزداد حوادث السرقة وغيرها من الحوادث المتصلة بالأمن مع اقتراب موعد إغلاق البعثة.

١١٥ - وفي هذا السياق، يقترح أن يخفض ملاك الموظفين الحالي البالغ ١٦٦ وظيفة إلى ١٤٥ وظيفة حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ وأن يخفض مرة أخرى إلى ١١٦ وظيفة بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨. أما الوظائف السبعون المتبقية حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ فلن يصبح لها وجود في البعثة بحلول نهاية إكمال فترة التصفية.

ثانيا - الموارد المالية

ألف - الإجمالي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفرق		تقديرات التكاليف					الفئة
النسبة المئوية	المبلغ	المجموع /٢٠١٧/ يوني ٢٠١٨	مايو إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨	يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٨	المخصصات /٢٠١٦/ ٢٠١٧	النفقات /٢٠١٥/ ٢٠١٦	
(٧)÷(٥)=(٢)	(٦)-(٥)=(٢)	(٥)=(٣)+(٤)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة							
(٧٦,٦)	(٢ ١٦٣,١)	٦٦١,٥	-	٦٦١,٥	٢ ٨٢٤,٦	٥ ٠٥٦,٦	المراقبون العسكريون
(٥٩,٦)	(٢٣ ٢٩١,٦)	١٥ ٧٥٦,٦	-	١٥ ٧٥٦,٦	٣٩ ٠٤٨,٢	٩٣ ٦٤٩,٨	الوحدات العسكرية
(٧٢,٩)	(٥ ٥٧٤,٢)	٢ ٠٧١,٢	-	٢ ٠٧١,٢	٧ ٦٤٥,٤	١٥ ٦٢٩,٥	شرطة الأمم المتحدة
(٢٧,٩)	(٢ ٩٦٧,٤)	٧ ٦٧٥,٦	-	٧ ٦٧٥,٦	١٠ ٦٤٣,٠	٢٦ ٢٠١,٤	وحدات الشرطة المشكلة
(٥٦,٥)	(٣٣ ٩٩٦,٣)	٢٦ ١٦٤,٩	-	٢٦ ١٦٤,٩	٦٠ ١٦١,٢	١٤ ٠٥٣٧,٤	المجموع الفرعي
الموظفون المدنيون							
(١٨,٤)	(٩ ٧٣٧,٧)	٤٣ ٠٤٨,٨	٣ ٢٤١,٥	٣٩ ٨٠٧,٣	٥٢ ٧٨٦,٥	٧٢ ٠٥٦,٠	الموظفون الدوليون
(١٠,٧)	(١ ١١٦,٩)	٩ ٣٤٠,٠	٧٠٧,١	٨ ٦٣٢,٩	١٠ ٤٥٦,٩	١٩ ٩٥٠,٣	الموظفون الوطنيون
(٢٨,٨)	(٢ ٥٠٥,٦)	٦ ١٩٤,٢	٩٦٥,٧	٥ ٢٢٨,٥	٨ ٦٩٩,٨	١١ ٧٦٩,٩	متطوعو الأمم المتحدة
-	١٨٧,٩	١٨٧,٩	٦٢,٦	١٢٥,٣	-	٣٧٦,١	المساعدة المؤقتة العامة
(٨٤,٤)	(١ ١٣٦,٨)	٢١٠,٩	-	٢١٠,٩	١ ٣٤٧,٧	١ ٥٩٣,١	الأفراد المقدمون من الحكومات
(١٩,٥)	(١٤ ٣٠٩,١)	٥٨ ٩٨١,٨	٤ ٩٧٦,٩	٥٤ ٠٠٤,٩	٧٣ ٢٩٠,٩	١٠ ٥٧٤٥,٤	المجموع الفرعي
التكاليف التشغيلية							
-	-	-	-	-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيين
(٥,٧)	(١١,٩)	١٩٥,٩	-	١٩٥,٩	٢٠٧,٨	٣٧١,٠	الخبراء الاستشاريون
(١٧,٨)	(٢٤١,٥)	١ ١١٨,٥	١٤٥	٩٧٣,٥	١ ٣٦٠,٠	٢ ١٥٢,١	السفر في مهام رسمية
(٢٠,٢)	(٢ ٨٧٥,٠)	١١ ٣٩٠,٨	٢ ٣٧٦,٠	٩ ٠١٤,٨	١٤ ٢٦٥,٨	١٩ ٠٤٨,٧	المرافق والهياكل الأساسية
(٤٣,١)	(١ ١٣٠,٥)	١ ٤٩٢,١	١٠٨,٠	١ ٣٨٤,١	٢ ٦٢٢,٦	٣ ٢٠٣,٨	النقل البري
(٦٤,٣)	(١٠ ٦١١,٩)	٥ ٨٩٠,١	-	٥ ٨٩٠,١	١٦ ٥٠٢,٠	٢٢ ١١١,٢	العمليات الجوية
(١٠٠,٠)	(٢ ٨٨٥,٧)	-	-	-	٢ ٨٨٥,٧	٢ ٧٦٥,٤	النقل البحري
(٨,٨)	(٣٤١,٣)	٣ ٥٢٦,٥	١٩٠,٧	٣ ٣٣٥,٨	٣ ٨٦٧,٨	٤ ٣٧٠,٢	الاتصالات
(١٦,٠)	(٤١١,٤)	٢ ١٦٢,٥	٧٠,٥	٢ ٠٩٢,٠	٢ ٥٧٣,٩	٥ ٢٥٤,٠	تكنولوجيا المعلومات
(٢٨,٠)	(١١٤,١)	٢٩٣,٩	٩٣,٠	٢٠٠,٩	٤٠٨,٠	٧٦٤,١	الخدمات الطبية

الفرق		تقديرات التكاليف				
النسبة المئوية	المبلغ	الولايات المتحدة والانسحاب إتمام التصفية (من ١ تموز/ ٢٠١٧ إلى ٣٠ أيار/ ٢٠١٨)				
		المجموع (٢٠١٨)	مايو إلى ٣٠ يونيو (٢٠١٨)	يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ نيسان/ أبريل (٢٠١٨)	المخصصات (٢٠١٧)	النقطة (٢٠١٥) / (٢٠١٦)
الفئة	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)=(٣)+(٤)	(٦)=(٥)-(٢) (٧)=(٥)÷(٢)
المعدات الخاصة	-	-	-	-	-	-
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٤ ٩٣٢,١	٦ ٩٩٣,٩	٨ ٧٠٣,٧	١٩٠,٥	٨ ٨٩٤,٢	١٩٠,٣
المشاريع السريعة الأثر	١ ٩٩٦,٨	٢ ٠٠٠,٠	٢ ٠٠٠,٠	-	٢ ٠٠٠,٠	-
المجموع الفرعي	٦٦ ٩٦٩,٣	٥٣ ٦٨٧,٥	٣٣ ٧٩٠,٨	٣ ١٧٣,٧	٣٦ ٩٦٤,٥	(١٦ ٧٢٣,٠)
إجمالي الاحتياجات	٣١٣ ٢٥٢,١	١٨٧ ١٣٩,٦	١١٣ ٩٦٠,٦	٨ ١٥٠,٦	١٢٢ ١١١,٢	(٦٥ ٠٢٨,٤)
إيرادات متأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٨ ٩٩٦,٧	٦ ٥٦٢,٨	٤ ٦٣١,٦	٣٨٦,٠	٥ ٠١٧,٦	(١ ٥٤٥,٢)
صافي الاحتياجات	٣٠٤ ٢٥٥,٣	١٨٠ ٥٧٦,٨	١٠٩ ٣٢٩,٠	٧ ٧٦٤,٦	١١٧ ٠٩٣,٦	(٦٣ ٤٨٣,٢)
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	٥٢,٨	٥٢,٨	٥٢,٨	-	٥٢,٨	-
مجموع الاحتياجات	٣١٣ ٣٠٤,٩	١٨٧ ١٩٢,٤	١١٤ ٠١٣,٤	٨ ١٥٠,٦	١٢٢ ١٦٤,٠	(٦٥ ٠٢٨,٤)

باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

١١٦ - ترد فيما يلي القيمة المقدرة للتبرعات غير المدرجة في الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدرة
اتفاق مركز البعثة ^(أ)	١ ٦٥٤,٥
المجموع	١ ٦٥٤,٥

(أ) يشمل قيمة الإيجار التقديرية للمرافق المقدمة من الحكومة والإعفاء من رسوم وضرائب الطيران.

جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

١١٧ - تأخذ تقديرات التكاليف للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في الحسبان مبادرات زيادة الكفاءة التالية:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ	المبادرة
تكنولوجيا المعلومات	١ ١٠٠	تنفيذ نظام أوموجا الموسع، بما في ذلك إلغاء الوظائف التي لم تعد مطلوبة، وخفض الرسوم المصرفية من جراء تبسيط العمليات
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٤٠٠	إبرام عقود جديدة مع مؤسسات مصرفية محلية، مما أدى إلى انخفاض الرسوم المصرفية
المجموع	١ ٥٠٠	

دال - عوامل الشغور

١١٨ - تراعي تقديرات التكاليف للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ عوامل الشغور التالية:

(النسبة المئوية)

الفئة	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	الفعليّة المدرجة في الميزانية المتوقعة
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
المراقبون العسكريون	٣٢,٣	-	-	
الوحدات العسكرية	٣٧,٦	-	-	
شرطة الأمم المتحدة	٤٠,٤	٧,٠	-	
وحدات الشرطة المشكّلة	٣٤,٥	-	-	
الموظفون المدنيون				
موظفون دوليون	١٤,١	١٠,٠	١٠,٠	
موظفون وطنيون				
موظفون وطنيون من الفئة الفنية	١٦,٧	١٥,٠	٥,٠	
موظفون وطنيون من فئة الخدمة العامة الوطنية	٧,٤	٧,٠	٥,٠	
متطوعو الأمم المتحدة				
متطوعو الأمم المتحدة الدوليين	١٢,٧	١٠,٠	٥,٠	
متطوعو الأمم المتحدة الوطنيين	-	٧,٠	-	
الوظائف المؤقتة ^(١)				
موظفون دوليون	-	-	-	
موظفون وطنيون	-	-	-	
أفراد مقدمون من الحكومات	٩,٤	٣,٠	-	
مراقبو الانتخابات المدنيين	-	-	-	

(أ) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

١١٩ - تبين معدلات الشغور المقترحة للفترة ١٨/٢٠١٧ التناقص الطبيعي المتوقع في عدد الموظفين المدنيين وصعوبة الإبقاء على الموظفين أو تعيينهم في سياق إغلاق العملية.

هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

١٢٠ - تستند احتياجات الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ إلى معدلات السداد الموحدة لتكاليف المعدات الرئيسية (في إطار ترتيبات الإيجار الشامل للخدمات) والاكتفاء الذاتي بمبلغ مجموعه ٨٠٠ ٩٤٤ ٥ دولار موزعاً على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المقدر			الفئة
المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	الوحدات العسكرية	
٤٠٢٠٣٠٠	١١١١٨٠٠	٢٩٠٨٥٠٠	المعدات الرئيسية
١٩٢٤٥٠٠	٦٧٨٩٠٠	١٢٤٥٦٠٠	الاكتفاء الذاتي
٥٩٤٤٨٠٠	١٧٩٠٧٠٠	٤١٥٤١٠٠	المجموع
تاريخ آخر استعراض	تاريخ بدء التنفيذ	النسبة المئوية	العوامل السارية على البعثة
ألف - العوامل السارية على منطقة البعثة			
١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦	١ تموز/يوليه ٢٠١٦	١,٨	عامل الظروف البيئية البالغة القسوة
١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦	١ تموز/يوليه ٢٠١٦	١,٣	عامل ظروف التشغيل المكثف
١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦	١ تموز/يوليه ٢٠١٦	٠,٣	عامل العمل العدائي/التخلي القسري
باء - العوامل السارية على البلد الأصلي			
		٦,٢٥-٠,٠٠	عامل النقل الإضافي

واو - التدريب

١٢١ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للتدريب للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المقدر	الفئة
	الخبراء الاستشاريون
٢٩,٤	الخبراء الاستشاريون في مجال التدريب
	السفر في مهام رسمية
١٢٠,٠	السفر في مهام رسمية لأغراض التدريب

المبلغ المقدر	الفئة
	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
١٦٩,٥	رسوم التدريب ولوازمه وخدماته
٣١٨,٩	المجموع

١٢٢ - ويرد فيما يلي عدد المشاركين في التدريب المقرر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، بالمقارنة مع الفترات السابقة:

(عدد المشاركين)

الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
الفعلي للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	المقرر للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	المقترح للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	الفعلي للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	المقرر للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	المقترح للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	الفعلي للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	المقرر للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	المقترح للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	
٣٤٨	٤١٣	٤٠٢	٤٧٦	٥٨٣	٧٠٥	٢٨٦	٢٥٦٧	٨٠٢	التدريب الداخلي
١١٤	٣٢	٢٣	٣١	٣٦	١١	٤	٦	صفر	التدريب الخارجي ^(١)
٤٦٢	٤٤٥	٤٢٥	٥٠٧	٦١٩	٧١٦	٢٩٠	٢٥٧٣	٨٠٢	المجموع

(أ) يشمل التدريب في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، وفي مواقع أخرى خارج منطقة البعثة.

١٢٣ - ويهدف برنامج البعثة التدريبي للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ إلى تعزيز المهارات القيادية والإدارية والتنظيمية لأفراد البعثة. ويهدف البرنامج إلى تعزيز القدرات الموضوعية والتقنية لموظفي البعثة في مجالات مثل الإدارة، والميزانية والشؤون المالية، والنقل الجوي، والاتصالات، والنقل البري، والتنمية، والدعم الانتخابي، وإدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات، والشؤون السياسية والمدنية، والمستريات، والأمن، وإدارة الإمدادات، وإدارة الممتلكات.

زاي - المشاريع السريعة الأثر

١٢٤ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للمشاريع السريعة الأثر للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، بالمقارنة مع الفترات السابقة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (العدد الفعلي)	١ ٩٩٧,٠	٦٠
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (العدد المعتمد)	٢ ٠٠٠,٠	٧٠
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (العدد المقترح)	٢ ٠٠٠,٠	٥٠

١٢٥ - وكجزء من التخفيض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، يجب على البعثة أن تركز جهودها على بناء الثقة في عملية تحقيق السلام والاستقرار من خلال المشاريع الحفازة

الصغيرة المحددة الهدف والقابلة للتوسيع، وأن تزيد من تحفيزها للمجتمعات المحلية على المشاركة في عملية بناء السلام وتحقيق الاستقرار وبناء الثقة، بما يدفع تلك المجتمعات نحو امتلاك زمام الأمور فيما يتعلق بالمشاريع السريعة الأثر. ويُقترح ما مجموعه ٥٠ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في إطار دعم توطيد السلام، بما في ذلك أنشطة المصالحة والحوكمة وتقديم الخدمات وسيادة القانون، مع التركيز على المبادرات المراعية للاعتبارات الجنسانية، وتنمية القدرات على الصعد المجتمعي والتنظيمي والمؤسسي.

١٢٦ - وسترکز المشاريع على زيادة قدرة مجموعات المجتمع المدني والفرص المتاحة أمامها للمشاركة في تدابير بناء الثقة وتوطيد السلام، مع مراعاة التخفيض التدريجي لقوام البعثة؛ وتقديم الخدمات والتدريب في مجالات سيادة القانون وبناء السلام والمصالحة وحقوق الإنسان/الحماية، دعماً لسلطة الدولة أثناء المرحلة الانتقالية للبعثة؛ ودعم الحكومة في تحسين أوجه الكفاءة في تقديم الخدمات الأساسية على الصعيد المحلي من أجل تهيئة بيئة سلمية ومستقرة أثناء المرحلة الانتقالية للبعثة؛ وتعزيز قدرة الفئات الهشة من السكان على الصمود والتماسك الاجتماعي، بالنظر إلى أهميتها البالغة في المرحلة الانتقالية للبعثة. وفي المقابل، ستركز الأنشطة البرنامجية على تيسير انتقال الأنشطة ذات الأولوية من البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وتمشياً مع سياسة إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، سيستمر الحفاظ على المشاريع السريعة الأثر صغيرة في حجمها وسريعة في تنفيذها. وسيكون الهدف منها تهيئة بيئة أفضل لتنفيذ الولاية بشكل فعال.

حاء - الأنشطة البرنامجية

١٢٧ - ترد في ما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد للأنشطة البرنامجية الأخرى للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، بالمقارنة مع الفترات السابقة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المقترح	الوصف
٥٠٠,٠	دعم المشاركة البناءة للشباب المعرضين لأخطار كبيرة أثناء عملية الانتخابات لعام ٢٠١٧ وما بعدها
٥٠٠,٠	دعم أنشطة الحوار بشأن السلام والمصالحة على صعيد المقاطعات
١ ٥٠٠,٠	دعم إنشاء وتشغيل هيئة الأراضي الليبرية
١ ٠٠٠,٠	دعم إصلاح الحوكمة المحلية وتحقيق اللامركزية
٥٠٠,٠	الإدارة المتكاملة للحدود والأمن والاستقرار
٢ ٩٠٥,٠	تعزيز سيادة القانون في ليبيريا: العدالة والأمن للشعب الليبري
٩٥,٠	الاستراتيجية المتعلقة بالجريمة عبر الوطنية لدعم تفعيل هيئة خاصة بمكافحة الجريمة عبر الوطنية
٧ ٠٠٠,٠	المجموع

١٢٨ - يجري حالياً تنفيذ الأنشطة البرنامجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وفقاً لهدف إنجازها بنجاح بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وسيعتمد برنامج الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ على تدابير بناء الثقة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ التي شملت دعم وتطوير الأنشطة الخاصة والمحددة الهدف، التي نُفذت من خلال توفير ونقل الخدمات واللوازم والمعدات إلى الكيانات المنفذة للبرامج. وستظل أنشطة الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ موجهة نحو مجالات العدالة والأمن وإصلاح القطاع الأمني وحقوق الإنسان وتوطيد السلام وتمكين الشباب والمصالحة الوطنية. وقد اقترحت سبعة مشاريع، ترتبط جميعها ارتباطاً مباشراً بالأنشطة التي أُذن بها في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦) وتتواءم مع الميزنة القائمة على النتائج. وسيُتوخى في حافظة المشاريع إدماج منظور جنساني متوازن، سواء في تصميم المشاريع أو في تنفيذها.

١٢٩ - وقد تضمن قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦) تعريفاً عاماً لولاية المساعي الحميدة والدعم السياسي التي يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام، شمل التصدي للأسباب الجذرية للتراع، وتعزيز المصالحة الوطنية والمحلية، بما في ذلك الإصلاح الزراعي، والنهوض بالإصلاحات الدستورية والمؤسسية، ومكافحة العنف الجنسي والجنساني، وبناء الثقة بين المواطنين الليبريين ومؤسسات الدولة. وطلب من البعثة العمل بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري لنقل مهام رصد حقوق الإنسان وسيادة القانون والمصالحة الوطنية وإصلاح القطاع الأمني إلى الحكومة والفريق القطري من أجل كفالة استمرار التقدم في هذه المجالات.

١٣٠ - وقد استجابت البعثة باقتراح سبعة مشاريع للأنشطة البرنامجية ذات الأولوية لدعم وتعزيز تنفيذ المهام التي صدر بها تكليف، بما في ذلك المبادرات التالية ذات الأهمية القصوى فيما يتعلق بالمصالحة وسيادة القانون والإصلاح:

(أ) مشروع لدعم هيئة الأراضي الليبرية سيؤدي دوراً هاماً وبنّاءاً في توطيد السلام من خلال دعم الحياة الآمنة للأراضي، وهو عنصر حاسم بالنسبة لسبل كسب العيش والتماسك الاجتماعي؛ وتقويم أوجه الظلم التاريخية المتمثلة في التهميش والإقصاء، وكفالة إسماع صوت الناس ومشاركتهم على صعيد المجتمع المحلي؛ وتحسين المساواة بين الفئات الاجتماعية المهمشة تقليدياً، كالنساء؛ والحد من احتمالات نشوب نزاع عنيف خلال تحديد الأراضي العرفية. ويُتوخى من المشروع أن يكون الأساس لنظام لامركزي مستدام لإدارة وتنظيم الأراضي، يكفل الحياة الآمنة للأراضي. وهو جزء من التزام طويل الأمد من جانب الأمم المتحدة لتحقيق الإدارة المستدامة للأراضي في ليبيريا، ويعدّ بعداً حاسماً في نقل أولويات توطيد السلام التي تضطلع بها البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري؛

(ب) مشروع لدعم إصلاح الحوكمة المحلية واللامركزية سيتناول الثغرات القائمة التي حددها الحكومة في برنامج دعم اللامركزية في ليبيريا، بغية استكمال جوانب البرنامج

وتسريع وتيرتها أثناء المرحلة الانتقالية، عندما سيتولى فريق الأمم المتحدة القطري الأولويات الحاسمة لتوطيد السلام التي كانت حتى الآن جزءاً من جوهر ولاية البعثة؛

(ج) أنشطة الحوار بشأن المصالحة على صعيد المقاطعات التي ستدعم خارطة الطريق الاستراتيجية التي تنهجها الحكومة من أجل تضميد الجراح وبناء السلام وتحقيق المصالحة على الصعيد الوطني، والتي أطلقتها في عام ٢٠١٢. وستشكل أنشطة الحوار تلك منبراً لبناء توافق في الآراء بالنسبة للإدارات المحلية والأحزاب السياسية والشيوخ التقليديين والمجتمع المدني والمنظمات النسائية والشبابية ومجتمع الأعمال والاتحادات العمالية والمهنية في ست مقاطعات معرضة لخطر النزاع وتعاني من التهميش (وهي سينو ولوفا ونيمبا وماريلاند ونهر سيس وبومي). وقد اختيرت هذه المقاطعات على أساس نتائج عملية مسح النزاعات لعام ٢٠١٦ التي أجرتها وزارة الداخلية بمشورة أسداها مكتب بناء السلام الليبري؛

(د) مشروع خاص بالشباب المعرضين لأخطار كبيرة، يهدف إلى الإشراف البناء لهذه الفئة من الشباب في جهود بناء السلام ومنع مشاركتهم في أعمال العنف المتصلة بالانتخابات في الفترة المؤدية إلى انتخابات عام ٢٠١٧ وأثناءها وبعدها. وسييسر المشروع إيجاد حيز يمكن فيه إسماع صوت الشباب المهمشين وسيتيح للقادة الشباب الأكثر رسوخاً أن يتفاعلوا مع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والقادة الآخرين على أساس منتظم بغية بناء العلاقات والثقة فيما بينهم. وسيعمل البرنامج على تعميق مستوى التعاون بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري ووزارة الشباب والرياضة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ويهدف إلى الاستفادة من الصكوك الإقليمية لإيجاد الفرص للشباب من أجل تعزيز ودعم المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي والأمن والاستقرار والتنمية في ليبيريا.

(هـ) برنامج للإدارة المتكاملة للحدود ولتحقيق الأمن والاستقرار، يركز على معالجة المسائل الأمنية على الحدود، ويتيح عقد شراكات أمنية عبر الحدود والتفاعل مع المجتمعات المحلية على الحدود لتعزيز الأمن وبناء الثقة وتحقيق الاستقرار. ويهدف المشروع إلى تعزيز أمن الحدود من خلال إدماج القدرات المتصلة بالمعدات التقنية والهياكل الأساسية والموارد البشرية. وسيوائم بين العديد من مكونات هيكل إدارة الحدود، بما فيها إطار السياسات العامة، والتنظيم والإدارة، والنظم والإجراءات، والموارد البشرية والتدريب، والهياكل الأساسية والمعدات، والاتصالات والمعلومات؛

(و) مشروع لدعم البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة، المعنون "تعزيز سيادة القانون في ليبيريا: العدالة والأمن للشعب الليبري"، الذي وُضع في عام ٢٠١٦ بالتشاور الوثيق مع السلطة القضائية الليبرية ووزارة العدل وغيرهما من المؤسسات الرئيسية النظرية. ويهدف البرنامج المشترك إلى كفالة جعل انتقال الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجالات الشرطة والعدالة وإصلاح القطاع الأمني وحقوق الإنسان أكثر تنسيقاً

واتساقاً، ويتيح للبعثة والبرنامج الإنمائي العمل معا على تنفيذ الجوانب الرئيسية لولاية البعثة. كما يهدف البرنامج إلى النهوض بمبادرات الإصلاح البالغة الأهمية، بما فيها الحد من الإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي العنف الجنسي والجنساني، وتحسين المساءلة والرقابة، وتحقيق اللامركزية في خدمات العدالة والأمن، وتعزيز العلاقات بين مؤسسات القطاع الأمني والمجتمعات المحلية؛

(ز) مشروع يدعم تفعيل هيئة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، يهدف إلى وضع استراتيجية وطنية بشأن الجريمة عبر الوطنية لدعم تفعيل هيئة عبر وطنية بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. والاستراتيجية مصممة لتعزيز إنفاذ القوانين الوطنية، مع التركيز على تفعيل هيئة عبر وطنية، وتعزيز مؤسسات العدالة للتصدي للتهديدات الناشئة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتنمية القدرات من أجل تحسين الأمن والتعاون على الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي. ويعمل المشروع على إكمال الدعم المقدم من شرطة الأمم المتحدة إلى مبادرة سواحل غرب أفريقيا التي أطلقها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التي أنشئت الوحدة الليبرية المعنية بمكافحة الجريمة عبر الوطنية من خلالها.

ثالثاً - تحليل الفروق^(٢)

١٣١ - ترد في المرفق الأول باء من هذا التقرير المصطلحات الموحدة المستخدمة فيما يتعلق بتحليل الفروق في الموارد في هذا الفرع. والمصطلحات المستخدمة هي نفسها المعتمدة في التقارير السابقة.

الفرق	
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(٢ ١٦٣,١)	(٧٦,٠)
المراقبون العسكريون	

• الولاية: سحب البعثة وتصفيتها

١٣٢ - يتمثل العامل الرئيسي الذي ساهم في الفرق الوارد تحت هذا البند، في السحب الكامل لما مجموعه ١٥ مراقباً عسكرياً بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨، في سياق سحب البعثة وتصفيتها وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦).

(٢) يُعبّر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي لا تقل عن نسبة ٥ في المائة زيادة أو نقصاناً أو عن مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٥٩,٦)	(٢٣ ٢٩١,٦)	الوحدات العسكرية

• الولاية: سحب البعثة وتصفيته

١٣٣ - يتمثل العامل الرئيسي الذي ساهم في الفرق الوارد تحت هذا البند، في السحب الكامل التدريجي لما مجموعه ٤١٩ من أفراد الوحدات العسكرية بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨، في سياق سحب البعثة وتصفيته وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦).

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٧٢,٩)	(٥ ٥٧٤,٢)	شرطة الأمم المتحدة

• الولاية: سحب البعثة وتصفيته

١٣٤ - يتمثل العامل الرئيسي الذي ساهم في الفرق الوارد تحت هذا البند، في السحب الكامل التدريجي لما مجموعه ٥٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨، في سياق سحب البعثة وتصفيته وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦).

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٢٧,٩)	(٢ ٩٦٧,٤)	وحدات الشرطة المشكلة

• الولاية: سحب البعثة وتصفيته

١٣٥ - يتمثل العامل الرئيسي الذي ساهم في الفرق الوارد تحت هذا البند، في السحب الكامل التدريجي لما مجموعه ٢٦٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨، في سياق قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦).

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٨,٤)	(٩ ٧٣٧,٧)	الموظفون الدوليون

• الولاية: سحب البعثة وتصفيته

١٣٦ - يتمثل العامل الرئيسي الذي ساهم في الفرق الوارد تحت هذا البند، في السحب الكامل التدريجي للموظفين الدوليين، وخاصة إلغاء ١١٢ وظيفة بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٨ والوظائف المتبقية الـ ١٢٥ بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في سياق سحب البعثة وتصفيته وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦).

الفرق	
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(١ ١٦,٩)	(١٠,٧)
الموظفون الوطنيون	

• الولاية: سحب البعثة وتصفيته

١٣٧ - يتمثل العامل الرئيسي الذي ساهم في الفرق الوارد تحت هذا البند، في السحب الكامل التدريجي للموظفين الوطنيين، وخاصة إلغاء ١٩٧ وظيفة من الفئة الوطنية بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٨، والوظائف المتبقية الـ ٢٢٤ بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ خلال إكمال عملية تصفية البعثة، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦).

الفرق	
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(٢ ٥٠٥,٦)	(٢٨,٨)
متطوعو الأمم المتحدة	

• الولاية: سحب البعثة وتصفيته

١٣٨ - يتمثل العامل الرئيسي الذي ساهم في الفرق الوارد تحت هذا البند، في السحب الكامل التدريجي لما مجموعه ٧٩ من متطوعي الأمم المتحدة بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٨، وإلغاء الوظائف المتبقية الـ ٤٦ بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ خلال إكمال عملية تصفية البعثة، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦).

الفرق	
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
١٨٧,٩	—
المساعدة المؤقتة العامة	

• الولاية: زيادة عبء العمل بسبب أنشطة التصفية

١٣٩ - يتمثل العامل الرئيسي الذي ساهم في الفرق الوارد تحت هذا البند، في اقتراح إنشاء وظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة من فئة الخدمة الميدانية لدعم برنامج التصرف في أصول البعثة خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨.

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١ ١٣٦,٨)	(٨٤,٤)	الأفراد المقدمون من الحكومات

• الولاية: سحب البعثة وتصفيته

١٤٠ - يتمثل العامل الرئيسي الذي ساهم في الفرق الوارد تحت هذا البند، في السحب الكامل للأفراد المقدمين من الحكومات بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨، في سياق سحب البعثة وتصفيته وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦).

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١١,٩)	(٥,٧)	الخبراء الاستشاريون

• الولاية: سحب البعثة وتصفيته

١٤١ - يتمثل العامل الرئيسي الذي ساهم في الفرق الوارد تحت هذا البند، في انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين في مجال التدريب، نظراً لاستمرار البعثة في استخدام الموارد الداخلية فيما يتعلق ببرامج التعلم والتطوير. ويقابل هذا الانخفاض في الاحتياجات من الموارد جزئياً زيادة في الاحتياجات من الخبراء الاستشاريين خارج مجال التدريب بالنظر إلى تقديم الدعم المتخصص إلى حكومة ليبيريا في مجالي سيادة القانون وتوطيد السلام.

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٢٤١,٥)	(١٧,٨)	السفر في مهام رسمية

• الولاية: سحب البعثة وتصفيته

١٤٢ - يتمثل العامل الرئيسي الذي ساهم في الفرق الوارد تحت هذا البند، في انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالسفر لأغراض التدريب نظراً إلى تركيز البعثة بالأساس على التدريب

الأساسي وغيره من الموارد الإلكترونية والسفر غير المتصل بالتدريب بسبب تقليص أنشطة البعثة وتصفيتهما بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٢ ٨٧٥,٠)	(٢٠,٢)	المرافق والهياكل الأساسية

• الولاية: سحب البعثة وتصفيتهما

١٤٣ - يتمثل العامل الرئيسي الذي ساهم في الفرق الوارد تحت هذا البند، في انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالموارد، في سياق سحب البعثة وتصفيتهما وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، وخاصة فيما يتعلق بعدم اقتناء فئات مختلفة من المعدات أو الخدمات الأمنية نظراً لانخفاض الاحتياجات من استحقاقات الأمن السكاني للأفراد النظاميين واستئجار الأماكن بعد إغلاق المواقع. ويقابل الانخفاض العام في الاحتياجات جزئياً احتياجات إضافية فيما يتعلق بخدمات الصيانة، بما في ذلك خدمات إضافية ترتبط بأعمال التنظيف البيئي للمواد الخطرة لمادة القار وإدارة النفايات، واقتناء مولدات ومعدات كهربائية، شملت شراء جهازين لحرق النفايات يتحملان التشغيل المكثف لأعمال التنظيف البيئي.

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١ ١٣٠,٥)	(٤٣,١)	النقل البري

• الولاية: سحب البعثة وتصفيتهما

١٤٤ - يتمثل العامل الرئيسي الذي ساهم في الفرق الوارد تحت هذا البند، في تخفيض أسطول المركبات المملوكة لكل من الأمم المتحدة والوحدات، وما نجم عن ذلك من انخفاض في الاحتياجات المتصلة بالتأمين على المسؤولية وبقطع الغيار والوقود، في سياق سحب البعثة وتصفيتهما وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦).

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١٠ ٦١١,٩)	(٦٤,٣)	العمليات الجوية

• الولاية: سحب البعثة وتصفيتهما

١٤٥ - يتمثل العامل الرئيسي الذي ساهم في الفرق الوارد تحت هذا البند، في وقف التشغيل التدريجي لأسطول طائرات البعثة، في سياق سحب البعثة وتصفيتها وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦). وتعتزم البعثة تخفيض أسطول طائرتها بثلاث مروحيات عسكرية، ستُسحب بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، تليها الطائرتان الثابتتا الجناحين المتبقيتان بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٠٠)	(٢ ٨٨٥,٧)	النقل البحري

• الولاية: لا توجد احتياجات من النقل البحري

١٤٦ - ليس من المتوقع ظهور أي احتياجات من النقل البحري في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، نظراً لسحب البعثة وتصفيتها وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٨,٨)	(٣٤١,٣)	الاتصالات

• الولاية: سحب البعثة وتصفيتها

١٤٧ - يتمثل العامل الرئيسي الذي ساهم في الفرق الوارد تحت هذا البند، في انخفاض الاحتياجات من الموارد في سياق سحب البعثة وتصفيتها وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، وخاصة فيما يتعلق بانخفاض الاحتياجات للاتصالات وقطع الغيار وعدم اقتناء معدات الإعلام. ويقابل الانخفاض العام في الاحتياجات من الموارد جزئياً احتياجات إضافية لخدمات الإعلام، بما في ذلك إنتاج وبث البرامج الإذاعية للبعثة، وخدمات الإنتاج والاستقصاءات الإذاعية.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٦)	(٤١١,٤)	تكنولوجيا المعلومات

• الولاية: سحب البعثة وتصفيتها

١٤٨ - يتمثل العامل الرئيسي الذي ساهم في الفرق الوارد تحت هذا البند، في انخفاض الاحتياجات من الموارد في سياق سحب البعثة وتصفيته وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، وخاصة انخفاض الاحتياجات المتصلة بخدمات وبرامجيات تكنولوجيا المعلومات، وما نجم عن ذلك من انخفاض في سداد المدفوعات المتصلة بتراخيص البرامجيات ورسوم استئجار البرامجيات.

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١١٤,١)	(٢٨,٠)	الخدمات الطبية

• **الولاية: سحب البعثة وتصفيته**

١٤٩ - يتمثل العامل الرئيسي الذي ساهم في الفرق الوارد تحت هذا البند، في انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالموارد نظراً لسحب الموظفين المدنيين، في سياق سحب البعثة وتصفيته وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦).

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
١ ٩٠٠,٣	٢٧,٢	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

• **الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج**

١٥٠ - يتمثل العامل الرئيسي الذي ساهم في الفرق الوارد تحت هذا البند، في انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالموارد، في سياق سحب البعثة وتصفيته وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، وخاصة انخفاض الاحتياجات المتعلقة برسوم التدريب واللوازم والخدمات نظراً لوجود عدد أقل من المتدربين للاستفادة من برامج البعثة الخاصة بالتعلم والتطوير ولاستخدام المخزون الحالي من لوازم التدريب؛ وانخفاض تكاليف المراجعة الخارجية للحسابات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات؛ وانخفاض الرسوم المصرفية نظراً للتخفيض التدريجي، والجهود المبذولة لتحديد الوفورات، وتغيير المصرف المحلي المستخدم، والفوائد التي تحققت من خلال استخدام نظام أوموجا، وانخفاض المعاملات نظراً لتصفية البعثة؛ وانخفاض تكاليف الشحن وما يتصل بذلك من بنود نظراً للمستوى المنخفض للمقتنيات.

١٥١ - ويقابل الانخفاض العام في الاحتياجات من الموارد الزيادة المقترحة في الاحتياجات من الأنشطة البرنامجية المتعلقة بعمل فريق الأمم المتحدة القطري عملاً بالفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦). وترد المشاريع المقترحة، البالغ مجموع ميزانيتها ٧ ملايين

دولار، في إطار الميزنة القائمة على النتائج في هذا التقرير، وتشمل مشاريع لدعم رصد حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمصالحة الوطنية، وإصلاح القطاع الأمني.

رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

١٥٢ - فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتصل بتمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا:

- (أ) اعتماد مبلغ ٢٠٠ ١١١ ١٢٢ دولار للإنفاق على البعثة لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛
- (ب) أن تقسم المبلغ المذكور في الفقرة (أ) أعلاه كأربعة مقورة.

خامساً - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبته في قراراتها ٢٨٦/٧٠ و ٢٧٨/٧٠، بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية العامة

ألف - الجمعية العامة

المسائل الشاملة

(القرار ٢٨٦/٧٠)

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/الطلب

القرار/الطلب

تشارك البعثة بنشاط في الأعمال التحضيرية للتصفية، والتي تنطوي في المقام الأول على إغلاق المواقع، وبالتالي تخفيض المخزونات والتصرف في الأصول لتسريع عملية التصفية. ويعد الإغلاق النهائي للبعثة وتصفيتها نشاطاً كبيراً سيتطلب إعادة الأفراد النظاميين والمدنيين من غير المشاركين في أنشطة التصفية إلى أوطانهم بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، ووقتاً كافياً لإغلاق ١٨ موقعاً والتصرف في أصول البعثة. وبالتالي، فإن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ تغطي الحد الأدنى من موظفي الدعم المطلوب لإنجاز عملية التصفية في عام ٢٠١٨.

تضم البعثة مستشاراً للشؤون الجنسانية برتبة ف-٤، وهو مسؤول مباشرة أمام نائب الممثل الخاص للأمين العام لتوطيد السلام/المنسق المقيم.

تطلب إلى الأمين العام تحسين نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم، مع إيلاء اهتمام خاص لإمكانية تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية، لا سيما وظائف الخدمة الميدانية، لضمان ملائمة هيكل الموظفين المدنيين لتنفيذ الولاية الحالية للبعثة بفعالية، وتجسيد هذا الهيكل لأفضل الممارسات في مجال التوظيف في جميع البعثات الأخرى (الفقرة ٢٠).

ترحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام من أجل تعميم مراعاة أوجه المنظور الجنساني في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتطلب إلى الأمين العام أن يعمل على أن يكون كبار المستشارين في الشؤون الجنسانية في جميع عمليات الأمم المتحدة

لحفظ السلام مسؤولين مباشرة أمام قيادة البعثة (الفقرة ٢٤).

تسلم البعثة بأهمية استخدام واستبقاء النساء في عمليات حفظ السلام، ولا سيما في المناصب القيادية العليا. وخلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، شغلت النساء ما نسبته ٣٠ في المائة من المناصب القيادية العليا في البعثة، وهو ما يتجاوز الهدف المحدد بنسبة ٢٦ في المائة.

تسلّم بدور المرأة في جميع جوانب قضايا السلام والأمن، وتعرب عن القلق إزاء اختلال التوازن بين الجنسين في تكوين ملاك موظفي عمليات حفظ السلام، ولا سيما في المستويات العليا، وتطلب إلى الأمين العام أن يكشف الجهود الرامية إلى تعيين النساء واستبقائهن في عمليات حفظ السلام، وأن يعين على الخصوص نساء في مناصب القيادة العليا للأمم المتحدة، مع الاحترام الكامل لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وفقاً للمادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار، على وجه الخصوص، للنساء من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وتشجع بقوة الدول الأعضاء، عند الاقتضاء، على تحديد المزيد من المرشحات وتقديم ترشيحاتهن بانتظام لغرض التعيين في وظائف في منظومة الأمم المتحدة (الفقرة ٢٥).

انتقلت البعثة من استخدام الفحم والديزل حيثما أمكن ذلك، مما في ذلك من خلال الربط بالشبكة الوطنية الجديدة للطاقة الكهربائية، من أجل تقليل الاعتماد على المولدات. كما تُستخدم الطاقة الشمسية في بعض المواقع. وقد جرى تخفيض استهلاك الوقود نتيجة لإغلاق المعسكرات وانخفاض ساعات الطيران. ويجري التخلص من النفايات من خلال بيعها للموردين التجاريين وحرقتها، عوضاً عن التخلص منها في مدافن النفايات. ومن أصل المرافق الـ ٣ لمعالجة المياه المستعملة التي كان مقرراً تركيبها في مونروفيا وزويدرو خلال السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧، جرى تركيب اثنتين منها بنجاح ويجري حالياً تشغيلهما (واحدة في قاعدة زويدرو وواحدة في قاعدة ستار في مونروفيا). وكان من المزمع أن تبدأ الأشغال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ لتشييد محطة المعالجة الثالثة في معسكر كلارا، بيد أن ذلك تأجل بعد أن بدأت تظهر في تلك الآونة افتراضات بشأن إمكانية إغلاق المعسكر في أوائل عام ٢٠١٧. وبمجرد أن تأكدت تلك الافتراضات بعد إصدار الولاية النهائية للبعثة في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اختير موقع بديل هدفه العام هو تحقيق الوقف التام لتدفق المياه المستعملة إلى الموقع العام لإدارة المياه المستعملة في مونروفيا.

تطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده للحد من الآثار البيئية العامة لكل بعثة من بعثات حفظ السلام، بما في ذلك عن طريق تنفيذ نظم مراعية للبيئة لإدارة النفايات وتوليد الطاقة، مع الامتثال التام للقواعد والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، سياسات وإجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة وإدارة النفايات (الفقرة ٣١).

إذ تسلم البعثة بالطابع المتقلب لعمليات حفظ السلام، فقد اعتمدت التخطيط للطوارئ لكي تظل متأهبة وجاهزة للاستجابة لأي احتمال بوقوع إصابات جماعية. ويوفر قسم الخدمات الطبية،

تسلم بتزايد متطلبات وتحديات بيئة العمل المتقلبة التي تواجهها عمليات حفظ السلام، وتطلب إلى الأمين العام تعزيز القدرات والمعايير فيما يتعلق بالمعيار ١٠-١-٢ للاستجابة لحالات

القرار/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/الطلب

الإصابة، بما في ذلك بناء القدرات، والتدريب والتثقيف، وتطلب أيضا إلى الأمين العام أن يواصل وضع حلول مبتكرة في هذا الصدد (الفقرة ٣٢).

بالتعاون مع الوحدة العسكرية، مستشفيات من المستوى ٢ وما فوقه، وتجري بانتظام تمارين لإدارة الإصابات الجماعية، وقامت بتدريب الأفراد المدنيين والنظاميين على الإدارة الأساسية للإصابات وتقديم الإسعافات الأولية. وقد صُممت عمليات الإحلاء الطبي بحيث تكون متوافقة مع مفهوم المعيار ١٠-١-٢.

تطلب إلى الأمين العام أن يعزز الإشراف والضوابط الرقابية الداخلية في مجالي المشتريات وإدارة الأصول في جميع بعثات حفظ السلام، بطرق منها مساءلة موظف مسمى في إدارة البعثات عن التحقق من مستويات المخزون قبل القيام بأي عملية شراء من أجل ضمان التقيد بالسياسات المعمول بها في إدارة الأصول، مع مراعاة الاحتياجات الحالية والمقبلة للبعثة وأهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تطبيقا تاما (الفقرة ٤٣).

قلصت البعثة بشكل كبير مما لديها من مخزون في ضوء احتياجاتها المتوقعة في المستقبل. وتتوقع البعثة في ضوء عملية التخفيض التدريجي، أن يكون هناك نشاط محدود لعمليات الشراء.

تطلب إلى الأمين العام أن يستعين على نحو كامل بمكتب المشتريات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، لأغراض المشتريات في الميدان (الفقرة ٤٦).

تتوقع البعثة في ضوء عملية التخفيض التدريجي، أن يكون هناك نشاط محدود لعمليات الشراء. وبالتالي، سوف تكون هناك حاجة محدودة للمساعدة من مكتب المشتريات الإقليمي.

تشير إلى الفقرة ٣٨ من قرارها ٣٠٧/٦٩، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل النظر في التدابير الواجب تنفيذها من أجل تعزيز أمن الأطقم الجوية العاملة بموجب عقود مع الأمم المتحدة، بما في ذلك تأكيد وجود خطوط المسؤولية الملائمة للتعامل مع الجوانب الأمنية ذات الصلة، وأن يقدم معلومات عن ذلك في سياق تقريره الاستعراضي العام المقبل (الفقرة ٤٧).

تعمل البعثة على تنفيذ تدابير تخفيفية وتلتزم التزاما صارما بإجراءات التشغيل الموحدة من أجل دعم وتعزيز أمن أفراد الأطقم الجوية في الميدان على النحو المبين في دليل سلامة الطيران لإدارة عمليات حفظ السلام ومعايير الطيران لعمليات النقل الجوي لأغراض حفظ السلام وللأغراض الإنسانية؛ وفي سياسة إدارة مخاطر الطيران التي تتبعها البعثة وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني؛ وتعليمات قسم النقل الجوي/شعبة الدعم اللوجستي المرسلة بالفاكس؛ وإجراءات التشغيل الموحدة للطيران التي تتبعها البعثة لعام ٢٠١٦ وأفضل ممارسات الأمم المتحدة.

وتشمل التدابير المنفذة الانتهاء بنجاح من تقييمات إدارة مخاطر الطيران/التحديات الأمنية، والمخصصات المرسودة لأمن الطائرات/الأطقم على الأرض وعلى متن الطائرة في الأماكن النائية، والوقت الحقيقي الذي تستغرقه بروتوكولات الاتصالات/الإبلاغ بين الطواقم والعمليات الجوية للبعثة خلال العمليات الفعلية وامتثال الطواقم الجوية للحد الأدنى من المسافة الجوية التي يمكن قطعها انطلاقا من الحدود الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، ليس ثمة رحلات جوية مقررّة لأقاليم معادية معروفة، وثمة استخدام فعال للنظم الإلكترونية للرصد بالسواتل المركبة في

طائرات البعثة.

تطبق البعثة خططاً لاستمرارية تصريف الأعمال واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، يجري تحديثها بانتظام. وأجري آخر تحديث لهذه الخطط في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

تنوّه بالجهود الجارية من أجل التأكد من وجود خطط لاستمرارية تصريف الأعمال واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في جميع بعثات حفظ السلام ضمن إطار زمني محدد، وتطلب إلى الأمين العام مواصلة تنفيذ برامجيات حاسوبية لاكتشاف عمليات اقتحام الشبكات وإدارة الحوادث تشمل جميع البعثات، ومواصلة بذل جهود للتوعية بأمن المعلومات في جميع البعثات والإدارات (الفقرة ٥١).

نقحت البعثة مبادئها التوجيهية في حزيران/يونيه ٢٠١٤، التي تنص على ضرورة تحديد أولويات البعثة في بداية السنة المالية، وهي الأولويات التي توجه التدخلات المتصلة بالمشاريع السريعة الأثر. وتصدر طلبات تقديم العروض بعد فترة قصيرة من اعتماد الجمعية العامة ميزانية البعثة. ويتيح التقديم والاستعراض المبكرين عقد أول اجتماع للجنة استعراض المشاريع في الربع الأول من السنة المالية. وعندما يتطلب الأمر اتخاذ قرارات عاجلة بشأن مشاريع محددة، تُجرى الاستشارات مع أعضاء لجنة استعراض المشاريع بواسطة البريد الإلكتروني، الأمر الذي يقلص المدة اللازمة لاتخاذ القرارات إلى ما بين ٢٤ و ٤٨ ساعة. كما قامت البعثة بتنقيح إجراءات التشغيل الموحدة ونماذج التخطيط والرصد والتقييم ذات الصلة من أجل تبسيط عملية تخطيط المشاريع السريعة الأثر وتنفيذها ورصدها والإبلاغ عنها. وقامت البعثة باستعراض إجراءاتها المتعلقة بالرصد والإبلاغ من أجل تعزيز فعالية رصد خطط عمل المشاريع إزاء الخطوط الزمنية المنصوص عليها، واستعراض تقارير الرصد إزاء النقاط المرجعية للتقدم، من أجل تحديد التقدم المحرز في الوقت المناسب وكفالة إنجاز أي إجراء تصحيحي ضروري لإنجاز المشاريع في الوقت المناسب. وأنشئت قاعدة بيانات لأداء الشركاء المنفذين من أجل كفالة عدم منح العقود إلى متعاقدين لديهم سجل سيء في الأداء والتنفيذ. ومن أجل تعزيز عمليات استعراض الأداء، تُعقد بانتظام مؤتمرات مع الأقسام الراعية للبعثة والشركاء المنفذين لمناقشة التقدم المحرز والتطرق للتحديات القائمة.

تسلم بالدور الهام الذي تؤديه المشاريع السريعة الأثر في دعم تنفيذ ولايات البعثات، وتؤكد ضرورة تنفيذ جميع المشاريع المقررة في الوقت المناسب وبروح من المسؤولية والمساءلة، وتطلب إلى الأمين العام أن يعزز أثر هذه المشاريع مع التصدي في الوقت نفسه للتحديات الأساسية (الفقرة ٥٥).

ستعمل البعثة في سياق التخفيض التدريجي للبعثة، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، وبالتنسيق الوثيق مع شركائها، على تقديم الدعم إلى حكومة ليبيريا خلال الفترة الانتقالية للنهوض بالجهود البالغة الأهمية المبذولة في مجالات الحوكمة السياسية والقضاء والأمن وبناء المؤسسات والقدرات، والتعاون الأمني في

تشدد أيضاً على أهمية التخطيط المسبق والمتجاوب والدقيق لأي عملية انتقال بعثة من البعثات بالتنسيق الكامل مع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ذات الصلة والحكومة المضيفة، لضمان الالتزام بدقة المواعيد والكفاءة والفعالية في نقل الأدوار والمسؤوليات الأساسية عند الاستجابة

القرار/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/الطلب

للتغييرات في الولاية (الفقرة ٥٩).

المنطقة دون الإقليمية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي والجسدي. وستواصل البعثة تعزيز التكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري في تنفيذ ولاية البعثة، وستنفذ أنشطة برنامجية لتوطيد لهذا التعاون. كما ستستخدم البعثة مساعيها الحميدة لتشجيع ودعم إحراز تقدم معجّل وملموح في مجالات الإصلاح المؤسسي، وتسوية النزاعات، والمصالحة، والإدماج والتماسك الاجتماعي، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتحقيق انتقال سلمي للحكومة.

ستقوم البعثة خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، بتعزيز أوجه التكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري من خلال الاضطلاع بأنشطة برنامجية ترمي إلى دعم تنفيذ الولاية. وتم اقتراح أنشطة برنامجية في مجالات إصلاح العدالة والقطاع الأمني، وحقوق الإنسان، وتوطيد السلام، وتمكين الشباب، والمصالحة الوطنية، من أجل تنفيذها بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، من بين كيانات أخرى. ويشمل ذلك مشاريع صُممت لتكون النواة المالية الكفيلة بمحشد الاستثمارات المتعددة المانحين في المبادرات اللازمة لتوطيد السلام بعد مغادرة البعثة. وتعمل البعثة مع الفريق القطري على إنجاز أولويات الولاية مع الهدف العام المتمثل في تحقيق انتقال سلس في العديد من المبادرات لإصلاح مؤسسات العدالة الجنائية الوطنية.

ستُدْرَج الردود الواردة من جميع بعثات حفظ السلام، بما فيها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، فيما يتعلق بالمسائل التي أُثيرت في الفقرات ٧٠ و ٧١ و ٧٦ و ٧٩ إلى ٨٢ من القرار، في تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي.

تسلم بأن إدراج الأموال البرنامجية في ميزانيات البعثات على أساس كل حالة على حدة يرمي إلى دعم تنفيذ المهام التي صدر بها تكليف تنفيذها فعالاً، وتطلب إلى الأمين العام، توجيهاً لأكبر قدر من الشفافية، أن يعرض تكلفة هذه الأنشطة بوضوح واتساق عندما تُدرج في ميزانيات البعثات المقبلة (الفقرة ٦٨).

تشير إلى الموقف الجماعي المتخذ بالإجماع بأن وجود حالة واحدة مثبتة بأدلة من حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين أمر غير مقبول على الإطلاق، وتطلب إلى الأمين العام أن يتأكد من أن جميع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تنفذ سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين فيما يتعلق بجميع الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (الفقرة ٧٠).

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

المسائل الشاملة

(A/70/742 وقرار الجمعية العامة ٢٨٦/٧٠)

القرار/الطلب	الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/الطلب
تلاحظ اللجنة مع الأسف أن الميزانيات المقترحة للبعثات للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ لم تمثل دائماً لشرط مراجعة استمرار الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر، واقتراح استبقائها أو إلغائها (الفقرة ٤٦).	بعد تخفيض عدد الموظفين في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، لم يعد لدى البعثة أي وظائف دولية شاغرة.
في ضوء ضخامة الموارد المخصصة للعمليات الجوية في جميع عمليات حفظ السلام ونتائج مراجعة الحسابات، إلى جانب الملاحظات والتوصيات الإضافية الصادرة عن اللجنة الاستشارية، تكرر اللجنة رأيها بأن هناك فرصة هامة لتحسين كفاءة وفعالية العمليات الجوية عموماً، بما في ذلك إمكانية تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف في الميزانيات المقبلة (الفقرة ١١٦).	تكبدت البعثة أقل مما كان متوقعاً من تكاليف الوقود نظراً لتخفيض ساعات الطيران والتخفيض التدريجي للبعثة خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، مما نجم عنه انخفاض استهلاك البعثة بما مجموعه ٨٠٠ ٠٠٠ لتر من وقود الطائرات النفثة عما كان مقرراً في الميزانية. وبالنسبة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، وتمشياً مع الميزانية المعتمدة لاستمرار البعثة، أعادت البعثة تشكيل الطائرة الثابتة الجناحين من الطراز DHC-7 إلى الطراز B-1900. كما تم تخفيض ساعات الطيران المقررة للمروحية العسكرية من طراز MI-8، مع ما يترتب على ذلك من انخفاض في تقديرات تكاليف الوقود.
تلاحظ اللجنة الاستشارية باستياء أن هذه المعلومات لم تتح للجنة في الوقت الملائم ولم تتح بالشكل المطلوب الذي كان من شأنه تيسير استعراضها بسهولة. ولذا توصي اللجنة بأن يدرج توزيع للاحتياجات من الموارد اللازمة للسفر لجميع عمليات حفظ السلام، يشمل تفاصيل بشأن مقاصد الرحلات وأغراضها وعدد المسافرين ووظائفهم وتقديرات أسعار تذاكر السفر الجوي وغيرها من تكاليف السفر، ضمن المعلومات المقدمة إلى اللجنة قبل نظرها في الميزانيات المقترحة للبعثات (الفقرة ١٥٤).	يستمر تطوير القدرات المتعلقة بالإبلاغ عن السفر من أجل إضافة بيانات عن النفقات المتصلة بالسفر. وفي أواخر عام ٢٠١٦، بدأ العمل بتقرير موحد يتضمن تفاصيل النفقات في نموذج السفر لنظام أوموجا. كما تم في أوائل عام ٢٠١٧، إنجاز تقرير جديد بشأن الامتثال لقاعدة الـ ١٦ يوماً. وفي الوقت الحاضر، وإلى حين إصدار نموذج السفر الخاص بالأفراد العسكريين، لن يغطي الإبلاغ سوى الموظفين الدوليين.

جيم - تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

(A/70/742/Add.11 وقرار الجمعية العامة ٢٧٨/٧٠)

القرار/الطلب	الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/الطلب
ولم يُبْت بعد في سبع مطالبات. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يتم على وجه السرعة تسوية المطالبات المعلقة (الفقرة ٧).	ستبذل البعثة كل جهد ممكن لتسوية المطالبات على وجه السرعة. وحالياً، لا يزال هناك ٤ مطالبات لحالات الوفاة والإعاقة لم يستحق فيها بعد. وحتى ١ آذار/مارس ٢٠١٧، كان هناك مبلغ مستحق

القرار/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/الطلب

بقيمة ٤,٦ مليون دولار يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات.

اقترحت البعثة إلغاء وظيفة نائب مدير دعم البعثة برتبة مد-١ في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

تشمل الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وصفاً تفصيلياً للأنشطة البرنامجية، بما في ذلك الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

حققت البعثة تحسناً كبيراً في استرداد معظم النفايات الخطيرة من مواقعها، وخاصة كجزء من أنشطة إغلاق المعسكرات. وجرى التخلص من النفايات عن طريق بيعها للموردين التجاريين وحرقتها، عوضاً عن التخلص منها في مدافن النفايات. وأسفر ذلك عن الحد من بعثرة القمامة والحد من التخلص من النفايات بطريقة غير قانونية إلى أدنى حد ممكن. بيد أن الصعوبات، التي تتعلق على سبيل المثال بتأخر المتعاقدين في جمع النفايات وتعطل أجهزة حرق النفايات، لا تزال تحول دون التخلص من النفايات في الوقت المناسب، مما يؤدي إلى تراكمها. وتجري حالياً عملية شراء للتعاقد مع أحد الموردين لإدارة التخلص المناسب من المواد السامة والكيميائية، بما في ذلك المواد الكيميائية التي انتهت صلاحيتها، والخراطيش المستعملة، والرماد الناتج من أجهزة حرق النفايات. ويتوقع إبرام العقد بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧. وخلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، سوف تغلق البعثة معسكراتها، وسيطلب تراكم النفايات التخلص الفوري منها لتفادي تلوث التربة ومصادر المياه. وبالتالي، سيتم شراء محارق لكفالة التخلص من النفايات في الوقت المناسب. وتم إعداد أفضل الممارسات الواجب التقيد بها للامتثال للقواعد والأنظمة ذات الصلة بالصحة والسلامة في المجال البيئي كجزء من منظور الحفاظ على المواقع البيئية الطبيعية.

وأدى تنفيذ ممارسات إيجابية، كفصل النفايات، إلى كفالة اتخاذ إجراءات تصحيحية لتنظيف المخزن الذي تستخدمه وحدة التصرف في الممتلكات. وجرى تخفيض الأثر الكلي للبعثة من ٧٧ موقعاً (في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥) إلى ٢٥ موقعاً في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وترى اللجنة الاستشارية أنه في ضوء التخفيض التدريجي المستمر للبعثة والتخفيضات الكبيرة المقترحة في عمليات البعثة وأفرادها، ينبغي إبقاء الاحتياج المستمر إلى وظيفة مدير دعم البعثة برتبة مد-٢ قيد الاستعراض (الفقرة ١٨).

تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأنشطة المقترحة تبين على ما يبدو خدمات الدعم المباشر المقدمة إلى حكومة ليبريا، وترى بالتالي أن من الواجب الإشارة إلى تلك الأنشطة بتلك الصفة في الجزء الموضوعي من الميزانية وربطها على نحو واضح بالإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن الأمين العام سيزود الجمعية العامة بمعلومات عن هذه المسألة في تقارير الأداء ذات الصلة (الفقرة ٢٤).

تلاحظ اللجنة الاستشارية بقلق تراجع امتثال البعثة للسياسة البيئية وسياسة إدارة النفايات القائمتين على النحو الذي أشار إليه مجلس مراجعي الحسابات. وبالإشارة إلى التدابير التي اتخذتها البعثة في مجال التخلص من النفايات، تتوقع اللجنة أن تواصل البعثة بذل الجهود من أجل تقليص البصمة البيئية عموماً، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٣٠٧/٦٩ (الفقرة ٣٠).

المرفق الأول

تعريف

ألف - المصطلحات المتعلقة بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

استُخدمت المصطلحات التالية فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية (انظر الفرع "أولاً" من هذا التقرير):

- **إنشاء وظيفة:** يُقترح إنشاء وظيفة جديدة عندما تدعو الحاجة إلى موارد إضافية، وعندما يتعذر نقل الموارد من مكاتب أخرى، أو عندما لا يتسنى القيام، بطرق أخرى، باستيعاب أنشطة معينة في حدود الموارد المتاحة.
- **إعادة انتداب وظيفة:** يُقترح أن يُسند إلى وظيفة معتمدة قُصد بها أداء مهمة معينة، تنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف ولا علاقة لها بالمهمة الأصلية. وعلى الرغم من أن إعادة انتداب وظيفة قد تنطوي على تغيير في الموقع أو المكتب، فإنها لا تغير فئة الوظيفة أو رتبته.
- **نقل وظيفة:** يُقترح نقل وظيفة معتمدة لأداء مهام مماثلة أو ذات صلة في مكتب آخر.
- **إعادة تصنيف وظيفة:** يُقترح إعادة تصنيف وظيفة معتمدة (برفع رتبته أو تخفيضها) عندما تتغير واجبات الوظيفة ومسؤولياتها تغيراً جوهرياً.
- **إلغاء وظيفة:** يُقترح إلغاء وظيفة معتمدة إذا لم تعد لازمة لتنفيذ الأنشطة التي اعتمدت من أجلها أو لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف داخل البعثة.
- **تحويل وظيفة:** فيما يلي ثلاثة خيارات محتملة لتحويل الوظائف:
 - تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة: يُقترح تحويل وظائف مؤقتة معتمدة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة إذا كانت المهام التي تؤدي ذات طابع مستمر؛
 - تحويل مهام متعاقدين فرادى أو أفراد يعملون بموجب عقود شراء إلى وظائف لموظفين وطنيين: مع مراعاة الطابع المستمر لمهام معينة، وبما يتماشى مع الفقرة ١١ من الجزء الثامن من قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩، يُقترح تحويل مهام متعاقدين فرادى أو أفراد يعملون بموجب عقود شراء إلى وظائف لموظفين وطنيين؛
 - تحويل وظائف موظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين: يُقترح تحويل وظائف معتمدة لموظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين.

باء - المصطلحات المتصلة بتحليل الفروق

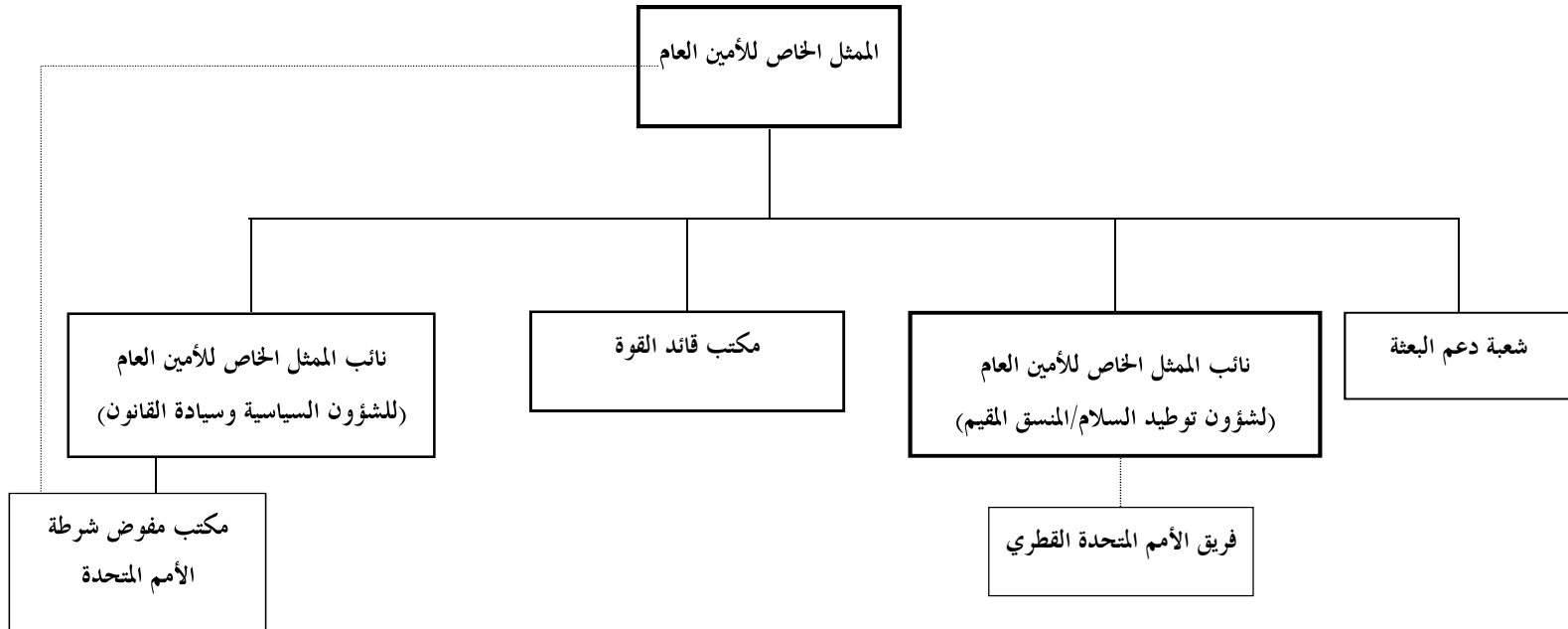
يبيّن الفرع "ثالثاً" من هذا التقرير العامل الأكثر إسهاماً في حدوث كل فرق من الفروق في الموارد وفقاً لخيارات قياسية محددة تدرج في الفئات القياسية الأربع التالية:

- **الولاية:** الفروق الناتجة عن تغيرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغيرات في الإنجازات المتوقعة حسب ما تملّيه الولاية.
- **العوامل الخارجية:** الفروق الناجمة عن أطراف أو ظروف خارجة عن الأمم المتحدة.
- **معايير التكاليف:** الفروق المترتبة على أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها.
- **الإدارة:** الفروق الناجمة عن إجراءات تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (مثل إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة نواتج معيّنة) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل اتخاذ تدابير لتقليص عدد الأفراد أو المدخلات في العمليات مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى النواتج نفسه)، و/أو الفروق الناجمة عن مسائل تتصل بالأداء (مثل وضع تقدير أقل من المطلوب لتكاليف أو حجم ما يلزم من مدخلات لتحقيق مستوى معيّن من النواتج، أو التأخر في استقدام الموظفين).

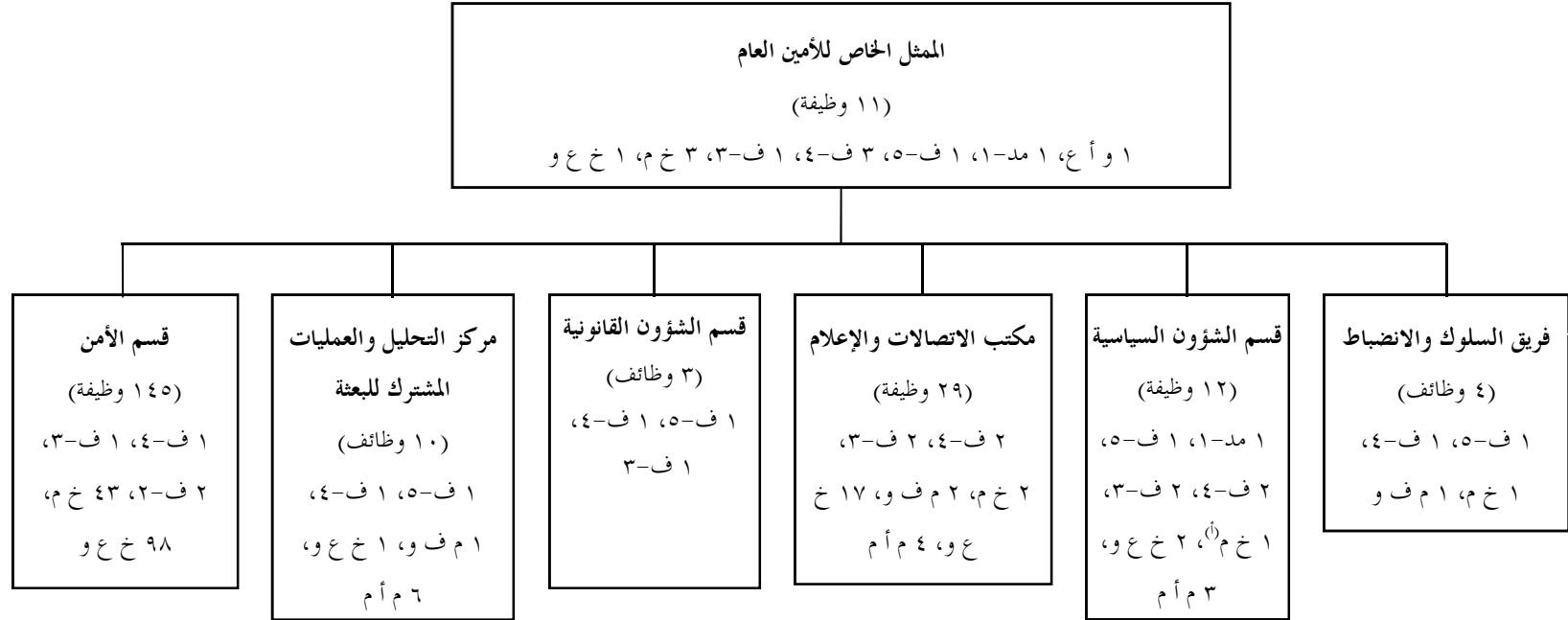
المرفق الثاني

المخططات التنظيمية (حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧)

ألف - بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

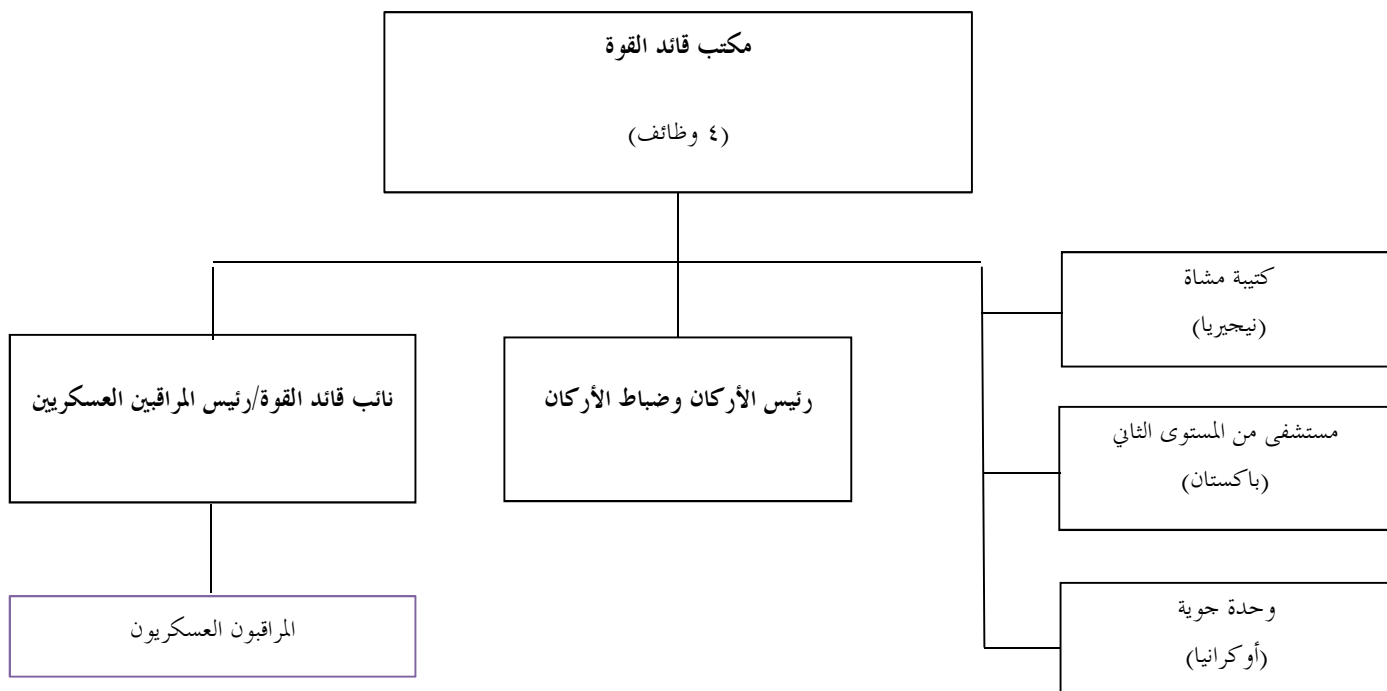


باء - مكتب الممثل الخاص للأمين العام

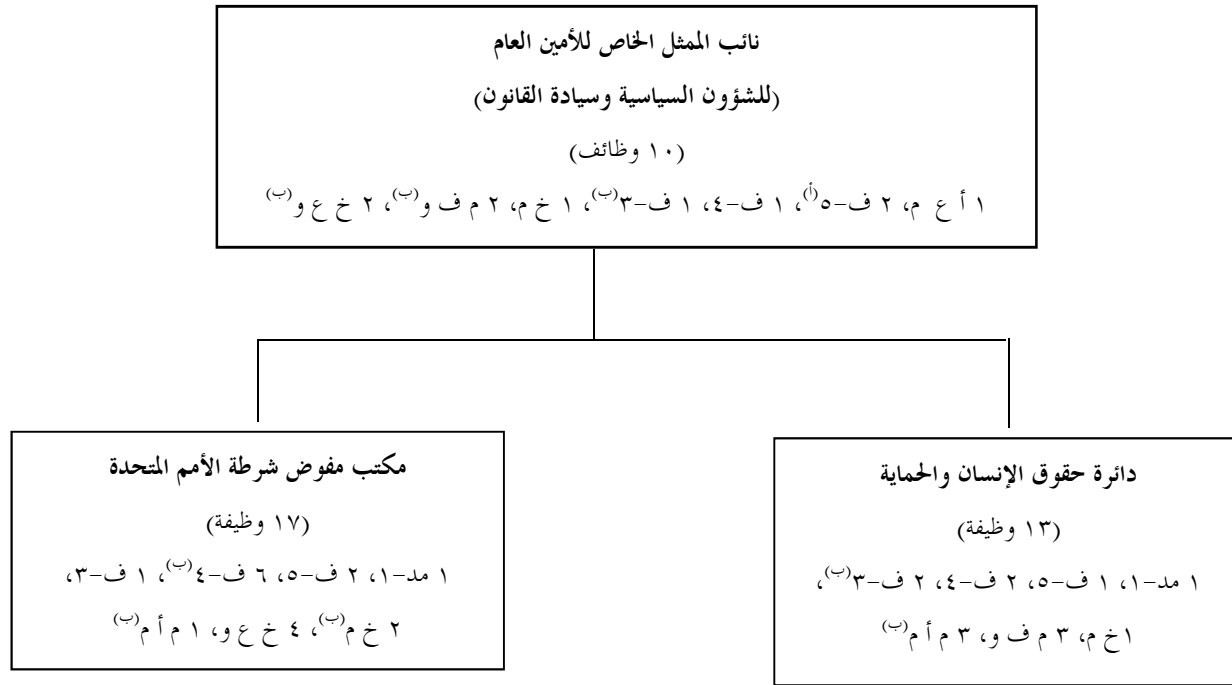


المختصرات: و أ ع: وكيل أمين عام؛ خ م: الخدمة الميدانية؛ م ف و: موظف في وطني؛ خ ع و: الخدمات العامة الوطنية، م أ م: متطوعو الأمم المتحدة.
(أ) وظائف أعيد نقلها.

جيم - العمليات العسكرية

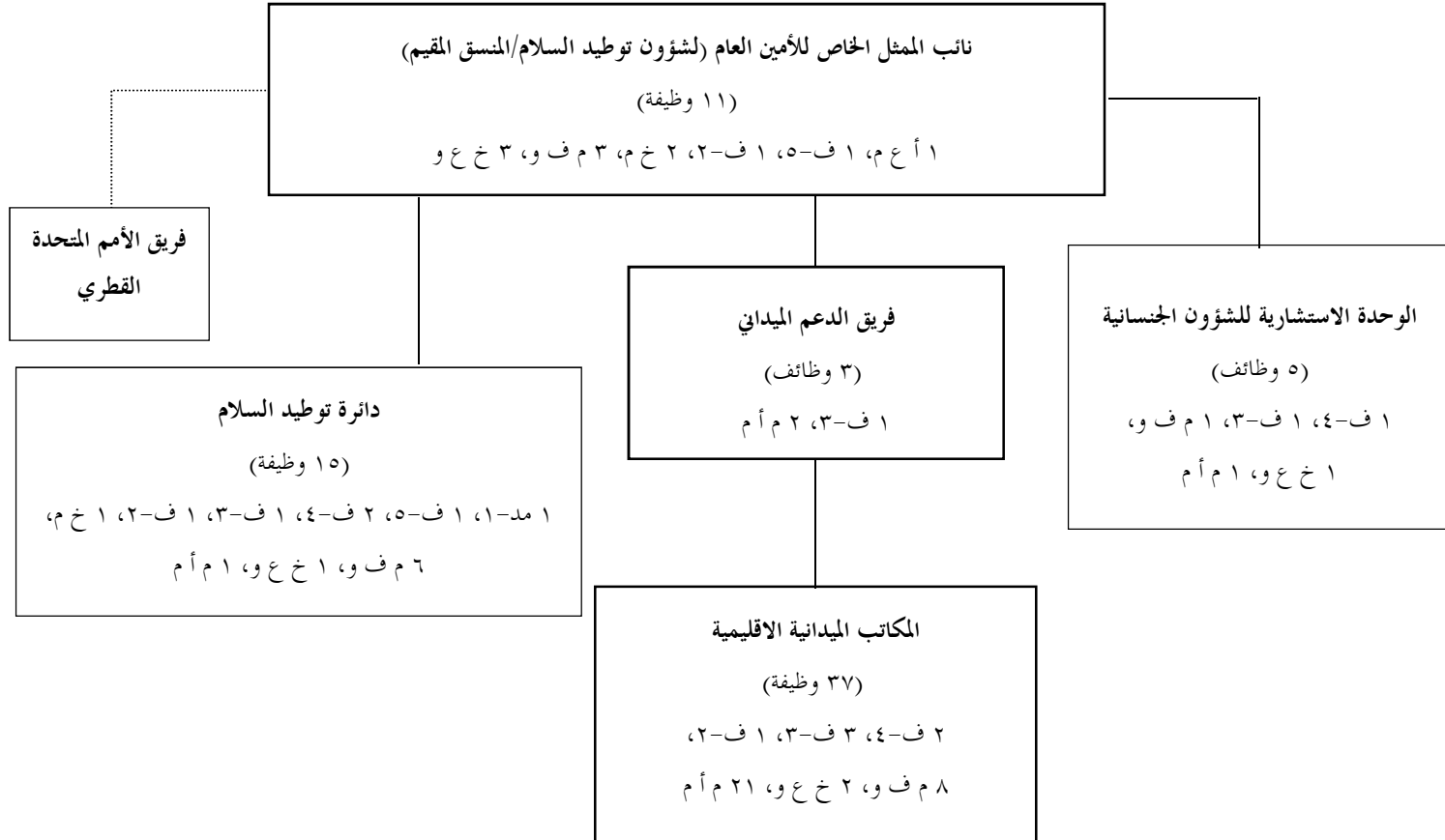


دال - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية وسيادة القانون)



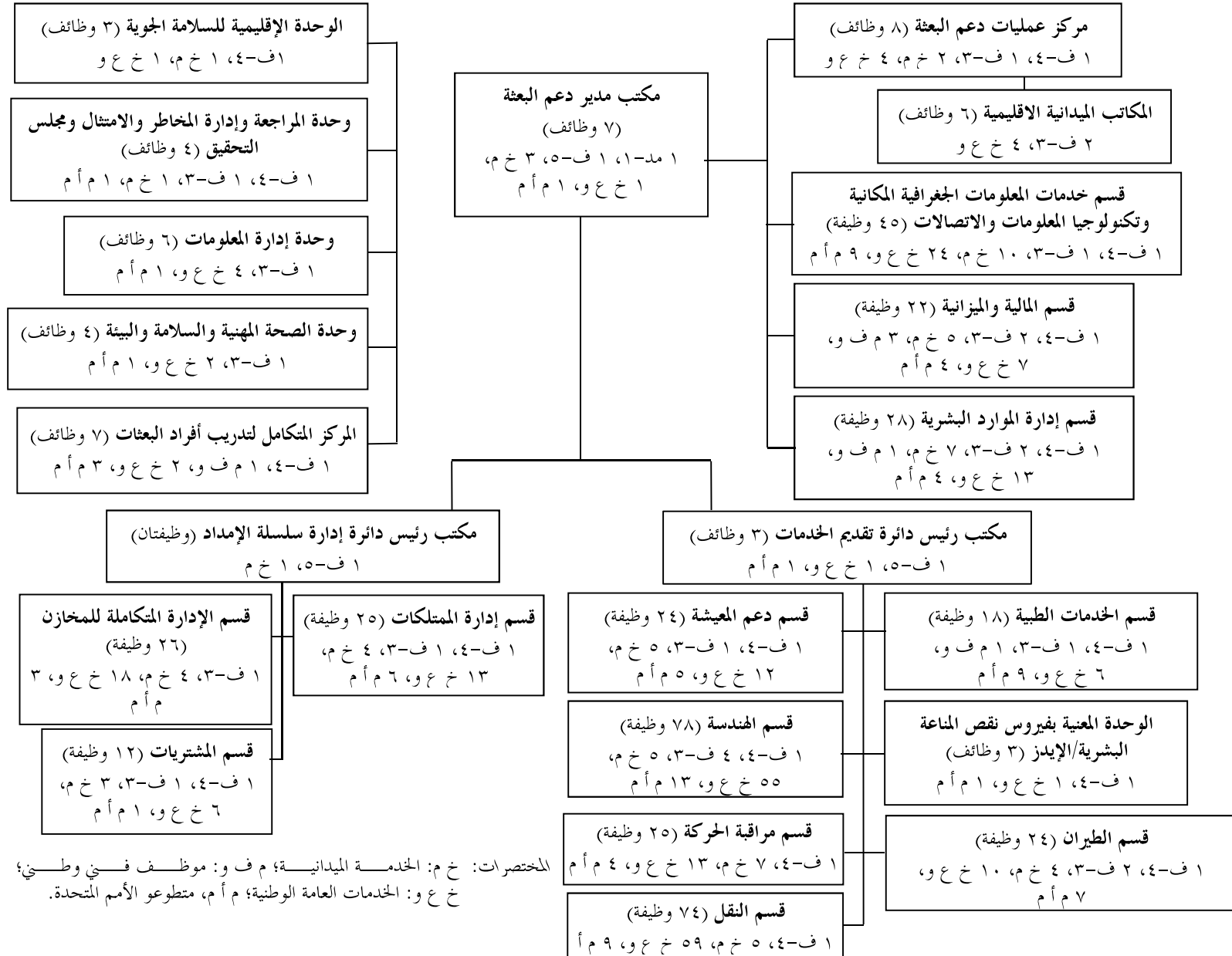
المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ م: الخدمة الميدانية؛ م ف و: موظف فني وطني؛ خ ع و: الخدمات العامة الوطنية؛ م أم: متطوعو الأمم المتحدة.
(أ) وظائف أعيد انتدابها.
(ب) وظائف أعيد نقلها.

هـ - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (لشؤون توطيد السلام/المنسق المقيم)



المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ م = فئة الخدمة الميدانية؛ م ف و = موظف فني وطني؛ خ ع و: الخدمات العامة الوطنية؛ م أ م: متطوعو الأمم المتحدة.

واو - شعبة دعم البعثة



المرفق الثالث

معلومات بشأن أحكام وأنشطة تمويل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

الأولويات	النتائج	المخرجات	الجهة الرائدة، الشركاء، الآلية
<ul style="list-style-type: none"> تحسين نوعية حياة الشعب الليبري وتشجيع التنمية الاقتصادية - الاجتماعية المستدامة والمنصفة من خلال تهيئة بيئة آمنة يسودها السلام والتمسك بسيادة القانون (٢٤ مليون دولار - فريق الأمم المتحدة القطري) 	<ul style="list-style-type: none"> تحسين إطار سيادة القانون الجامع في ليبريا من أجل إقامة العدالة على نحو فعال وإتاحة الوصول إليها على نحو منصف، امتثالاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان قيام ليبريا بتفعيل آلية محسنة ومحكمة وجامعة للمصالحة الوطنية، على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي وعلى صعيد المقاطعات تحسين كفاءة وفعالية ومساءلة واستجابة المؤسسات الأمنية الوطنية في ليبريا على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي وعلى صعيد المقاطعات 	<ul style="list-style-type: none"> وضع إطار قانوني للمواءمة بين نظامي العدالة العرفية والتشريعية، امتثالاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان تعزيز اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان لكي تنفذ ولايتها المتمثلة في تحسين حالة حقوق الإنسان تعزيز الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي والمشاركة السياسية للنساء والفتيات في حالات ما بعد النزاع من خلال مشاركة المرأة في بناء السلام والمصالحة والحفاظ على السلام، مع التركيز على بناء السلام والانتعاش تعزيز حماية الفئات الضعيفة في نظام العدالة، بمن فيهم النساء والأطفال واللاجئون والنازحون والأشخاص ذوو الإعاقة تحسين معرفة الجمهور بالحقوق القانونية وسبل الانتصاف من أجل الوصول إلى العدالة زيادة القدرات المؤسسية والمهنية لمؤسسات سيادة القانون من أجل إقامة العدالة على نحو فعال تعزيز العدالة الانتقالية على النحو المعبر عنه في خريطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني تمكين النساء والشباب والفئات الضعيفة كي تشارك وتضطلع بأدوار قيادية في بناء السلام والمصالحة الوطنية إنشاء مراكز إقليمية لديها القدرة على تقديم الخدمات تعزيز هياكل الرقابة والمساءلة والإدارة في القطاع الأمني تعزيز تمكين المرأة في مؤسسات القطاع الأمني 	<ul style="list-style-type: none"> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية، ولجنة الحوكمة، ولجنة الأراضي
<ul style="list-style-type: none"> تحويل الاقتصاد بحيث يلبي مطالب الليبريين عن طريق الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي المناجم والمزارع من أجل تطوير القطاع الخاص المحلي؛ وتوفير فرص عمل للشباب؛ والاستثمار في الهياكل الأساسية للنمو الاقتصادي؛ ومعالجة القضايا المالية والنقدية 	<ul style="list-style-type: none"> تحسين الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحالة الأمن الغذائي تحسين المساواة في الوصول إلى فرص كسب الرزق المستدامة في قطاع خاص ابتكاري وتنافسي في المناطق الريفية والحضرية تحسين فرص الوصول إلى الهياكل الأساسية المستدامة تحسين السياسات القائمة على الأدلة بغية الحفاظ على بيئة اقتصاد كلي 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة وتنوع الإنتاج الزراعي لصغار المزارعين وإنتاجيتهم توسيع نطاق المرافق ذات القيمة المضافة لتصنيع الأغذية في مرحلة ما بعد الحصاد وكذلك الروابط مع الأسواق تشمل منظمات صغار المزارعين توسيع نطاق شبكات السلامة الإنتاجية مع التركيز على صغار المزارعين من الشباب والنساء في مناطق مستهدفة مختارة تمكين النساء اقتصادياً من خلال دعم زيادة تطوير مهارتهن وتطوير أعمالهن التجارية وسبل عيشهن حماية وضمان سلامة النساء والفتيات وصحتهن البدنية 	<ul style="list-style-type: none"> البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط، ووزارة الزراعة، ووزارة العمل

الأولويات	النتائج	المخرجات	الجهة الرائدة، الشركاء، الآلية
لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي؛ وتحسين الزراعة لتوسيع نطاق الاقتصاد لتعزيز المشاركة الريفية والأمن الغذائي (٢٠) مليون دولار - فريق الأمم المتحدة القطري)	مستقرة وجامعة	<ul style="list-style-type: none"> والعقلية وأمنهن وحقوقهن تحسين استخدام الموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي والمياه والغابات زيادة قدرات المؤسسات العامة والمجتمعية في مجال تنسيق برامج الأمن الغذائي وتنفيذها ورصدها بناء القدرات من أجل لتعزيز وتنفيذ السياسات والتشريعات والشراكات المتعلقة بالعمل والعمالة وضع آليات لتبسيط الإطار التنظيمي للقطاع الخاص، بما في ذلك توحيد آليات الإنفاذ بحلول عام ٢٠١٨ زيادة فرص الوصول إلى خدمات تطوير الأعمال والتدريب المهني ذي الجودة العالية، مع التركيز على تهيئة فرص عمل وإقامة مشاريع متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة الحجم تستهدف الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية المستدامة والروابط مع الأسواق وتحسين سلاسل القيمة لصالح المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، مع التركيز بوجه خاص على المناطق الريفية إعداد استراتيجيات وخطط وأطر قانونية للتنمية الحضرية على الصعيد الوطني، وتعزيز القدرات من أجل تنفيذها بحلول عام ٢٠١٨ وضع أطر سياساتية لزيادة فرص الحصول على السكن اللائق والميسور التكلفة؛ وتعزيز قدرة هيئة الإسكان الوطنية في مجال التنفيذ بحلول عام ٢٠١٨ توسيع نطاق المياكل الأساسية في مجالي الزراعة والتسويق تعزيز قدرات الوكالات الوطنية على توفير الكهرباء من خلال الشبكة ومن خارجها، مع التركيز بوجه خاص على تزويد المجتمعات الريفية بمصادر بديلة للطاقة بحلول عام ٢٠١٨ تعزيز القدرات الوطنية والمحلية في مجال وضع نماذج الاقتصاد الكلي، وفي البحوث والتنمية والدعوة، مع التركيز على جمع البيانات وتحليلها واستخدامها من أجل المراقبة الاقتصادية والاجتماعية الفعالة ورصد نتائج التنمية، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠١٨ تعزيز الإطار الوطني للتعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي والعالمي من أجل تحقيق المواءمة والتقارب في مجال الاقتصاد الكلي بحلول عام ٢٠١٨، 	الجهة الرائدة، الشركاء، الآلية

- تحسين نوعية الحياة من خلال الاستثمار في التعليم الجيد، والرعاية الصحية الجيدة الميسورة التكلفة والسهلة المنال، والحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة من المواطنين، والوصول بصورة عادلة إلى خدمات المياه والصرف الصحي المراعية للبيئة (٢٥ مليون دولار - فريق الأمم المتحدة القطري)
- زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية والتغذية العادلة والميسورة التكلفة والعالية الجودة، وزيادة إمكانية الاستفادة منها
- تحسّن نُظُم وخدمات الرعاية الاجتماعية والاستفادة منها، ولا سيما من جانب الفئات والأفراد الأشد ضعفاً
- استفادة الأسر والفئات الضعيفة من خدمات ونُظُم ملائمة في مجال الحماية الاجتماعية
- زيادة استخدام المياه المأمونة والمرافق الصحية المأمونة وتعزيز ممارسات النظافة الصحية في المناطق التي تنقصها الخدمات
- زيادة فرص وصول الأطفال والشباب في سن الدراسة إلى فرص عالية الجودة وجامعة في مجال تنمية الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي وما بعد الأساسي والأساسي البديل، ولا سيما في المقاطعات التي تنخفض فيها مؤشرات التعليم عن المتوسط الوطني
- مع التركيز على التجارة الدولية تعزيز القدرات في مجال إدارة السياسات المالية والنقدية، لجوانب منها الميزة المراعية للمنظور الجنساني، مع التركيز على أتمتة النظم المالية، وسلامة السياسات المالية، وإدارة الديون، وفعالية الإنفاق وشفافيته
- تعزيز القدرة الوطنية على توفير خدمات رعاية صحية شاملة للأمهات وحديثي الولادة، مع التركيز على الفئات الأشد ضعفاً وتهميشاً، وفقاً للسياسات الوطنية
- زيادة وعي النساء والمراهقات ومعرفةهن بمعلومات وخدمات الرعاية الصحية للأمهات وحديثي الولادة
- تعزيز قدرة وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية على تنفيذ ورصد مجموعة الخدمات الأساسية للرعاية الصحية على جميع المستويات، وذلك ضمن إطار لحقوق الإنسان
- تعزيز القدرات التقنية للأخصائيين الصحيين والمتطوعين من المجتمعات المحلية من أجل توسيع نطاق تغطية حالات الإصابة بأمراض الطفولة الشائعة على المستوى المجتمعي
- تعزيز القدرة الوطنية على الحفاظ على معدلات التحصين فوق ٩٠ في المائة في جميع المقاطعات
- تعزيز قدرة الأخصائيين الصحيين والمتطوعين من المجتمعات المحلية على تنفيذ التدخلات التغذوية الأساسية، مع تقديم خدمات لامركزية على المستوى المجتمعي
- تعزيز معارف ومهارات مقدمي الرعاية لتطبيق أفضل الممارسات فيما يتعلق بتغذية الأطفال دون سن السنتين ورعايتهم، مع التركيز على المقاطعات الجنوبية الشرقية والمناطق الحضرية الفقيرة
- تصميم نهج كلي لتنمية الطفولة المبكرة ووضع نموذج له وتجريبه
- تحسين مستوى التعليم للأطفال في مرحلة التعليم الأساسي
- تعزيز نُظُم إدارة التعليم وعملية اللامركزية
- تعزيز نظام معلومات إدارة التعليم في وزارة التعليم
- تعزيز وتوسيع نطاق توفير التعليم التالي للتعليم الأساسي
- تصميم وتنفيذ برامج للتعليم الأساسي البديل للأطفال غير الملتحقين بالمدارس والشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة
- تعزيز ملكية الحكومة لزام برامج فعالة للتغذية المدرسية وتنفيذها في المناطق التي ينخفض فيها الأداء المدرسي
- وضع منهاج دراسي عن مفاهيم السلام والتسامح والهوية
- اليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والمنظمة الدولية للهجرة، ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة والرعاية الاجتماعية

الأولويات	النتائج	المخرجات	الجهة الرائدة، الشركاء، الآلية
<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز بلوغ الشعب الليبيري أعلى مستوى صحي ممكن من خلال دعم الشركاء والجهات المعنية في الحكومة لتحقيق الأهداف الصحية ذات الأولوية 	<ul style="list-style-type: none"> • توسيع نطاق الوصول إلى خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، والاستفادة منها • الحد من عبء ليبريا من الأمراض المعدية، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتهاب الكبد والسل والملاريا وغيرها من الأمراض المدارية 	<ul style="list-style-type: none"> • الوطنية وإدماجه في المناهج الدراسية، وتعزيز فهم الأطفال والشباب وعامة الجمهور لهذه المفاهيم • وضع تشريع للتعليم والتدريب التقني والمهني وإقراره واعتماده • تحسين قدرة الجهات الفاعلة المعنية على إدارة حالات الرعاية الاجتماعية، ورصد مرافق الرعاية الداخلية، وتعزيز تقديم الرعاية في إطار أسري • إتاحة خدمات تسجيل المواليد في جميع أنحاء البلد • هئية بيئة آمنة وأمونة في جميع أنحاء البلد للناجين من العنف والممارسات التقليدية الضارة والاستغلال والتمييز والاعتداء والإهمال، وللأفراد المعرضين لذلك كله • تعزيز قدرة حكومة ليبريا على تنسيق وتقديم خدمات الحماية الاجتماعية • كفالة استعداد الفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما الشباب، استعداداً أفضل للعمل، وزيادة فرص توليد الدخل المتاحة لهم في المرحلة الانتقالية • توفير تحويلات شبكات الأمان الاجتماعي للأسر والأفراد الأشد ضعفاً • تحسين خدمات المياه والصرف الصحي المقدمة إلى ٠٠٠ ٤٠٠ شخص وتعزيز المعرفة بممارسات النظافة الصحية الآمنة في المناطق التي تنقصها الخدمات • تنفيذ برامج في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في ٥٠٠ مدرسة ابتدائية أخرى و ٥٠ مرفقاً للرعاية الصحية في المناطق التي تنقصها الخدمات • إنشاء مجالس إدارة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية • تعزيز قدرة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على الصعيد المركزي وعلى صعيد المقاطعات • تعزيز القدرة على الإدارة المالية في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على الصعيد المركزي • زيادة معرفة الشباب والمراهقين بأسباب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتدابير الوقاية منه، وتعزيز فهمهم لها • زيادة عدد النساء اللاتي يحصلن على العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات العكوسة وعلى الخدمات العلاجية • تعزيز قدرة اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز على تنفيذ برنامج لامركزي ومتعدد القطاعات لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد الوطني 	<ul style="list-style-type: none"> • منظمة الصحة العالمية، ووزارة الصحة، واللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالة التنمية

الأولويات	النتائج	المخرجات	الجهة الرائدة، الشركاء، الآلية
المهملة والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات	<ul style="list-style-type: none">الحد من عبء ليبريا من الأمراض غير المعدية، بما فيها أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وأمراض الرئة المزمنة والسكري والاضطرابات العقلية والعنف والإصابات	<ul style="list-style-type: none">زيادة عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يحصلون على خدمات عالية الجودة في مجال الرعاية والعلاج والدعمزيادة قدرة ليبريا على تنفيذ تدخلات رئيسية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبدزيادة قدرة ليبريا على تنفيذ الاستراتيجية العالمية للوقاية من السل ومكافحته ورعاية المصابين بهزيادة قدرة ليبريا على تنفيذ خطة استراتيجية قائمة على الأدلة لمكافحة الملاريا، وخريطة طريق لمكافحة الأمراض المدارية المهملة، وخطة العمل العالمية للقاحات للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠	الدولية التابعة للولايات المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ومراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومنظمة منقذي البصر، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين
	<ul style="list-style-type: none">تعزيز الصحة الجيدة في المراحل الرئيسية للحياة، مع مراعاة الإنصاف في مجال الصحة والمحددات الاجتماعية للصحة وحقوق الإنسان في ليبرياتعزيز النظام الصحي الوطني في ليبريا لتوفير الرعاية الصحية الأولية والتغطية الشاملة	<ul style="list-style-type: none">زيادة قدرة ليبريا على تنفيذ سياسة وطنية متعددة قطاعات للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتهازيادة القدرة على تنفيذ خطة عمل شاملة للصحة العقلية وخطط الوقاية من الإصابات، بما في ذلك الخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠	منظمة الصحة العالمية، ووزارة الصحة، ووزارة النقل، ووزارة التجارة، ووزارة التعليم، ووزارة الإعلام، ووزارة الشباب، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها، ومركز كارتر
		<ul style="list-style-type: none">تعزيز القدرة على تقييم المخاطر الصحية وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وأنظمة تهدف إلى منع الآثار الصحية المترتبة على المخاطر البيئية والمهنية وتخفيفها وإدارتهاتعزيز القدرة في مجال الحوكمة في ليبريا من أجل وضع وتنفيذ واستعراض سياسات واستراتيجيات وخطط	منظمة الصحة العالمية، ووزارة الصحة، ووزارة الشؤون الجنسانية، ووزارة الشباب، ووكالة حماية البيئة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ومراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والاتحاد

الأولويات	النتائج	المخرجات	الجهة الرائدة، الشركاء، الآلية
		صحية وطنية شاملة	الأوروبي، والوكالة السويدية
		• دعم تطبيق نظام لتقديم الخدمات يتسم بالإنصاف والتكامل ويكون محوره الإنسان، وتحسين الوصول إلى العقاقير والتكنولوجيات الصحية، ودعم نُظم المعلومات الصحية الفعالة	• التعاون الإنمائي الدولي، والوزارة الكندية للشؤون العالمية
		• تعزيز القدرات الأساسية بما يتماشى مع الأنظمة الصحية الدولية	
	• الحد من الوفيات والأمراض والاحتلال الاجتماعي نتيجة الأوبئة والكوارث الطبيعية والتزاعلات والطوارئ الأخرى ونتيجة مقاومة مضادات الميكروبات	• تعزيز التأهب والقدرة على الاستجابة لتهديدات الأوبئة والجوائح	• منظمة الصحة العالمية، ووزارة الصحة، ووزارة الشؤون الجنسانية، ووزارة الشباب، ووكالة حماية البيئة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، والاتحاد الأوروبي، ومراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والاتحاد الأوروبي، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والوزارة الكندية للشؤون العالمية
		• تعزيز القدرة على وقف عدوى فيروس شلل الأطفال والتصدي بفعالية لجميع حالات تفشي المرض وللأزمات المرتبطة به	
		• فعالية القيادة والتنسيق لعمل منظمة الصحة العالمية على الصعيد القطري	• منظمة الصحة العالمية، ووزارة الصحة، ووزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الجنسانية، ووزارة الشباب، ووكالة حماية البيئة، والشرطة الوطنية الليبرية، والقوات المسلحة الليبرية، واللجنة الوطنية للإغاثة في حالات الطوارئ، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وبعثة الأمم
	• تعزيز الدور القيادي لمنظمة الصحة العالمية؛ وإدراج الخدمات اللازمة للحفاظ على سلامة وفعالية عمل المنظمة؛ وتحسين الشفافية والمساءلة وإدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي وإدارة الموارد والإبلاغ	• وضع آليات فعالة للعمل مع قطاعات أخرى، بما فيها المجتمع المدني والجهات الفاعلة من غير الدول، على خطة صحية مشتركة	

المتحدة في ليبيريا، ومراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والاتحاد الأوروبي، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والوزارة الكندية للشؤون العالمية، ووزارة الصحة، وفريق الأمم المتحدة القطري

• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسكو، ووزارة الداخلية، ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية، ومكتب الشؤون البحرية، ووكالة حماية البيئة، ودائرة المطافئ الليبرية، ووزارة العدل، وهيئة تطوير الغابات، ووزارة الزراعة، ووزارة الإسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

- وضع واعتماد إطار تنظيمي شامل موسع لإدارة الموارد الطبيعية
- إنشاء وتشغيل آلية لتقديم الشكاوى والانتصاف في مجال إدارة الموارد الطبيعية
- تعزيز قدرة حكومة ليبيريا فيما يتعلق باتفاقات العقود ومفاوضات منح الامتيازات
- تعزيز القدرات التنفيذية والتقنية لحكومات المقاطعات في مجال وضع وتنفيذ خطط وميزانيات تنمية المقاطعات
- تعزيز قدرة مؤسسات القطاع العام بتحديد ولاياتها وهيكلها ومهامها تحديداً واضحاً
- النهوض بمراكز الخدمات على صعيد المقاطعات بتعميمها على ١٠ مقاطعات؛ والاسترشاد في تقديم الخدمات والتوعية باحتياجات المواطنين وأولوياتهم
- زيادة مشاركة النساء في الحكم المحلي، بطرق منها دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مراكز الخدمات على صعيد المقاطعات
- تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية والوزارات الحكومية في مجال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني
- تنفيذ ودعم السياسة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث عن طريق تشكيل لجنة مكلفة بولايات محددة بوضوح
- تكريس الإدارة المالية العامة الفعالة التي تشمل آلية لضمان الشفافية والمساءلة
- الانتهاء من مراجعة الدستور ووضع خطط لإجراء استفتاء في عام ٢٠١٨، في إطار يضمن الحكم الديمقراطي والمساواة في الحقوق لجميع المواطنين
- وضع إطار يتسم بالفعالية والكفاءة في إدارة الموارد الطبيعية يتيح الشفافية والمساءلة والعدالة في توزيع المنافع الاقتصادية وحماية حقوق الجميع
- قطاع عام وخدمة مدنية محسّنان ولا مركزيان يقدمان الخدمات الأساسية بصورة منصفة وخاضعة للمساءلة
- العمل في شراكة مع المواطنين، على إقامة وتشغيل مؤسسات وتُظَم تتسم بالكفاءة والفعالية تعزز الحكم الديمقراطي والمساءلة والعدالة للجميع وتمسك بها، وتدعم السلام (١٢,٨ مليون دولار - فريق الأمم المتحدة القطري)

